الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــوع

دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

–وكالة بسـكرة–

(2024–2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبتين:
رميصاء فرجـاوي
شريفة حساني

الأستاذ المـشرف:
أد/ محمد عدنان بن ضيف

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د/ ريمة عمري	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أد/ محمد عدنان بن ضيف	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ عادل مياح	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــوع

دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

–وكالة بسـكرة–

(2024–2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبتين:
رميصاء فرجـاوي
شريفة حساني

الأستاذ المـشرف:
أد/ محمد عدنان بن ضيف

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د/ ريمة عمري	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أد/ محمد عدنان بن ضيف	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ عادل مياح	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعـية: 2024/2023

الإهـــــــــداء

إلـى من أهديها سلامي كلما أشرقت شمس وكلما عم مساء، إلـى من تحمل بين ثناياها كل معاني العطاء، إلى من تمنت لي الأفضل دون فناء، إلى من رسمتني أملا لا يرف الجلاء واعتبرتني متنفسا بعد طول مشقة و عناء، إلى الأغلى في الوجود ومن سواها يستحق كل هذا الثناء

" أمـــــي، أمـــــي ..."

إلـى من أرشدني إلى نور العلم وعلمني معنى الحياة، إلى من وهب شبابه من أجلى لعيشي وراحتي، وصبره لرعايتي وكلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من حصد الأشواك في دربي ليمهد لي طريق العلم ومعلمي في الحياة

"والـــدي العزيز... "

إلـي من آثروني على أنفسهم، وتهوى العين رؤيتهم، إلـى رياحين حياتي وسندي وقوتي

"إخـوتي الأعـزاء..."

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إلـى من كانـوا ملاذي وملجئي، إلـى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وتقاسمت معهم أروع الذكريات " أصـدقائي الأعـزاء..."

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب، إلـى كل من وسعتهم ذاكـرتي ولم تسعهم مذكـرتي، إلـى كـل من أراد لي فشلا أهديهم ثمرة جهدي الذي تكلل بالنجاح..

- **فرجاوي رميصاء**
- **حساني شريفة**

شكـــــــر و عرفـــــان

عملا بقوله تعالى : " و لـئن شكرتم لأزيدنكـم "..

فقبل كل شيء نحمد الله تعالى ونشكره على نعمة العقل والعلم والصبر وتوفيقه لبلوغ هذه الدرجة ونقول:" اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت...وكذلك الحمد بعد الرضا".

ومن تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهدهم وأن نعترف لهم بحقهم لقوله « صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» :{ لا يشكر الله من لا يشكر الناس } .

نتقدم بأصدق عبارات العرفان والتقدير وجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل: "بن ضيف محمد عدنان" لتفضله بالإشراف على عملنا هذا، ولما بذله من جهد وما حبنا به من فضل النصح وسداد الرأي وما لمسناه منه طيب الشمائل وحسن الرعاية، وعلى توجيهاته القيمة وإرشاده وانتقاده البناء أدامه الله للعلم ذخرا وللطلبة سندا..

وأيضا أود أن أشيد بزميلتي حساني شريفة التي ساعدتنا بأفكارها القيمة وحضورها المستمر في العمل على هذه المذكرة.

كما أود أن أعبر عن فائق الاحترام والتقدير للجنة المناقشة التي قبلت مناقشة المذكرة ولها كل الشكر على وقتها وجهودها في تقديم الملاحظات والتوجيهات التي ستساهم في تحسين البحث والإثراء العلمي.

كذلك أقدم شكري لكافة الأساتذة الكلية، وخاصة الذين درسوني هذا العام وفي السنوات السابقة.

أخيرًا، أود أن أعبر عن شكري لكل شخص ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وأشكر جميع زملائي الكرام

شكـرًا جزيـلا لكـم....

الملخـــص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة المصارف الإسلامية في إيصال الخدمات المصرفية لكافة الفئات والأطياف المجتمعية وقدرة الصيرفة الإسلامية من خلال خدماتها المالية المصرفية المتنوعة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من تلبية مختلف احتياجات الفئات المجتمعية خاصة الفئات المهمشة والتي تفتقر الوصول إلى الخدمات المصرفية بالتكلفة المثلى، حيث اعتمدنا في دراستنا منهجا وصفيا ثم منهج تحليليا لمعرفة دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتحليل العلاقة بينهما، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لجمع المعلومات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والشمول المالي، كما تم إجراء مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – للحصول على رؤية مباشرة عن تأثير الخدمات الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الرئيسية أبرزها أن بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– يقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية المتمثلة في المرابحة والإجارة ،إلا انه لم ينجح في تعزيز الشمول المالي بشكل كافٍ رغم تقديمه لهذه الخدمات المصرفية فإن التعقيدات الإدارية ونقص الوعي وضعف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعوق تحقيق الشمول المالي لهذا يتطلب الأمر جهودًا إضافية لتحسين وتبسيط الخدمات المالية المصرفية الإسلامية، حيث خرجت هذه الدراسة بعديد من التوصيات لعل أهمها ضرورة دراسة الحاجات التمويلية للمجتمع لتحقيق متطلبات جميع الفئات مما يعزز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، أساليب التمويل الإسلامي، الشمول المالي، الخدمات المصرفية، بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–.

Summary:

This study aims to understand the contribution of Islamic banks in providing banking services to all segments and groups of society. It evaluates the ability of Islamic banking, through its diverse financial services that comply with Sharia law, to meet the various needs of societal groups, particularly marginalized groups that lack access to banking services at optimal costs. Our study employed a descriptive method followed by an analytical method to understand the role of Islamic banking in enhancing financial inclusion and to analyze the relationship between them. We used a set of tools to gather information related to Islamic banking and financial inclusion. An interview was conducted with an employee of Al Baraka Bank Algeria - Biskra branch - to gain direct insights into the impact of Islamic services.

The study reached several key findings, most notably that Al Baraka Bank Algeria - Biskra branch - offers a range of financial services and products that comply with Sharia law, such as Murabaha and Ijarah. However, it has not succeeded in sufficiently enhancing financial inclusion despite offering these banking services. Administrative complexities, lack of awareness, and insufficient support for small and medium enterprises hinder the achievement of financial inclusion. Therefore, additional efforts are needed to improve and simplify Islamic financial banking services. This study concluded with several recommendations, the most important of which is the necessity of studying the financial needs of the community to meet the requirements of all segments, thereby enhancing financial inclusion.

Keywords: Islamic banking, Islamic financing methods, financial inclusion, Islamic banking services, AlBaraka Bank Algeria -Biskra branch-.

الفهرس العـــام

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهـــــداء	I
شكـــر و عرفـــان	II
الملخـص	III
فهرس المحتويـات	IV
قائـمة الأشكال	VII
قائـمة الجداول	VII
قائـمة الملاحق	VII
المقدمة العـــامة	
مقدمـــة	أ
الفصل الأول: الإطار النـظري لصيرفة الإسلامية والشـمول المـالي	
تمهيـــــد	2
المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية	3
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية	3
الفرع الأول: ماهية المصارف الإسلامية	3
الفرع الثاني: مصادر الأموال مصارف الإسلامية	9
الفرع الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية	14
المطلب الثاني: أساليب التمويل مستخدمة في صيرفة الإسلامية	20
الفرع الأول: صيغ تمويل الإسلامي قائمة على عائد استثمار	20

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي قائمة على مديونية	24
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المـالي	30
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المـالي	30
الفرع الأول: ماهية الشمول المـالي	30
الفرع الثاني: أهداف وأبعاد الشمول المـالي	33
المطلب الثاني: ركائز وتحديات الشمول المـالي	39
الفرع الأول: ركائز ومبادئ الشمول المـالي	39
الفرع الثاني: تحديات الشمول المـالي	42
المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالشمول المـالي	44
المطلب الأول: دور الخدمات المالية المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المـالي	44
المطلب الثاني: تحديات وفرص الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المـالي	48
خلاصـــة الفصل	50
الفصـل الثـاني: دراسة حالة بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي	
تمهيد	52
المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري– وكالة بسكرة–	53
المطلب الأول: ماهية بنك البركة الجزائري	53
الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري	53
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ بنك البركة الجزائري	54
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–	55
المطلب الثاني: صيغ التمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–	58

الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركة	58
الفرع الثاني: صيغ التمويل بالمرابحة	60
الفرع الثالث: صيغ التمويل بالاستصناع	61
الفرع الرابع: صيغ التمويل بالسلم	62
الفرع الخامس: صيغ التمويل بالإجارة	63
المبحث الثاني: استخدام أدوات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشـمـــــول المـــالي	65
المطلب الأول: الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–	65
الفرع الأول: خدمات تتعلق بالتمويلات	65
الفرع الثاني: خدمات تتعلق بالصندوق	70
الفرع الثالث: خدمات تتعلق بالتجارة الخارجية	71
الفرع الرابع: خدمات إلكترونية	74
المطلب الثاني: الحسابات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–	79
الفرع الأول: حسابات خاصة بالأفراد	79
الفرع الثاني: حسابات خاصة بالمؤسسات والمهنيين	83
خلاصـــة الفصـــل	89
الخـــــــاتـمة العـــــامة	
الخاتـــمة	91
قائمـــة المراجـــع	94
الملاحـــق	102

قائمة الأشكال:

قـــائـــــــمة الأشكـــــــال	الصفحة
شكل رقم (01): أهداف المصارف الإسلامية	8
شكل رقم (02): مصادر أموال المصارف الإسلامية	13
شكل رقم (03): الخدمات المصرفية الإسلامية	19
شكل رقم (04): أساليب التمويل في الصيرفة الإسلامية	29
شكل رقم (05): أبعاد الشمـــول المـــالـي	34
شكل رقم (06): مبـادئ الشمـــول المـــالـي	41
شكل رقم (07): هيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–	57
شكل رقم (08): الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–	78

قائمة الجداول:

قـــائـــــــمة الجداول	الصفحة
جدول رقم (01): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي و مؤشرات قياسها	37
جدول رقم (02): الحسابات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–	87

قائمة الملاحق:

قـــائـــــــمة الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (01): طلب مساعدة لاستكمال مذكرة تخرج	103

مقدمة

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي من أهم الأنظمة الاقتصادية في أي بلد، حيث يحتل مكانة بارزة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تعبئة وجمع المدخرات من الأفراد والهيئات، والقيام بالاستثمارات عبر مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية، لذا تسعى المصارف إلى تعزيز فعاليتها من خلال تقديمها للعديد من الخدمات بجودة عالية.

إن ظهور المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف دول العربية الإسلامية ساعدها على إحياء المنهج الإسلامي من خلال الأعمال والخدمات المصرفية التي تقدمها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهذا هو الأمر الذي دعمها على النجاح بشكل ملحوظ خاصة في الأوان الأخيرة.

حيث شهد القطاع المصرفي الإسلامي تطورا كبيرا في الوقت الحالي، نظرا لما يقدمه من خدمات ومنتجات إسلامية تخلو من الربا وموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يتماشى مع احتياجات ومتطلبات العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا أخذاً وعطاءاً في مختلف دول العالم، حيث أن المصارف الإسلامية لم تعد حكراً على الدول الإسلامية فقط بل انتشرت في دول العالم، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة (2008)، حيث جعلت اقتصاديون يولون اهتماماتهم بها بسبب قدرتها على التعايش مع الأزمات، فضلا عن قدرتها على استقطاب حجم كبير من المدخرات المالية.

فالمصارف الإسلامية تستخدم العديد من الأساليب التمويلية التي تتوافق مع الأحكام الشريعة الإسلامية، لان مبدأها الأساسي في عملها هو المشاركة في الأرباح والخسائر في العمليات المصرفية مع عملائها.

رغم التطور الهائل في قطاع الخدمات المصرفية نتيجة التطورات التكنولوجية إلا انه لا تزال هناك فئة من المجتمع مستبعدة عن الخدمات المالية الرسمية وذلك لأسباب متعددة من بينها العوامل الاجتماعية والجغرافية وارتفاع التكاليف، هذا ما أدى إلى تعاون المجتمع لسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق اشتراك كل فئات المجتمع خاصة الفقيرة والمهشمة في المنظومة الاقتصاد والنظام المالي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم للحصول على جميع الخدمات المالية المصرفية التي تلبي رغباتهم واحتياجاتهم بكل شفافية وعدالة .

لم تستثني الجزائر من بين الدول العربية التي تولى اهتمام كبير لتعزيز الشمول المالي من خلال صيرفة الإسلامية، وذلك من خلال محاولتها لتطوير خدماتها ومنتجاتها المالية المصرفية وتكوين نظام مالي مصرفي شامل يرمي إلى احتواء الفئات التي تقصي أنفسها من الخدمات المالية الرسمية لأسباب ثقافية ودينية.

أولا: طرح الإشكالية

نال الشمول المالي اهتمام العديد من الدول والتي سعت نحو تحقيقه وتطويره عبر أحدث الخدمات المالية المصرفية التي تسهل وصول هذه الخدمات إلى كافة شرائح المجتمع وبتكاليف منخفضة، و عليه تم طرح الإشكالية التالية:

* **كيف تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنك البركة الجزائري ؟**

و لمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية التالية :

1/ فيما تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها ؟ وما هي أهم الأدوات والأساليب التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية ؟

2/ كيف تساهم صيغ التمويل القائمة على البيوع الشمول المالي؟

3/ ما هي الآليات التي يعتمدها بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– لتعزيز الشمول المالي ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تقديم الفرضيات التالية :

1/ الخاصية التي تتميز بها المصارف الإسلامية هو عدم تعاملها بالربا، ومن بين الأساليب تمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية هي المرابحة والمشاركة؛

2/ تساهم المرابحة في جذب المتعاملين الذين لا يحبذون التعامل بالربا؛

3/ يعتمد بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– في آلياته على تنويع الصيغ الإسلامية.

ثالثا : أهداف الدراسة

تسعى هذه المذكرة إلى تحقيق عدة من الأهداف وهي كالتالي :

1/ معرفة أسس عمل المصارف الإسلامية؛

2/ الكشف عن مساهمة المصارف الإسلامية وأدواتها في دعم الشمول المالي؛

3/ التعرف على كيفية الوصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع؛

4/ معرفة مدى تطبيق الشمول المالي في بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–.

رابعا : أهمية الدراسة

تتجلى هذه الدراسة من خلال تقديمها لموضوع يهتم بتقريب العمل المصرفي الإسلامي للمجتمع آلا وهو دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، حيث أن المصارف الإسلامية تسعى إلى بناء إستراتيجية طويلة المدى تهدف فيها إلى وصول مختلف الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لكافة فئات المجتمع بطريقة سهلة وسريعة وبتكاليف منخفضة أي تحقيق الشمول المالي الذي أصبح موضوع العصر الذي تتداوله الدول والهيئات الدولية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

1/ الرغبة في التطرق إلى مواضيع متعلقة بالمصارف و أيضا لاكتساب معرفة جديدة؛

2/ اهتمام بالمواضيع الحديثة خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي، الذي يعتبر مصطلح حديث بالنسبة لنا؛

3/ التعرف على الاستراتجيات التي يستعملها المصرف في إيصال الخدمات المقدمة لكافة شرائح المجتمع؛

4/ التعرف على تجربة بنك البركة الجزائري في تعزيز الشمول المالي.

سادسا : منهجية الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري للإلمام بالمفردات الأساسية والتي تمثل كل من المصرف الإسلامي والشمول المالي وأساليب التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية و المنهج التحليلي لإيجاد العلاقة بين الصيرفة الاسلامية والشمول المالي، أما بالنسبة للتطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

سابعا : حدود الدراسة

– الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–.

– الحدود الزمنية: تم تحديد هذه الدراسة ضمن إطار زماني محدد بين (**2022_ 2024**).

ثامنا : الدراسات السابقة

هناك مجموعة دراسات و لكن من أهمها التي لها علاقة بدراستنا هي كالتالي:

الدراسة الأولى : دريد حنان، غريب الطاوس، (2021)، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد (01)، جامعة بشار، الجزائر

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، حيث تم التطرق فيها إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها خصوصا الشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي.

الدراسة الثانية : رفيقة بن عيشوبة، (2018)، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد التاسع، العدد (02)، جامعة البليدة 02، الجزائر

تناولت هذه الدراسة موضوع صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي، حيث تم التطرق فيها إلى معرفة إذا كان بإمكان الصناعة المالية الإسلامية أن تمثل فرصة من اجل تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن مستويات الشمول المالي تختلف بشكل كبير بين الدول العربية كما أن قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي في العديد من الدول العربية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك لا تزال هناك فئات من مواطني هذه الدول يمتنعون عن الاستفادة من الخدمات المالية لأسباب دينية.

الدراسة الثالثة: فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر، (2021)، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، المجلد اثنا عشر، العدد (01)، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

تناولت هذه الدراسة موضوع تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث تم التطرق فيها إلى توضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي حيث تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع الجزائري وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي لذا تبذل الحكومة مجهودات معتبرة من أجل تعزيز الشمول المالي، وفي هذا الإطار قامت بخطوات جادة لتفعيل دور الصناعة المالية الإسلامية من خلال إصدار النظام 02/20 الذي أتاح للمصارف والمؤسسات المالية بإنشاء شبابيك صيرفة إسلامية مما يسمح بنشر الثقافة المالية وتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية خاصة المهمشة والميسورة الدخل.

* وتختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة التي تم تناولها في معرفة الآليات والصيغ الإسلامية المتمثلة في (المرابحة والإجارة..) التي يستخدمها بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي وكيفية إيصال الخدمات المصرفية الإسلامية لكافة فئات المجتمع للفترة (2022-2024).

تاسعا: صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها لإعداد هذا العمل هي:

– عدم إفادتنا بالمعلومات الكافية من قبل بنك البركة الجزائري –بسكرة– لإعداد المذكرة.

– قلة المراجع والدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي الصيرفة الإسلامية كونه مصطلح حديث النشأة.

عاشرا: هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصل نظري و فصل تطبيقي تسبقهما مقدمة وتذيلهما خاتمة.

مقدمة

الفصل الأول: إطار النظري لصيرفة الإسلامية والشمول المالي، و قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات المصارف الإسلامية، و المبحث الثاني إلى أساسيات الشمول المالي، و المبحث الثالث إلى علاقة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثاني : دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي ، و قسمناه إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم بنك البركة الجزائري – بسكرة – ، و المبحث الثاني إلى استخدام أدوات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري في تعزيز الشمول المالي .

الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لصيرفة الإسلامية والشمول المالي

تمهيد:

لقد أصبحت المصارف الإسلامية ذات أهمية في النظام المالي المصرفي والاقتصادي التي تعتمد عليها الدولة بشكل عام والأفراد بشكل خاص، وهذا لإيجادها طريقة لتمويل تخلو من قاعدة الديون والربا التي ترتكز عليها أعمال المصارف التقليدية، حيث أن ظهور المصارف الإسلامية ساعد الدول العربية الإسلامية على إحياء المنهج إسلامي في المعاملات المالية المصرفية وذلك من خلال الخدمات والمنتجات التي تقدمها وأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تسعى المصارف الإسلامية أن تكون خدماتها المتنوعة تشمل كل أطياف المجتمع من خلال ما تقدمه من صيغ وخدمات مصرفية تختلف جذريا عن نظيرتها، وهذا بغرض تلبية أكبر قدر من طلبات عملائها، ومع زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، الأمر الذي دعى إلى ظهور مصطلح مالي اقتصادي جديد معروف بالشمول المالي أي إتاحة الخدمات المالية المصرفية مختلفة بمختلف شرائح المجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات تمكنهم من استفادة من الخدمات المصرفية.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: والذي سيكون بعنوان **أساسيات حول المصارف الإسلامية** والذي سنتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية و أساليب التمويل المستخدمة في الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثاني: والذي سيكون بعنوان **أساسيات حول الشمول المالي** والذي سنتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي ومتطلبات وتحديات الشمول المالي.

المبحث الثالث: والذي سيكون بعنوان **علاقة الصيرفة الإسلامية بالشمول المالي** والذي ستناول فيه ما تقدمه الخدمات المالية المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالية و التحديات والفرص التي تواجه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية

لقد شهدت المصارف الإسلامية تطور هائل في القطاع المصرفي، و ظهر ذلك جليا من خلال انتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافسا للمصارف التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل و الأسس التي تقوم عليها و كما ظلت المصارف الإسلامية ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا و يرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية . لذا أردنا التطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية.

المطلب الأول **: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية**

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها و قدرتها كمؤسسات مالية استثمارية في ابتكار الحلول مالية و استغلال الموارد المعطلة للذين لا يتعاملون مع المصارف التقليدية لتقديم الخدمات و المنتجات الإسلامية، لذا تم في هذا المطلب لإبراز ماهية المصارف الإسلامية و مصادر أموالها وكذا الخدمات التي تقدمها للعملاء.

الفرع الأول : ماهية المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية في شكلها الحديث لم تصل إلى وضعها الحالي شكلا،موضوعا،تنظيما و تشريعا، إلا بعد مرورها بعدة مراحل زمنية تطورت من خلالها تطورا بلغ من نتائجه أن توسعت توسعا ملموسا، لهذا سنتطرق في هذا الفرع إلى نشأة و تعريف المصارف الإسلامية و أهم الخصائص التي تتميز بها و كذا الأهداف المصارف الإسلامية .

أولا : نشأة المصارف الإسلامية

إن إنشاء المصارف الإسلامية تم من اجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها، والتي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها، والمساهمين في قيامها، والمجتمع، والاقتصاد ككل،وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها، وعدد الدول التي أقيمت فيها باستمرار خلال سنوات القليلة الماضية،وزيادة أعداد المتعاملين معها،وزيادة مجوداتها،وعملياتها، وأنشطتها. (خلف، 2006، صفحة 91)

وذلك لإيجاد صيغة لتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا و بدون استخدام سعر الفائدة، وقد اجتمعت العديد من الكتابات عن تاريخ أول محاولة لإنشاء مصرف شرعي كان في سنة 1963م أين تم إنشاء ما يسمى بالمصارف الادخار المحلية التي أقيمت بمدينة ميت غمر – بجمهورية مصر العربية – وأسسها د.احمد النجار (رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية الأسبق)، حيث كانت بمثابة صناديق الادخار توفير لصغار الفلاحين؛

وبعد ذلك تم تأسيس مصرف ناصر الاجتماعي عام 1971م، الذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو عطاء، وقد كانت طبيعة معاملات المصرف يغلب عليها النشاط الاجتماعي وليس النشاط المصرفي بالدرجة الأولى ذلك لأنه كان يعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في الباكستان. (عتروس، 2021، الصفحات 22-23)

وفي عام1972م دعت مصر إلى مؤتمر لمناقشة الدراسة التي شاركت فيها عدة دول بما فيها الجزائر وتم وضع الصيغة النهائية للدراسة التي سميت بـ" الوثيقة المصرية "؛

والتي عرضت فيها الأركان الأساسية للمصرف الإسلامية والمتمثلة في:

- ☜ الأخذ بمبدأ المشاركة؛
- ☜ الأخذ بالبدائل الشرعية للمعاملات الإسلامية المتعارف عليها؛
- ☜ اشتمال المصرف على صندوق الزكاة؛
- ☜ إنشاء صناديق خاصة بالمصرف كصندوق بيت المسلمين؛

وفي عام 1974م انعقد المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي قرر البدء بإصدار تصريح بالعزم على إنشاء المصرف الإسلامي، وفي عام 1975م تم تأسيس مصرفان إسلاميان الأول "مصرف التنمية الإسلامية" بجدة بالمملكة العربية السعودية في دار المال الإسلامي التي تعتبر أول مجموعة مالية تحت مسمى إسلامي تم إنشاؤها من طرف الملك فيصل .والثاني "مصرف دبي الإسلامية" الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، وتبعه في العام 1977م وعلى نفس المنهج "مصرف فيصل المصري" و"مصرف فيصل السوداني" و"بيت التمويل الكويتي" ومن ثم "المصرف الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار" عام 1978م؛

ثم توالي إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامي وحتى في دول أوروبا وأمريكا، وبذلك أثبتت إلى حد كبير نجاحها ويرجع ذلك إلى اتخاذ هذه المصارف الإسلامية أساسا لها لممارسة أعمالها المصرفية والدليل على ذلك انتشارها حول العالم عكس المصارف التقليدية التي تعمل على أساس واحد و هو أسعار الفائدة، حيث بلغ عددها سنة 1975م ثلاثة مصارف، ليصبح 25 مصرف عام 1980م، ثم 52 مصرف عام 1985م، و100 مصرف عام 1990م، 250مصرف عام 2000م، و 300مصرف عام 2005م، 450 مصرف عام 2010م (مرجع 7667)،494 مصرف عام 2016، و526 مصرف عام 2020م تعمل في 72 دولة. (يسعد، بدون ذكر سنة النشر، الصفحات 22-23)

ثانيا: تعريف المصارف الإسلامية

يُعزى لفظ المصرف أساسًا إلى كلمة إيطالية تعني المائدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الموانئ والأسواق للاتجار بالنقود وأمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى Bankبالإنجليزية، ويقابلها بالعربية المصرف. وهو في الفقه مأخوذ من الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود، والصرف لغة تعني تغيير الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره وهو بيع النقد بالنقد.

قبل التطرق لتعريف المصارف الإسلامية سنتعرف أولا عن تعريف الصيرفة الإسلامية بصفة عامة.

تعريف الصيرفة الإسلامية: هي آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية، والقائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة. (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 87)

أما تعريف المصارف الإسلامية فنجد تعاريف عديدة نذكر منها :

- ❖ **تعريف الأول:** " بأنها مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق

الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيّبة الكريمة للأمّة الإسلامية ". (قادري، كاكي، و جعيد، 2014، الصفحات 26-27)

- **تعريف الثاني:** " أنها أجهزة مالية تعمل على جذب الموارد المتنوعة من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا منتجا، وتمارس معظم الأنشطة المصرفية التي تمارسها المصارف التقليدية بآلية تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ". (عامرى، 2013، صفحة 31)
- **تعريف الثالث:** " أنها مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها ". (موسوي، 2018، صفحة 27)
- **تعريف الرابع:** " أنها مؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الأموال، و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع ويحقق عدالة التوزيع بعيدا عن ممارسة الربا أخذا وعطاء وعن كل عمل محرم في الإسلام، وتلتزم بالوضوح في العمليات بين المتعاملين بعيدا عن أي ضرر أو تدليس مع المشاركة في الربح والخسارة لكل أطراف عقد". (بارد، 2021، صفحة 128)

من التعريفات السابقة نقدم استنتاجات حول لمصارف الإسلامية:

* الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا؛
* إن مصدر و توظيف المال لابد أن يكون حلال؛
* حُسن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية؛
* عدم حبس المال و اكتنازه ، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها؛

من الاستنتاجات السابقة نعرف المصارف الإسلامية على " أنها مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجميع المعاملات و الخدمات المصرفية وفق أسس و أحكام الشريعة الإسلامية ،وعدم تعاملها بالفائدة أخذًا أو عطاءاً ".

ثالثا: خصائص و أهداف المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من خصائص و العديد من الأهداف

1) **خصائص المصارف الإسلامية:** للمصارف الإسلامية خصائص عديدة نذكر منها ما يلي : (خلف، 2006، الصفحات 93-96)

- ✓ عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها، أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، إضافة إلى تعاملها بالأعمال الأخرى التي لا تتضمن التعامل بالفائدة؛
- ✓ الالتزام التام و الكامل بقاعدة الحلال و الحرام عند قيامها بأعمالها و نشاطاتها، أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد و تجميعها لديها، إذ يجب أن تقتصر في تجميع الموارد هذه على المال الحلال

فقط، و أن استخدم الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية، وتتجنب أي استخدام فيما هو حرام، أو يقود إلى الحرام؛

- ✓ أن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها و جهدها من اجل تجميع و تعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة (المجمدة) استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع، لذلك فان المصارف الإسلامية تركز على تجميع الموارد الصغيرة المكتنزة (المجمدة)، أي غير مستخدمة، من اجل تلافي تحقق الاكتناز هذا شرعا، و من اجل تامين الانتفاع الاقتصادي من الموارد هذه، وبما يحقق عائدا لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية؛
- ✓ إن المصارف الإسلامية تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا وأهمية بالنسبة للفرد والمجتمع وللاقتصاد ككل، وبالتالي فان هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات و القطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو غيرها وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية معاً؛
- ✓ إن المصارف الإسلامية تعمل وبكل جهدها، وباهتمام كبير في تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها، أي أن هذه المصارف لا تقتصر في أعمالها ونشاطاتها على إفادة المتعاملين معها، والمساهمين فيها فحسب، بل إن هذا يمتد ليشمل إفادة المجتمع ككل استناداً إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبذلك تمارس المصارف هذه مهمة المصارف الاجتماعية، أي المصارف ذات طابع الاجتماعي؛
- ✓ إن الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقه من أعمالها ونشاطاتها، رغم انه يبقى هدفاً أساسياً لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية، لأنها مؤسسات مالية مصرفية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى، المتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد، وتنميته وخدمة المجتمع، يجعل هدفها الأساسي هذا، وهو تحقيق الربح مناسب لها، احد الأهداف الأساسية التي تسعى وتعمل على تحقيقها، وليس الهدف الأساسي الوحيد لها؛

إن كل ما سبق من سمات، أي خصائص ترتبط بالسمة الأساسية للمصارف هذه، والتي تتمثل بأنها مصارف الإسلامية، وما يعنيه هذا من التزامها الصارم والشديد وتمسكها بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها و نشاطاتها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها في القيام بهذه العمليات والنشاطات، وبشكل يتطابق ويتفق مع هذه المبادئ و المقاصد للشريعة الإسلامية.

2) **أهداف المصارف الإسلامية:** تستهدف المصارف الإسلامية تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ تحقيق الربح وهذا أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس استمرار يته وبقائه. وهذا الربح ليس فقط للبنك نفسه وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك؛
- ✓ الحكمة والأمان في التصرف بالأموال وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف؛
- ✓ الاستمرارية والنمو: أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات، بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها. (علجوني، 2008، صفحة 114)
- ✓ التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية، وتسعى المصارف الإسلامية إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات بالإضافة إلى تحقيق النمو العادل والمتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية؛
- ✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية؛
- ✓ تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها وبشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر. (مرزوق، 2001، صفحة 198)
- ✓ جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد؛
- ✓ توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي. (قادري، كاكي، و جعيد، 2014، صفحة 28)

شكل رقم (1) : أهداف المصارف الإسلامية .

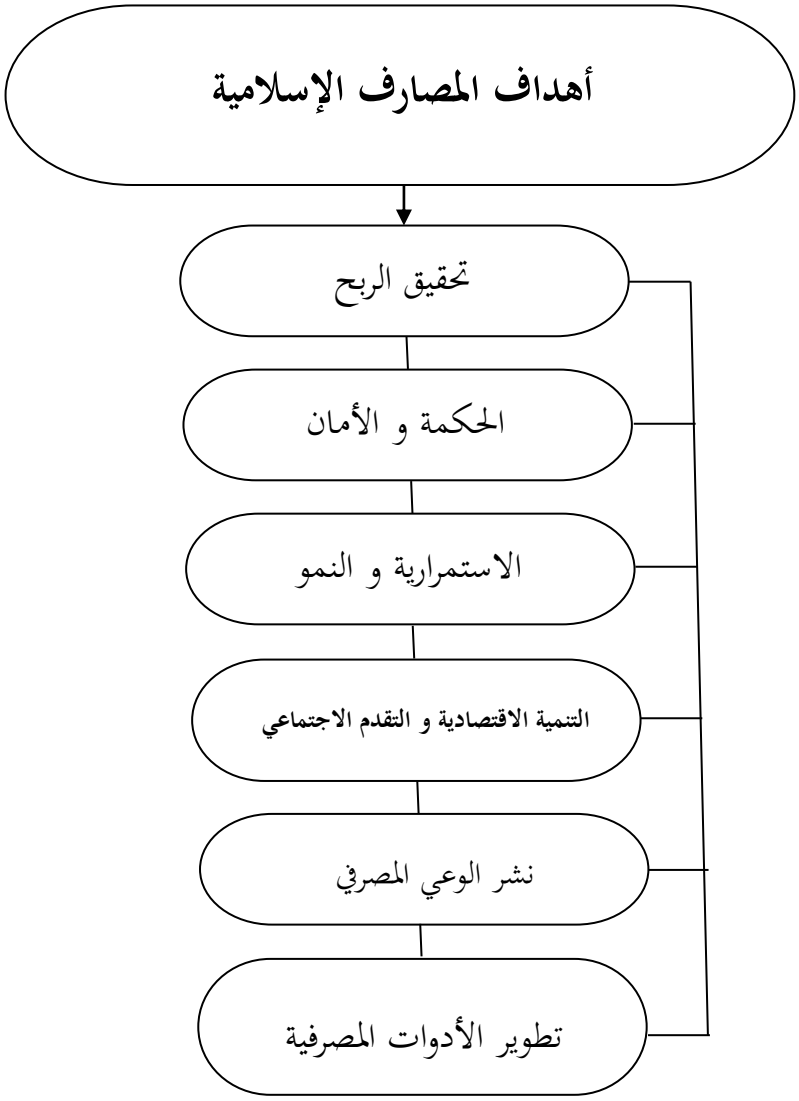

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا .

الفرع الثاني: مصادر الأموال مصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية الكثير من الأموال التي تجلبها من مصادر مختلفة من اجل التمويل عملياتها المصرفية الإسلامية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم المصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية.

أولا: المصادر الداخلية للمصارف الإسلامية

تتمثل المصادر الداخلية أي الموارد الذاتية في رأس المال، الاحتياطات، المخصصات، والأرباح غير الموزعة، حيث يعتبر هذا المصدر احد الركائز الأساسية التي تواجه بها المصارف الإسلامية المخاطر التي قد تحدث نتيجة لمباشرتها النشاط المصرفي، كما أنها تمثل مصدر مهما من مصادر المصارف الإسلامية.

1) **رأس المال**: يتم الحصول على رأس المال من الموارد التي تتجمع نتيجة المساهمة في المصرف من قبل المساهمين، وبالذات ما يتم دفعه من رأس المال من خلال المساهمة هذه، أي رأس المال المدفوع، يضاف إليه ما يتم إضافته من موارد مالية تستقطع أساساً من الأرباح المتحققة التي يتم احتجازها، ومن ثم الاحتفاظ بها كاحتياطات، وبعد ذلك يتم تضمينها في رأس المال، حيث تعتبر جزءاً منه، وعندما تضاف إليه بزيادة رأس مال المصرف عن طريق ضمها إليه؛

ويعتبر رأس المال مهماً في عمل المصارف الإسلامية، لأنه يحقق ما يلي:

- توفير التمويل اللازم للمصرف لممارسة عمله، ونشاطاته، وبالذات في المراحل الأولى لإنشائه، و التي لا تتاح فيها الوقت الكافي للمصرف للحصول على مصادر تمويل خارجية، وبالتالي فانه يعتمد على موارده الذاتية، والتي هي رأسماله أساسا، لأنه لم تتكون بعد في البدايات هذه الاحتياطات أو الأرباح المحتجزة وغيرها من الموارد الذاتية؛
- أن رأس المال يوفر الأمان و الحماية المطلوبة للأموال التي يتم إيداعها لديه، ذلك أن رأس المال يتم الاستناد إليه في تلبية طلبات المودعين بسحب ودائعهم لدى المصرف، والتي قد تزيد على الإيداعات الجديدة، وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع لديه بموجب القوانين ذات الصلة بعمل المصارف؛
- أن رأس المال يعتبر المصدر التمويلي الأساسي الذي يتم الاستناد إليه في تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة (آلات، أجهزة، أثاث،...الخ) لدى المصرف؛
- أن رأس المال الخاص بالمصرف يوفر الضمان اللازم لامتصاص الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في ممارسة عمله ونشاطه، سواء كانت الخسائر التي قد تتحقق نتيجة عوامل ترتبط بالمصرف ذاته، في إدارته وممارسة عمله، أو في العوامل التي تحكم هذا العمل، وبالذات ما يرتبط منها بالحالة الاقتصادية العامة التي يعمل المصرف في إطارها، والتي منها حالات الانكماش و الكساد في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤثر سلباً على عمل المصرف ونشاطاته بالشكل الذي يلحق به خسائر يتم امتصاصها اعتماداً على رأسماله، ودون أن تلحق ضرراً بالمودعين،أي بدون أن تمتد هذه الخسائر إلى ودائعهم. (خلف، 2006، الصفحات 191-193)

2) **الاحتياطات** : تنقسم الاحتياطات إلى: (عتروس، 2021، صفحة 96)

أ الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح السنوية يفرضها القانون لتبقى داخل المصرف ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامية فان جزء من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني؛

ب الاحتياطي الاختياري: وهذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس، ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض؛

ت الاحتياطيات الخاصة: وتمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح الصافية السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على المصرف أو بهدف التوسع في النشاط أو لتقوية مركز المصرف المالي ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها؛

3) **المخصصات** : تعتبر اقتطاع من إجمالي الأرباح أو الإيرادات لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة قد يكون من اجل مقابلة إهتلاك (النقص في قيمة الأصل) أو تحديد الأصول الثابتة أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول، أو بهدف مقابلة التزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة، والمخصصات لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة لم تصرف بعد، وتوظف في مجالات أخرى لا يعود بالربح على المساهمين. (بارد، 2021، صفحة 128)

4) **الأرباح غير الموزعة** : تعتبر الجزء من الأرباح التي يتم احتجازها لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للمصرف وتقويته، وتشكيل احتياطات منها لاحقا بضم الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطات فيما بعد، وهي الأرباح التي لا يتقرر توزيعها على المساهمين، وبالتالي فإن الأرباح المحتجزة هذه لا تتضمن الأرباح التي يتقرر توزيعها ولا يقوم المساهمين باستلامها، حيث لا يمكن في هذه الحالة اعتبارها أرباحا محتجزة، لان الأرباح المحتجزة هي التي يتقرر الاحتفاظ بها من اجل استخدامها في نهاية الأمر في زيادة رأس مال المصر لإجراء التوسع والتطور في عمله ونشاطاته، وان القدر الذي يمكن احتجازه من الأرباح، يعتمد على القدر من الأرباح التي يحققها المصرف نتيجة عمله ونشاطاته، وكذلك مدى حاجة المساهمين لتوزيع مثل هذه الأرباح، مقارنة بحاجة المصرف لاحتجاز مثل هذه الأرباح، والتي تقررها سياسة المصرف وإداراته، حيث إن احتفاظ المصارف الإسلامية بجزء من الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لكون أن المصرف الإسلامي يعمل مضارباً بأموال المودعين، وهذا يتيح له احتفاظه بجزء من الأرباح المحققة لمواجهة الحالات التي يمكن أن تواجه المصرف عند ممارسته لعمله ونشاطه، وهو أمر يرتبط بتوفير موارد مالية تكون تحت تصرفه لحماية أموال المودعين وتلبية سحوباتهم، وبالذات في الظروف غير العادية. (خلف، 2006، صفحة 195)

ثانيا: المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية

تتمثل المصادر الخارجية أي الموارد غير الذاتية في الحسابات الجارية، الودائع الاستثمارية، والودائع الادخارية أو التوفير حيث تستخدمها المصارف الإسلامية في حالة عدم تغطية مواردها الذاتية لاحتياجاتها، وسنوضح هذه المصادر فيما يلي:

1) **الحسابات الجارية** : تمثل المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف، ويحق لهم سحبها في أي وقت أرادوا بدون سابق إخطار من غير أن يحصلوا على أي فائدة، ويكون الرصيد النهائي وحده مستحقا، ويمكن التعامل مع هذه الحسابات بالوسائل المتاحة، كالشيكات والتحويلات المصرفية وبطاقات الصراف الآلي والشبكة العالمية والهاتف المصرفي وغيرها. (عتروس، 2021، صفحة 130)

2) **الودائع الاستثمارية** : تعد الوديعة المصرفية من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف حيث تعتبر بمثابة الوسيط بين أصحاب الفائض المالي الذين يتوجهون إليها لإيداع نقودهم وأصحاب العجز المالي الذين يسعون للحصول على قروض من قبل هذه المصارف، وهي الحسابات التي يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات بحيث تتم إدارتها من قبل المصرف، تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في البنك ليضارب بها وفق عقد المضاربة، ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة ولا أي عائد منها فهي تفويض من صاحبها للبنك باستثمارها. (يسعد، بدون ذكر سنة النشر، صفحة 32)

3) **الودائع الادخارية أو التوفير**: هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالمصارف التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا، وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب، بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع،كما أن المصرف الإسلامي يهتم بجذب الودائع الادخارية لتحقيق هدف هام من أهدافه وهو نشر وتدعيم السلوك الادخاري وروح المشاركة الإيجابية، والإحساس بالمسؤولية وذلك فضلا عن الأهداف التمويلية الأخرى، إذ أن هذه الحسابات تؤدي وظيفة هامة بالمساهمة في توفير السيولة اللازمة للمصرف الإسلامي لتغطية نسبة الاحتياطي النقدي، ومقابلة بعض الاحتياطات التمويلية الاستثمارية. (فيشوش، 2020، الصفحات 115-116)

4) **صكوك التمويل الإسلامي** : تقوم المصارف الإسلامية بإصدار أنواع مختلفة من صُكوك التمويل الإسلامية التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للبنك تُساعده في تحقيق أهدافه وتمكنه من انجاز مشروعاته، ومن أهم أنواع هذه الصكوك هي: صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة؛ صكوك المشاركة في العائد؛ صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة؛ صكوك ذات قيمة متراكمة؛ صكوك ذات عوائد جارية وقيمة متراكمة؛ صكوك الاستثمار القطاعية المحددة؛ صكوك استثمار في مشروع معين. (كرم، 2023، صفحة 70)

5) **موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات** : هناك عدة أنواع من الصناديق في المصارف الإسلامية حيث تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة وتعتبر من مصادر الخارجية للمصارف الإسلامية، ومن أهم هذه الصناديق صندوق الزكاة التي ينفرد المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية بإدارة هذه الصناديق، والتي يقتطعها المصرف من

ناتج أعماله ومن ناتج استثمارات عُملائه فيه، بالإضافة إلى الأفراد الآخرين من غير عملاء. ولعل أهم مصادر هذا الصندوق:

- ✓ الزكاة الواجبة على أموال المصرف؛
- ✓ الزكاة الواجبة على نتائج أعمال المصرف؛
- ✓ الزكاة المحصلة من العملاء على أموالهم؛
- ✓ الزكاة المحصلة من العملاء على نتائج استثماراتهم؛
- ✓ الزكاة من المساهمين؛
- ✓ الزكاة من غير العملاء من أفراد المجتمع المحلي.

ويضاف إلى صندوق الزكاة أيضا الصدقات والهبات والتبرعات التي تقدمها الهيئات والحكومات والأفراد والدولة إلى المصارف الإسلامية سواء للدعم أو لتمكنها بتأدية رسالتها الاجتماعية التي تقدم من خلالها أموالا في مجالات الاجتماعية المختلفة. (علجوني، 2008، صفحة 201)

شكل رقم (2): مصادر أموال المصارف الإسلامية.

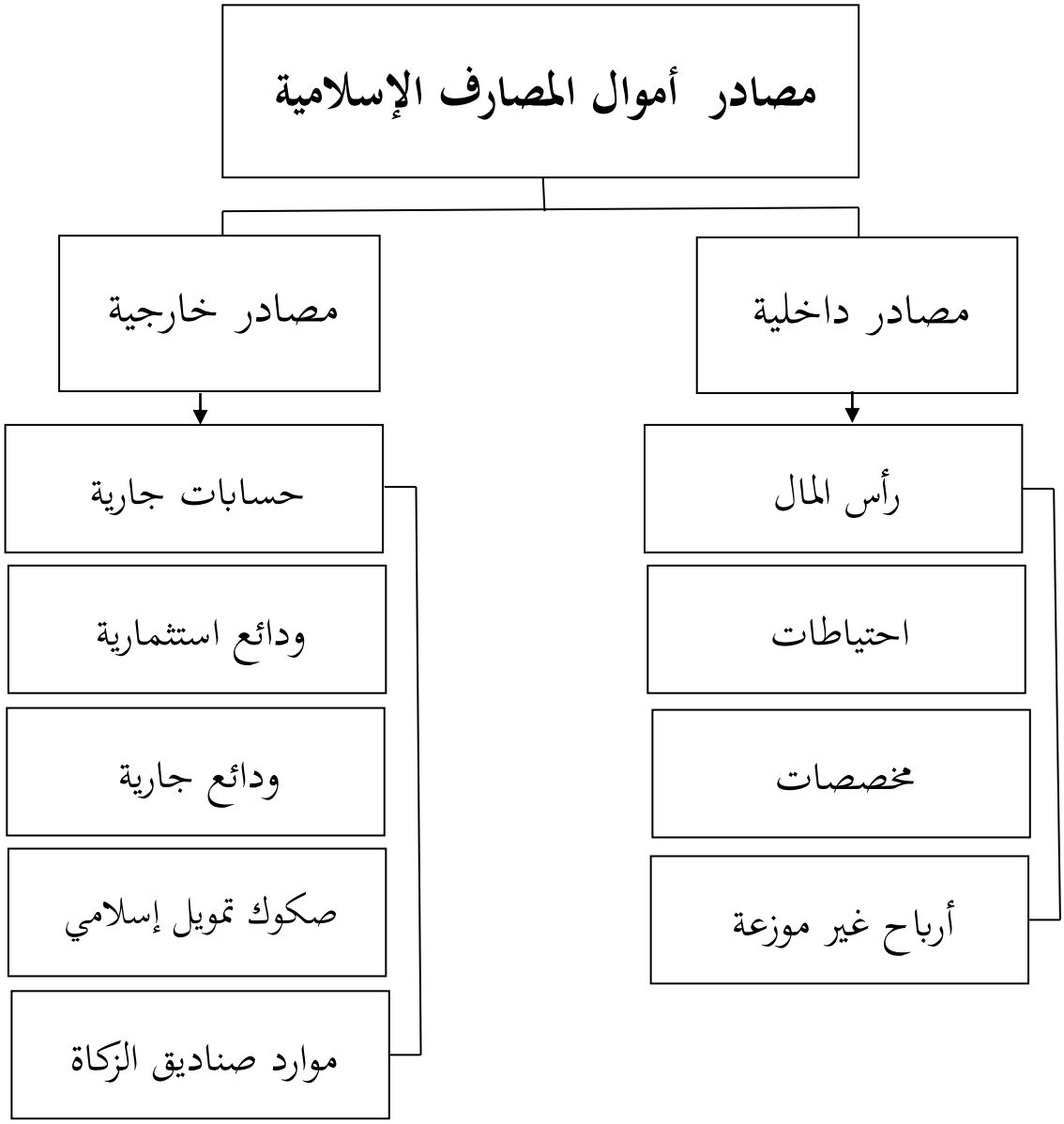

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا .

الفرع الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات، كما أنها تهتم بخدماتها كمدخل لزيادة قدراتها التنافسية ولخدمة عملائها بأكثر كفاءة.

أولا: تعريف وخصائص الخدمة المصرفية

تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسة للمتعاملين مع المصرف كونها وسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد، والمحافظة على المتعاملين الحاليين، حيث تعتبر بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة.

1) تعريف الخدمة المصرفية

قبل التطرق لتعريف الخدمة المصرفية سنتعرف أولا عن تعريف الخدمة بصفة عامة.

أ **تعريف الخدمة:** هي أي منفعة يقدمها طرف إلى طرف آخر، وتكون في الأساس غير ملموسة، ولا تترتب عنها أي ملكية، وقد يرتبط تقديم الخدمة بمنتج مادي وقد لا يرتبط بذلك". (عمارة و يونسي، 2021، صفحة 352)

ب **تعريف الخدمة المصرفية:** تعتبر من أهم الأنشطة المصرفية التي تهتم المصارف بتصميمها وتطويرها لجذب العملاء، لما تشكله هذه الخدمات من مصدر ربحيّ مغرٍ لإدارات المصارف، حيث تهدف إلى تحقيق جانب من الإيرادات نتيجة أداء الخدمة. (مؤنس و غيث، 2020، صفحة 353)

2) خصائص الخدمة المصرفية

تتميز الخدمة المصرفية بالعديد من السمات نذكر أهمها فيما يلي: (مغربي، 2004، الصفحات 193-194)

- ✓ ارتباط الخدمات المصرفية بروح التشريع الإسلامي الذي يبني على التعاون والتكافل والمساعدة وتوثيق الصلات بين الأفراد؛
- ✓ الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية تعتبر خدمات غير ملموسة؛
- ✓ الاتصال المباشر بين البنك وعملائه حتى تتم الاستفادة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية لابد من وجود علاقة مباشرة بين المصرف الإسلامي مؤدي الخدمة والعميل المستفيد منها؛
- ✓ مشاركة العميل في إنتاج الخدمة المصرفية، إن العميل المستفيد من الخدمة المصرفية يسهم في إنتاجها وذلك من خلال تقديم البيانات والمعلومات ونوع الخدمة ومواصفاتها والحاجات التي يجب أن يشبعها المصرف بما يحقق المنفعة التي ينتظرها.

ثانيا: أنواع الخدمة المصرفية

هناك عدة أنواع للخدمات المصرفية ولكن سنتطرق إلى أهمها نذكر منها ما يلي:

1) الاعتمادات المستندية

أ تعريف الاعتمادات المستندية: هو تعهد كتابي يصدره المصرف بناء على طلب عميله (المستورد) لصالح المستفيد (المصدر)، يلتزم المصدر بموجبه بالوفاء للمستفيد بقيمة الاعتماد أو قبول كمبيالة أو كمبيالات مصحوبة بمستندات

شحن البضاعة المتعاقد عليها بين المصدر والمستورد، إذا قدمت مطابقة لشروط الاعتماد. (عيادي، 2009، صفحة 233)

ب أنواع الاعتمادات المستندية: هناك عدة أنواع للاعتمادات المستندية، أهمها: (علجوني، 2008، الصفحات 297-298)

- الاعتماد المستندي الدوار: أي القابل للتكرار بين المصدر والمستورد لكل شحنة من البضائع.
- الاعتماد المستندي القابل للتجزئة: ويعني إمكانية شحن جزء من البضاعة الآن والحصول على قيمتها من الاعتماد المستندي والجزء الآخر لاحقا، وبالتالي يتم دفع قيمة الاعتماد على أجزاء حسب الكميات المصدرة.
- الاعتماد المستندي قابل للتحويل: أي الاعتماد القابل لتحويل المستفيد منه إلى طرف آخر غير الوارد اسمه في عقد البيع / الشراء.
- الاعتماد المستندي المعزز: أي الاعتماد المكفول من قبل مصرف ثالث، وخاصة إذا كان مصرف المصدر لا يعرف أو لا يثق بمصرف المستورد فيطلب تعزيزا من قبل مصرف ثالث معروف دوليا.
- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:وهو الاعتماد القابل للإلغاء من قبل أي طرف وفق شروط ومواقيت محدده فيه.
- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء: وهو الاعتماد غير القابل للإلغاء على الإطلاق.

2) خطابات الضمان

أ تعريف خطابات الضمان: هو عبارة عن تعهد مكتوب يصدره المصرف الضامن بناء على طلب عميله الآمر بشأن عملية محددة أو غرض محدد، يلتزم بموجبه المصرف بأن يدفع إلى طرف الثالث "المستفيد" مبلغا معينا من النقود عند أول طلب منه سواء كان طلبا مبررا أو مصحوبا بتقديم مستندات محددة في الخطاب، يقدمها المستفيد خلال اجل محدد أو غير محدد في أثناء سريان اجله، رغم أي معارضة من العميل المضمون أو المصرف الضامن. (عامرى، 2013، صفحة 424)

ب أنواع خطابات الضمان: هناك عدة أنواع لخطابات الضمان نذكر منها ما يلي: (داوود، 2012، الصفحات 110-111)

- خطابات ضمان المناقصات (أولية): يتم طرح المناقصات للشركات والمؤسسات الراغبة في تقديم عروض أسعارها، فلكي تتأكد الجهة التي طرحت المناقصة من جدية تقديم العطاءات، وعدم تراجع مقدمي العطاءات من تنفيذ التزاماتهم، تطلب الجهة الطارحة للمناقصة من مقدمي العطاءات تقديم خطاب ضمان أولي، بما يشكل نسبة معينة من قيمة العطاء المقدم، ويكون صالحا لفترة محددة كان تكون (90) يوما مثلا، وحسب طبيعة المناقصة؛
- خطاب ضمان الانجاز: خطاب ضمان انجاز من قبل المتعهد لصالح مالك المشروع بقيمة 10% مثلا من قيمة الإجمالية للعطاء ليكون بمثابة ضمان بيد مالك المشروع تجاه المتعهد لضمان حسن الانجاز. وتستمر صلاحية هذا الضمان لفترة أطول بكثير من خطاب الضمان الأولي قد تمتد لمدة خمس سنوات إن لم تكون أكثر؛
- خطاب ضمان الدفعة المقدمة: عندما ينص العقد بجواز دفع نسبة معينة من قيمة العقد للمتعهد مقدما وذلك تسهيلا للمتعهد لتمويل المشروع، فانه يتطلب من ذلك المتعهد تقديم ما يضمن إعادة المبلغ في حالة فشله في

تنفيذ بنود العقد، فيلجأ المتعهد للبنك لإصدار خطاب ضمان لاستلام الدفعة المقدمة من مالك المشروع الذي يصبح بموجب خطاب الضمان المستفيد من هذا الضمان؛

⇦ خطاب الضمان النهائي: وهذا الضمان يتعين أو يقدمه من يرسو عليه العطاء بغرض ضمان حسن تنفيذ الارتباطات المبرمة مع الجهات المستفيدة، وفق شروط عقد المقاولة أو التوريد، ويظل خطاب الضمان النهائي ساري المفعول بكامل قيمته لحين انتهاء الغرض منه أو انتهاء منه.

3) تحصيل الأوراق التجارية

مِنَ الخدمات غير المصرفية التي يمكن أن تقدمها المصارف جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية غير المصرفية خدمة تحصيل الأوراق التجارية. وتكمن أهمية هذه الخدمة من حيث أن البيع بالدين هو الجزء أساسي من عملية تصريف السلع والخدمات، وخاصة عندما تكون العلاقة بين مؤسستين أو شركتين.

أ تعريف الأوراق التجارية: عبارة عن صكوك تمثل حقا نقديا لصالح حاملها واجب الدفع بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، وهي قابلة لتداول بطريقة المناولة أو التظهير، كما يجري العرف على قبولها كأداة لتسوية الديون. (محمد، بدون ذكر سنة النشر، صفحة 3113)

ب أنواع الأوراق التجارية: تشمل الأوراق التجارية الكمبيالة، الشيك، والسند الأذني أو لأمر، موضحة كما هو الأتي: (خلف م.، 2017، الصفحات 115-116)

⇦ الكمبيالة: هي صك مكتوب وفق شكل قانوني محدد، يتضمن أمراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه الملتزم بالدفع بان يدفع مبلغا معينا من المال، في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو عند الاطلاع، لأمر شخص ثالث مُسمى هو المستفيد أو الحامل الكمبيالة، وتقوم بوظيفة الائتمان والوفاء بالديون؛

⇦ الشيك: هو صك مكتوب وفق شكل مصرفي متعارف عليه، يتضمن أمراً يطلب فيه الساحب من البنك المسحوب عليه أن يدفع بمجرد الاطلاع عليه مبلغاً محدداً من المال لشخص آخر هو المسحوب له أي المستفيد، أو لإذنه أو لحامله، ولا يذكر فيه اجل الوفاء. ويقوم الشيك بوظيفة نقل الأموال والوفاء بالديون. ويشترط في الساحب أن يكون له حساب لدى البنك المسحوب عليه وفيه من الأموال ما يغطي قيمة الشيك؛

⇦ السند الأذني أو لأمر: وهو صك مكتوب وفق شكل قانوني محدد، يتضمن التزام الشخص المدين المحرر بدفع مبلغ معين من المال في تاريخ معين أو قابل للتعيين لإذن أو لأمر الشخص الدائن المستفيد.

ت دور المصارف الإسلامية في تحصيل الأوراق التجارية: حيث أن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة الوفاء بالدين، فلابد من تحصيل هذه الديون إما بالتاريخ المعين في الورقة أو القابل للتعيين أو عند الاطلاع وفقا لنوع الورقة التجارية. و تتم عملية تحصيل الأوراق التجارية من قبل المصرف الإسلامي بأن يقدم العميل الأوراق التجارية التي لديه إلى البنك من اجل تحصيلها. من ثم يقوم المصرف بإرسال خطاب إلى المدين قبل موعد استحقاق الورقة التجارية بعدة أيام، أسبوع مثلا، يخطره فيها بموعد الاستحقاق وقيمة الدين ورقم الصك، ومتابعة المدين حتى يتم التسديد الكامل للورقة، أي الدين؛

و أما بالنسبة للشيكات وكونها مسحوبة على المصارف، فيقوم المصرف الإسلامي بإرسالها إلى المقاصة لدى المصرف المركزي، حيث يتم تحصيل قيمتها وإيداع قيمة الشيك في حساب العميل. علماً بان المصارف الإسلامية والتقليدية لا تأخذ عمولة مقابل تحصيل الشيكات، وفقاً للعرف المصرفي السائد حالياً. (علجوني، 2008، الصفحات 304-303)

4) بطاقات الائتمانية :

أ تعريف بطاقات الائتمانية: عبارة عن بطاقة بلاستيكية يتم منحها لمستخدميها كنظام لدفع مشترياتهم من الخدمات، بناء على وعد بالدفع من قبل مستخدمي هذه البطاقات. وتقوم الجهة المانحة لتلك البطاقة بفتح حساب لمستخدم البطاقة بسقف محدد، تؤهل هذا المستخدم بان يقوم باستقراض مبلغ من المال من الجهة التي أصدرت البطاقة وإعطاء هذا المبلغ للتاجر أو الجهة التي قدمت الخدمة. (داوود، 2012، صفحة 111)

ب أنواع بطاقات الائتمانية: هناك عدة أنواع للبطاقات الائتمانية نذكر منها ما يلي: (زايد، 2021، الصفحات 64-65)

⇦ بطاقة الخصم الفوري:هذا النوع من البطاقات تمنحها المصارف لعملائها، وتتيح لهم تسديد قيم مشترياتهم من حساباتهم مباشرة، وذلك ضمن سقف الائتمان الذي تم تحديده مسبقا، وفي هذا النوع من البطاقات بدلا من أن يقوم العميل بالاقتراض من المصرف، فانه يقوم بتحويل جزء من أمواله المودعة لدى المصرف إلى التاجر، ومن أشهر هذه البطاقات Visa Electron.

⇦ بطاقة الصراف الآلي: وهذا النوع من البطاقات يعطي الحق لحاملها في الدخول إلى آلات الصرف المنتشرة وحتى تلك العائدة للمصارف الأخرى والقيام ببعض العمليات البنكية مثل السحب النقدي وإجراء التحويلات وحتى تسديد الفواتير العائدة لحامل البطاقة.

⇦ البطاقة الذكية: تعتبر من أخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات التي احتضنتها الصناعة المصرفية الالكترونية، تحتوي البطاقة على شريحة الكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة الدفع البلاستيكية الممغنطة، تخزن على هذه الشريحة المعلومات الالكترونية وبعض البرامج المحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة، ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات مختلفة منها:

☜ تحويل البطاقة الذكية إلى حافظة نقود الكترونية؛

☜ يمكن تحويلها إلى تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية؛

☜ تستخدم في تامين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

5) الحولات مصرفية

أ تعريف الحولات مصرفية: يقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص ما أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو أحد فروعه، أو كان النقل

بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد، أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين. (سلامة، بدون ذكر سنة النشر ، صفحة 46)

ب أنواع الحولات المصرفية:

يتم تنفيذ عملية التحويل الداخلي أو الخارجي من خلال عدة طرق نذكر منها ما يلي: (داوود، 2012، صفحة 136)

التحويل بواسطة الهاتف: ويكون ذلك من خلال الاتصال الهاتفي مع الفرع أو مع المصرف المراسل، ويتم التأكد من الاتصال من خلال استخدام مجموعة من الرموز السرية يجري حلها لدى المصرف المراسل للتأكد من هوية المتصل؛

⇦ التحويل بواسطة البرقيات أو التلكس: وهي الأخرى تخضع لمجموعة من الأرقام السرية، يجري التأكد منها لدى المصرف المراسل؛

⇦ التحويل بواسطة أجهزة الكمبيوتر: وهي الأحدث في مجال التحويل، حيث ترتبط مجموعة من المصارف في معظم الدول بشبكة كمبيوتر، وهي الطريقة الأسرع، حيث يمكن إجراء عملية الدفع في الجهة المقابلة خلال دقائق من عملية التحويل؛

⇦ الشيكات البنكية: غالبا ما تتم هذه العملية في حال طلب إحدى الجهات شيكاً مصدقاً، فيقوم احد الفروع بتنظيم هذه الشيك بناء على طلب العميل، إضافة إلى انه يجري أحياناً أن يتم التحويل بموجب الشيكات ليتم دفعها من قبل المصرف المراسل.

6) صكوك الإسلامية

أ تعريف الصكوك الإسلامية: وهي عبارة عن أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال ويتحول إليه بحسب نسبة ملكية كل منهم فيه. (تبري، 2015، صفحة 318)

ب أنواع الصكوك الإسلامية:

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة نذكر منها ما يلي: (عاني، 2012، الصفحات 148-149)

⇦ حسب الآجال: تنقسم الصكوك وفقا للآجال إلى صكوك قصيرة الأجل، (يطلق عليها البعض شهادات الإيداع أو الاستثمار) تكون مدتها في العادة، ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة إذا كانت قصيرة الأجل، ويمكن أن تكون صكوك متوسطة أو طويلة الأجل؛

⇦ حسب الصيغة: تتنوع الصكوك حسب الصيغة إلى: صكوك المضاربة، صكوك الإجارة، صكوك المشاركة، صكوك السلم، صكوك الإستصناع، صكوك المتاجرة، صكوك الأسهم، وصكوك القرض الحسن؛

⇦ حسب طبيعتها: يمكن أن تكون الصكوك، ذات اجل محدد سواء كان ذلك في (سنة، أم سنتين، أم ثلاثة سنوات....الخ) أو صكوك دائمة، حيث يتصف النشاط الاستثماري فيها بالاستمرارية، ويمكن أن تكون الصكوك متناقصة، بمعنى: انه يتم استرداد جزء من قيمة الصك سنوياً، وصكوك متزايدة، يعاد استثمار العائد منها؛

- ⇦ حسب القطاع الاقتصادي: صكوك تستثمر في القطاع الزراعي، أو الصناعي، أو التجاري...الخ؛
- ⇦ حسب التخصيص: وتنقسم الصكوك وفقا لهذا الاعتبار إلى: صكوك عامة، وأخرى مخصصة، والصكوك المخصصة: هي التي تصدر لتمويل مشروع معين. أما العامة: فتوزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها المصرف

شكل رقم (3) : الخدمات المصرفية الإسلامية.

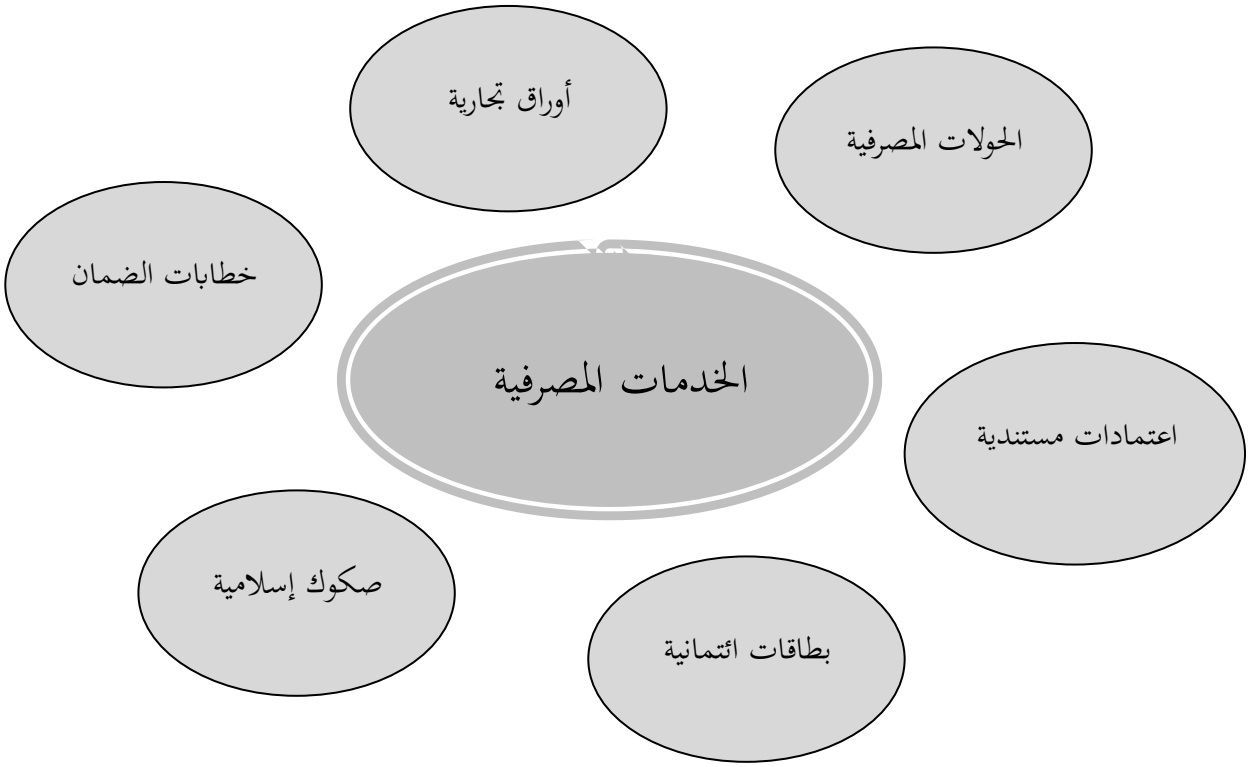

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا .

المطلب الثاني **: أساليب التمويل مستخدمة في صيرفة الإسلامية**

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغ التمويل الشرعية متنوعة ومختلفة الأشكال والأنواع نذكر أهمها.

الفرع الأول: صيغ تمويل الإسلامي قائمة على عائد استثمار

تتضمن صيغ التمويل الإسلامي قائمة على عائد الاستثمار من أربعة صيغ نرى منها ما يلي:

أولا: المشاركة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف المشاركة

أ لغة : توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة شيوع. (منظور، 1981، صفحة 2248)

ب اصطلاحا : هي اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزامهما في الذمة بقصد الاسترباح. (مغربي، 2004، صفحة 167)

ت تعريف المشاركة في العمل المصرفي: هي تقديم المصرف والشريك (الزبون) المال بنسب متساوية من أجل إنشاء مشروع جديد أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة، ويكون بموجبها مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين طرفين حاويا لكل الشروط والحقوق والواجبات. (سبئي، 2021، صفحة 328)

2) شروط المشاركة

للمشاركة شروط عديدة نذكر منها ما يلي : (شقيري، 2019، صفحة 208)

أ شروط تتعلق برأس المال والعمل:

- إن المال والعمل شركة بين الطرفين؛
- أن يكون رأس مال المشاركة معلوم المقدار؛
- أن يكون نقداً أو عيناً وموصوفاً وصفاً نافياً للجهالة وان يُفضي للغرر؛

ب شروط تتعلق بصحة المشاركة وأهلية المتشاركين:

- أن يكون محل العقد صحيحاً ومشروعاً؛
- التراضي بين طرفي العقد؛
- أن يتمتع طرفي العقد بالأهلية الكاملة؛

ت شروط تتعلق بالربح:

- أن يصيب كل من الطرفين جزء شائع من الربح؛
- أن يتم ابتداءً الاتفاق على نسبة الربح؛
- الخسارة تكون بنسبة حصة كل شريك في رأس مال الشركة؛

ث شروط تتعلق بالتصفية وفسخ الشراكة:

☜تُحدد هذه الشروط طريقة التصفية في حال فسخ عقد المشاركة وكيفية توزيع الموجودات وغيرها من الشروط اللازمة والتي لا تفضي إلى نزاع في حال فسخ العقد؛

☜عقد المشاركة عقد غير لازم في حق الشريكين ولكُل شريك الحق في أن يفسخ العقد متى شاء بشرط حضور الشريك الأخر،وجواز الفسخ مرتبط بعدم ترتب أي ضرر عليه،فان ترتب عليه ضرر مُنع الفسخ حتى يزول المانع تماشياً مع القاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) .

3) أنواع المشاركة

للمشاركة نوعان نرى منهما ما يلي:

أ المشاركة الثابتة: تعني اشتراك الطرفين في رأس مال، بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة أو خروجه منها، ويوزع صافي ناتج نشاط الشركة (ربحاً أو خسارة) على الشركاء حسب مساهمة كل منهم في رأس المال، كما أن المشاركة الثابتة تنقسم إلى : (داوود، 2012، صفحة 149)

⇦ المشاركة الثابتة المستمرة (الدائمة): وفيها يشترك طرفين أو أكثر، دون تحديد مدة للشركة، ويكون الطرف الآخر شريكاً في المشروع طالما انه موجود يعمل.

⇦ المشاركة الثابتة المنتهية (المؤقتة): وفيها يشترك طرفين أو أكثر، لفترة معينة، يتم في النهاية تصفية الشركة وحصول كل طرف على حقوقه.

ب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك : يعطي فيها أحد الشركاء للآخر الحق في الحلول محله في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق وعلى أساس ترتيب منظم لذلك، ويميل هذا النوع من الشركة الكثير من طالبي التمويل الذين لا يرغبون في استمرار المشاركة مع المصرف . (عامرى، 2013، صفحة 338)

ثانيا : المضاربة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف المضاربة

أ لغة : اسم منبثق من الضرب في الأرض – (بمعنى السير فيها)، بمعنى ضارب له أي اتجر في ماله وهي القراض . (منظور، 1981، صفحة 2566)

ب اصطلاحا : عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالا إلى الطرف الأخر ليتجر فيه ،على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة. (حسين، 2014، صفحة 3)

ت تعريف المضاربة في العمل المصرفي : هي اتجار الإنسان بمال غيره، أي أن المال يكون مقدما من شخص، والعمل يكون مقدم من شخص أخر (المضارب بعمله) ، على أن يكون الربح بينهما على ما تم اشتراطه في العقد، والخسارة إن كانت فهي على رأس المال فقط، ويكفي العامل (المضارب بعمله) خسارة جهده، لذلك فلم يكلف بخسارة جهده. (طايل، 2012، صفحة 262)

2) شروط المضاربة

للمضاربة شروط عديدة نذكر منها ما يلي : (بورقبة، 2013، صفحة 118)

أ شروط تتعلق برأس مال:

- ☜ أن يكون رأس المال حاضراً لا ديناً في ذمة المضارب وهذا سداً لذريعة الربا؛
- ☜ أن يكون رأس المال معلوما لان رأس المال واجب الرجوع إليه في نهاية المضاربة؛
- ☜ أن يكون المال نقداً، فلا يجوز إذا كان من العروض أو العقار عند جمهور الفقهاء؛

ب شروط تتعلق بالربح:

- ☜ أن يكون معلوم القدر؛
- ☜ أن يكون الربح بقيمة شائعة لكل من المضارب ورب العمل؛
- ☜ أن يكون الربح مشترك بين العاقدين، و أن يكون مختصا بالمتعاقدين؛

ت شروط تتعلق بالعمل:

- ☜ اختصاص المضارب بالعمل وحده؛
- ☜ لا يجوز التضييق على المضارب بتخصيصه لشيء نادر؛
- ☜ لا يجوز خروج المضارب عن التصرفات المعتادة في المضاربة .

3) أنواع المضاربة

للمضاربة عدة أنواع نرى منها ما يلي : (عشي و مقعاش، 2017، صفحة 19)

- ⇦ المضاربة الخاصة: بمعنى أن المال والعمل مقدمان من شخص واحد.
- ⇦ المضاربة المشتركة: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد فيها أصحاب الأموال وأصحاب العمل.
- ⇦ المضاربة المطلقة: وهي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب بنوع محدد من الاستثمار أو التجارة وإنما يكون له مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يراه مناسبا.
- ⇦ المضاربة المقيدة: وهي التي يلزم فيها صاحب رأس المال المضارب باستخدام الأموال في نشاط أو تجارة معينة من قبله.

ثالثا : المزارعة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف المزارعة:

أ لغة: طريقة لاستغلال الأراضي الزراعية باشتراك المالك والزارع في الاستغلال، ويقسم الناتج بينهما بنسبة يعينها العقد أو العرف . (عربية، 2004، صفحة 392)

ب اصطلاحا: هي عقد بين مالك ارض وعامل يعمل في الأرض يشتمل على أن العمل يستأجر الأرض ليزرعها ببعض المتحصل عليه من الزرع، أو أن المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض الخارج المتحصل من الأرض . (طاهر، 2022، صفحة 771)

ت تعريف المزارعة في العمل المصرفي: هي عبارة عن مشاركة بين طرفين احدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها. (سمحان و عساف، 2015، صفحة 264)

1) شروط المزارعة :

للمزارعة شروط عديدة نذكر منها ما يلي: (يسعد، بدون ذكر سنة النشر، صفحة 39)

- ☜ أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض و العامل) من النواحي القانونية والفنية والسلوكية؛
- ☜ أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها؛
- ☜ بيان مدة المزارعة إن كانت مثلا لسنة أو لسنتين أو لمدة معلومة؛
- ☜ أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين الأطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها؛
- ☜ بيان من يقدم البذر من الطرفين ومن الذي لا يقدم لان المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فيكون المعقود عليه منفعة للعامل.

2) أنواع المزارعة

للمزارعة عدة أنواع نرى منها ما يلي: (خلف، 2006، الصفحات 365-366)

- ⇦ قيام احد أطرافها بتقديم الأرض، وتقديم رأس المال و العمل من الطرف الأخر في المزارعة؛
- ⇦ تقديم احد أطرافها الأرض ورأس المال، وتقديم العمل من الطرف الأخر فيها؛
- ⇦ تقديم احد أطرافها الأرض، وتقديم العمل من الطرف الآخر، وقد يكون رأس المال مشترك من الطرفين.

رابعا : المساقاة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف المساقاة:

أ لغة : مشتقة من السّقي نقول: سقى ماشيته، أو أرضه، أو كلاهما: جعل له ماء. (منظور، 1981، صفحة 2042)

ب اصطلاحا : أن يدفع الرجل إلى الرجل حائط نخل على أن يقوم بسقيها وقضابها وأبارها وعمارتها و يقطع له سهما معلوما مما يخرج من ثمارها. (بوفاغس و بن ساعد، 2021، صفحة 299)

ت تعريف المساقاة في العمل المصرفي : تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة متفق عليها . (بورقبة، 2013، صفحة 121)

2) شروط المساقاة:

للمساقاة شروط عديدة نذكر منها ما يلي : (علجوني، 2008، صفحة 279)

- ☜ الصيغة الدالة عليها، مثل ساقيتك على هذا الشجر بكذا مما يخرج منه؛
- ☜ لا يشترط التوقيت في المساقاة، وإنما يقع العقد على أول ثمرة، وعدم اشتراط التوقيت راجع إلى أن الوقت عقد الثمر معلوم في الغالب للعامل والمالك، و إن كان يفضل تحديد بداية ونهاية العقد؛
- ☜ يشترط أن يكون محل العقد مغروساً آو مزروعاً مُعَيْناً مرئياً أو موصوفاً وصفاً تاماً؛

- أن يكون العمل على الساقي، أي العامل، ولا يجوز للمالك الاشتراك في العمل؛
- أن يكون العائد من الشجر أو الزرع مشاعاً بين الاثنين، لا يجوز أن يختص به أو بجزء منه طرف دون الآخر؛
- أن يكون العائد لكل طرف محدداً بحصة آو نسبة معلومة سلفاً من الخارج من الشجر أو الزرع؛
- لا يجوز ضمان ما هلك من الشجر آو الزرع على احد طرفي العقد.

3) أنواع المساقاة :

للمساقاة عدة أنواع نرى منها ما يلي : (خلف، 2006، الصفحات 371-372)

- أن تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من قبل طرفي المساقاة، والعمل من الطرف الآخر؛
- أن تكون الأرض و الأشجار من قبل احد طرفي المساقاة، والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر؛
- أن تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف والمستلزمات من الطرف الآخر، الذي يمكن أن يكون المصرف الذي يوفر مستلزمات عملية السقي؛
- أن تكون المستلزمات من طرف وهو المصرف الذي يمول توفيرها، والأرض والأشجار من طرف آخر والعمل من طرف ثالث، وهنا تكون المساقاة متعددة الأطراف.

الفرع الثاني: صيغ تمويل الإسلامي قائمة على مديونية

تتضمن صيغ التمويل الإسلامي قائمة على مديونية من أربعة صيغ نرى منها ما يلي:

أولا: المرابحة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف المرابحة:

أ لغة : مفاعله من الربح: وهو النماء في التّجْرِ، وأَربحته على سلعته أَي أَعطيته ربحاً، وقد أَربحته بمتاعه وأَعطاه مالاً مرابحة، أَي على الربح بينهما، وبعتُ الشيءَ مرابحةً، ويقال:بِعته السلعةَ مرابحة على كل عشرة دراهم درهم وكذلك اشتريته مرابحة، ولا بدّ من تسمية الرّبح. (منظور، 1981، صفحة 1553)

ب اصطلاحا : هي البيع برأس المال وزيادة ربح معلوم ، فالمرابحة أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم. (قويدري و سبع، 2018، صفحة 284)

ت تعريف المرابحة في العمل المصرفي : هي عقد يرغب العميل بمقتضاه في شراء معدات أو سلع من الأسواق المحلية أو الخارجية ، فيقوم المصرف بشراء هذه السلع و بعد أن يتملكها المصرف يقوم ببيعها بثمنها بالإضافة إلى ما تحمله من تكاليف بشأنها، بالإضافة إلى ربح معقول يتفق عليه الطرفان مع اتفاقهما على شروط السداد. (كزيز و حلموس، 2017، صفحة 101)

2) شروط المرابحة :

للمرابحة شروط عديدة نذكر منها ما يلي : (طايل، 2012، صفحة 274)

- ☜ أن يكون العقد الأول صحيحا؛
- ☜ أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني (لعميل)، لان المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يكن معلوما فهو بيع فاسد؛
- ☜ أن يكون الربح معلوم لأنه جزء من الثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معينا؛
- ☜ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا؛
- ☜ أن يكون رأس المال من المثليات وهو شرط جواز المرابحة على الإطلاق وذلك كالمكيلات والموزونات؛
- ☜ أن يبين المرابح للمشتري جميع ما يتعلق بالمبيع وثمنه.

3) أنواع المرابحة :

للمرابحة نوعان نرى منهما ما يلي : (معطي، بدون ذكر سنة النشر ، صفحة 341)

أ المرابحة البسيطة : **و**يقصد بها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة و يشترط عليه ربحا ما، وتمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع بشرائها السلعة التي يحتاجها السوق أو بناء على طلب أحد عملائها، ولها أن تبيعها لطالب الشراء أو غيره مرابحة، وذلك بإعلان قيمة شراء السلعة مضافا إليها ما تكلفه من مصروفات، ثم تطلب مبلغا معين من الربح على من يرغب في شرائها زيادة على كلفتها .

ب بيع المرابحة للأمر بالشراء : وهي أن يطلب الفرد أو المشتري من المصرف أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة، وذلك بالنسبة أو الربح المتفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا لإمكانياته وقدرته المالية .

ثانيا السلم

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف السلم :

أ لغة : بمعنى الإعطاء، والترك، والتسليف أو السلف، وهو أن يعطى ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم. (آبادي، 2005، صفحة 1122)

ب اصطلاحا : هو بيع آجل بعاجل أو هو بيع يتقدم فيه رأس المال (الثمن) ويتأخر فيه المثمن أي الشيء المبيع، لأجل مسمى أو هو بيع موصوف بالذمة . (مندور، 2013، صفحة 276)

ت تعريف السلم في العمل المصرفي : هو عقد تستطيع المصارف الإسلامية أن تمول الشركات التي تنتج السلع والبضائع، فتبرم العقود حيث تشتري المصارف حصة من إنتاج تلك الشركات محددة الكمية والمواصفات في زمن معلوم يتم التسليم فيه، وتقوم المصارف بدفع ثمن هذه السلع كاملا نقدا، وتلتزم الشركات في مقابل ذلك بتسليم السلع خلال الفترة المتفق عليها. (مكاوي، 2015، صفحة 204)

2) شروط السلم :

للسلم شروط عديدة نذكر منها ما يلي: (محيريق، فودوا، و لنصاري، 2021، الصفحات 324-325)

أ شروط تتعلق برأس المال:

- ☜ أن يكون رأس المال معلوماً قدراً وصفة بما لا يدع مجال للريبة؛
- ☜ ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المسلم إليه (البائع)؛
- ☜ لا يمنع أن يقدم رأس المال في صورة نقد أو عين أو حتى منفعة؛
- ☜ يشترط تسليم رأس المال (ثمن المسلم فيه) في مجلس العقد؛

ب شروط تتعلق بالأجل:

- ☜ الاتفاق على أجل معلوم لتسليم المثمن؛
- ☜ الاتفاق على مكان معلوم للطرفين لتسليم المثمن وقت حلول الأجل؛

ت شروط تتعلق بالمسلم فيه (السلعة):

- ☜ أن تكون السلعة في الذمة؛
- ☜ تحديد اجل تسليم السلعة بدقة عند إبرام عقد السلم؛
- ☜ وصف السلعة وصفاً دقيقاً بما لا يدع مجال للريبة؛
- ☜ الاتفاق عند العقد على مكان تسليم السلعة عند حلول الأجل .

3) أنواع السلم :

للسلم نوعان نرى منهما ما يلي : (بورقبة، 2013، صفحة 106)

أ السلم العادي: حيث يقوم المصرف بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل .

ب السلم الموازي: يقوم بموجبه المصرف بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم المصرف بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم .

ثالثا: الاستصناع

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) تعريف الاستصناع :

أ لغة : مصدر استصنع شيء، أي : دعا إلى صنعه، ويقال : اصطنع فلان بَابًا، إذا سأل رجل أن يضع له بَابًا، وأصل الكلمة من صنع يصنعه صنَعا صنُعا بالفتح والضم أي : عمِله، طلب الصنع، والصنع العمل، والصناعة : حرفة الصانع، والمصنع: الموضع تمارس فيه صناعة أو صناعات مختلفة. (مقري، 1987، صفحة 133)

ب اصطلاحا : أنه عقد على مبيع في الذمة و شرط عمله على الصانع. (علي ندا، 2019، صفحة 30)

أو أنه: عقد على بيع شيء موصوف في الذمة وصفا نافيا للجهالة محدد الثمن والزمن ومكان التسليم . (ربابعه، بدون ذكر سنة النشر ، صفحة 49)

ت تعريف الاستصناع في العمل المصرفي : تدخل عقود الإستصناع في مجلات عدة، ومن خلالها تقوم المصارف الإسلامية بتقديم الكثير من الخدمات لمختلف القطاعات في المجتمع، و منها: (داوود، 2012، صفحة 179)

* على مستوى الأفراد، تقوم المصارف الإسلامية ببناء المنازل للأفراد على أن يقوم هؤلاء بتسديد ثمنها على دفعات، و بهذا تكون هذه المصارف قد أسهمت في حل مشكلة الإسكان في العالم الإسلامي؛
* قطاع الحرفيين، تقوم المصارف الإسلامية بتصنيع ما يطلبه هذا القطاع من آلات و معدات ناهيك عن إنشاء المباني اللازمة لتلك الفئة من الحرفيين و اللازمة للقيام بأنشطتهم؛
* و في المجال الصناعي فأن المصارف الإسلامية تشارك أيضا في تصنيع المعدات الصناعية اللازمة لهذا القطاع؛
* أما في مجال الخدمات العقارية و هو الأوسع انتشارا، فإن المصارف الإسلامية تقوم بعملية بناء المجمعات و الشقق السكنية و من ثم بيعها

2) شروط الاستصناع :

للإستصناع شروط عديدة نذكر منها ما يلي : (سمحان و عساف، 2015، صفحة 246)

- ☜ بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالاً للاختلاف أو النزاع؛
- ☜ أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعاً؛
- ☜ تحديد مكان التسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف نقل؛
- ☜ يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع؛
- ☜ أن يتم دفع ثمن المصنوع على دفعات تتناسب مع مراحل التصنيع.

3) أنواع الاستصناع :

للاستصناع نوعان نرى منهما ما يلي: (خنوسة، 2018، صفحة 15)

أ الإستصناع العادي : وهو أن يقوم المصرف بنفسه بصناعة السلعة محل العقد .

ب الإستصناع الموازي : يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف الإسلامي باعتباره صانعا و طرف آخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم المصرف بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول ، يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموصوفة في العقد الأول و يكون الثمن فيه معجلا، على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، و أن يحقق ربحا من العملية .

رابعا: الإجارة

تعتبر من بين الصيغ الإسلامية التي تستخدمها المصارف.

1) **تعريف الإجارة:**

أ لغة : من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل، والأجر الثواب والجزاء على العمل، ج:أجور استأجرته فأجرني صار أجيري. (منظور، 1981، صفحة 31)

ب اصطلاحا: هي بيع لمنفعة معلومة بعوض معلوم، فهي عقد تمليك منفعة مباحة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض معلوم لمدة معلومة. (بودربالة، 2021، صفحة 77)

ت تعريف الإجارة في العمل المصرفي : تستخدم المصارف الإسلامية أسلوب الإجارة على المنافع في عملياتها الاستثمارية، حيث تعمل على اقتناء الأصول باختلاف أشكالها و أنواعها و من ثم تتيح الاستفادة منها لجهود العملاء لقاء أجر معلوم . (مكاوي، 2015، صفحة 253)

2) **شروط الإجارة:**

للإجارة شروط عديدة نذكر منها ما يلي: (مباركية و بن بلاط، 2022، الصفحات 597-598)

- ☜ أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع؛
- ☜ أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية؛
- ☜ أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم كالشهر أو الشهرين أو هكذا؛
- ☜ أن يعرف مكان تسليم المسلم فيه؛
- ☜ أن يكون المسلم فيه مختلف النوع عن المسلَّم؛
- ☜ يجب أن يكون المسلَّم (الثمن) معلوم النوع.

3) **أنواع الإجارة:**

للإجارة نوعان نرى منهما ما يلي: (مبيض، 2010، صفحة 27)

أ إجارة منفعة الأعيان: وهي التي ترد على الأعيان، بأن يتم دفع عين مملوكة لمن يستخدمها لقاء عوض معلوم، و يمكن أن تتم هذه الإجارة على نوعين من الأعيان:

- ⇦ الأعيان المنقولة: كالسيارات و الثياب و الحلي و غيرها.
- ⇦ الأعيان الثابتة: كالمنازل و الأراضي.

ب إجارة العمل : وهي التي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجراء معلوم، و يتخذ هذا الأسلوب صورتين حسب نوعية الأجير:

- ⇦ الأجير الخاص: وهو الذي يعمل لشخص أو مؤسسة بأجرة محددة معلومة لمدة معلومة مثل موظف الشركة أو الحكومة، فلا يجوز له العمل عند آخرين إلا بإذن مستأجره، و الأجير الخاص يستحق الأجرة على المدة لا بمقدار ما عمل.

⇦ الأجير المشترك: هو من يعمل لعامة الناس ولا يجوز لمن استأجره أن يمنعه عن العمل لغيره مثل الخياط و النجار و الحداد الذي يعمل لحسابه الخاص.

شكل رقم (4): أساليب التمويل في الصيرفة الإسلامية

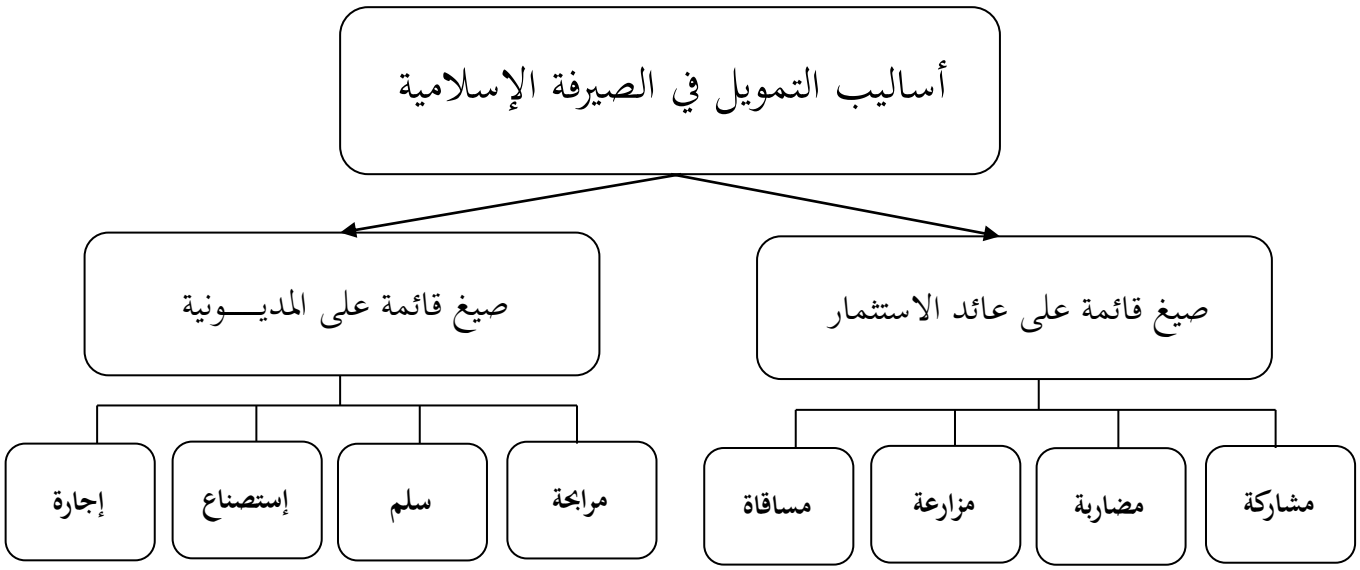

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا .

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

شهد العالم العديد من التطورات في مجالات مختلفة ومن بينها المجال المالي والمصرفي حيث ظهر مصطلح الشمول المالي وفرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عامة والمصرفية بشكل خاص فلقد أصبح من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كثيرا من قبل جل الدول الغربية والعربية لما يؤديها من دور مهم لمختلف فئات المجتمع والدفع بالتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى ما يعنيه هذا المصطلح.

***المطلب الأول*: الإطار المفاهيمي للشمول المالي**

يفتقر العديد من الأشخاص ذو الدخل المحدود حول العالم إلى الخدمات المالية فيعتمدون على النقد والذي يمكن أن يكون غير آمن أحيانا ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب كعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية لأسباب ثقافية ودينية، التكلفة المرتفعة في حالة الاستفادة من الخدمات ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الشمول المالي، أبعاده، أهدافه وأهم مؤشراته.

الفرع الأول: ماهية الشمول المالي

إن الشمول المالي من الحلول التي ابتكرت لتسهيل التعاملات المالية مختلف فئات المجتمع خاصة الطبقات ذو الدخل المحدود لذلك نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف الشمول المالي وأهميته.

أولا: نشأة الشمول المالي

بدأ ظهور مفهوم الشمول المالي في تسعينات القرن العشرين واتخذت أسماء وإشكالا متنوعة (القروض المهجرية وبنوك الفقراء) وأخذ يتطور بمرور الزمن ومع مراحل تطور الرأسمالية المالية أو ما يسميه الاقتصاديون أموالة الاقتصاد، والتي تعبر عن التوسع غير المحدود للأسواق المالية وهندستها والتحول من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية، وذلك لتضخم القطاع المالي قياسا إلى القطاع الإنتاجي فيها. (رفيعي، 2020، صفحة 38)

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أغلب الأزمة المالية العالمية مثل أزمة 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع غليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (عبدالله، 2016، الصفحات 15-16)

كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي؛

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي؛

يذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث بزرت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية (عبدالله، 2016، صفحة 16)

ثانيا: تعريف الشمول المالي

هناك تعاريف عديدة للشمول المالي نذكر منها:

- **تعريف الأول:** يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان التنمية المالية العالمية" على أنه نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية"(REPORT, 2014, p. 15).
- **تعريف الثاني:** "كما يشير الشمول المالي في التقرير المشترك بين الصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 بعنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى الحالة التي يتمكن فيها الأفراد بما في ذلك الأشخاص ذو الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغر الشركات من الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة والاستفادة منها (المدفوعات والتحويلات. والمدخرات والائتمان والتأمين) يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الذين يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".(FUND، 2017، صفحة 1)
- **تعريف الثالث:** ويعرف الصندوق النقد العربي الشمول المالي "على أنه يمكن لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة". (طيب، 2020، صفحة 5)
- **تعريف الرابع:** كما عرفته كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (عطية، 2021، صفحة 375)

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن الشمول المالي لا يكون إلا بـ:

* الوصول على المنتجات والخدمات المالية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
* إتاحة الخدمات والمنتجات المالية إلى كل فئات المجتمع.
* التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

ومن الاستنتاجات السابقة نعرف الشمول المالي على أنه "سهولة الوصول والاستخدام للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية إلى كافة المجتمع وخصوصا ذوي الدخل المحدود وكذا المؤسسات وذلك من خلال القنوات الرسمية بغية تلبية احتياجاتهم في الوقت المناسب بيسر وسهولة وبتكاليف معقولة".

ثالثا: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم لأسباب التالية:

- ✓ الشمول المالي عنصر رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك ؛
- ✓ يقرر الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل لكن التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات والدخول في قانونية بعض القنوات رسمية؛
- ✓ يكون الدمج اجتماعيا بزيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض مع الاهتمام خاصة بالنسبة للمرأة وإمكانية الوصول للأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف مما يساهم في النمو وبالتالي الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل والارتفاع في مستوى المعيشة؛
- ✓ إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- ✓ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم حيث أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. (توفيق، 2022، صفحة 600)
- ✓ حماية المدخرات: حيث أن أغلب مدخرات الطبقة البسيطة مبالغ ضئيلة عندما يعممهم الشمول المالي فعن هذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها منازلهم البسيطة؛
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للقيام بدورهم المنوط بهم في تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت قمة كوبنهاجن الاجتماعية لعام 1995 تعريف التنمية الاجتماعية بثلاث معايير أساسية وهي: الوئام بين الناس، القضاء على الفقر، التوظيف؛

- ✓ تحقيق الاستقرار المالي: حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعدة ماليا، فيعمل الشمول المالي على الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الطبقة البسيطة وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات؛
- ✓ الشمول المالي يمكن الطبقات البسيطة ومحدودة الدخل من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع؛
- ✓ الشمول المالي يساعد على تتبع التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمنا وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة؛
- ✓ الشمول المالي يساعد على تسديد الفواتير، ودفع الأجور بطريقة أكثر سهولة ويسر؛
- ✓ ويكون للشمول المالي آثاره الإيجابية على القطاع المصرفي في تنويع الصول والمنتجات التي يصدرها، وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، فضلا عن توفير قاعدة بيانات ضخمة للمؤسسات المالية بشكل يفيد في التحليل عند طرحها منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل. (سعدوني، 2021، الصفحات 16-17)

الفرع الثاني: أهداف وأبعاد الشمول المالي

نتيجة للاهتمام الواسع والعالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية والعمل ضمن آليات موحدة لذلك نتطرق في هذا الفرع إلى التعرف على أهداف التي يسعى إلى تحقيقها وكذا أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي.

أولا: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي تحقيق عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة الأفراد والمواطنين.
- ✓ العمل على حث المواطنين بأهمية هذه الخدمات وطريقة الاستفادة منها في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. (حسين، 2022، صفحة 117)
- ✓ زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- ✓ تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة. (ضيف، 2020، صفحة 476)
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.(عجور، 2017، صفحة 20)

ثانيا: أبعاد الشمول المالي

يتضمن الشمول المالي ثلاثة أبعاد والمتمثلة في:

1) **الوصول للخدمات المالية:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي، ومن بين مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية:
   - عدة نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
   - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
   - مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة.
   - النسب المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. (جازية، 2020، صفحة 102)
2) **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدم عن طريق مؤسسات القطاع، وذلك يتطلب جميع البيانات حول مدى الاستخدام المنتظم للخدمات عبر فترة زمنية. (حسين، 2022، صفحة 119)
3) **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أن الوصول إلى الخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب الدولة ونوع الخدمات المصرفية. أن السعي من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، حيث يعد بعدا غير مباشر إذ يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، مدى التثقيف المالي للعملاء، وخدمات حماية العملاء، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة العميل. (محمود، 2021، الصفحات 376-377)

شكل رقم (5): أبعاد الشمول المالي.

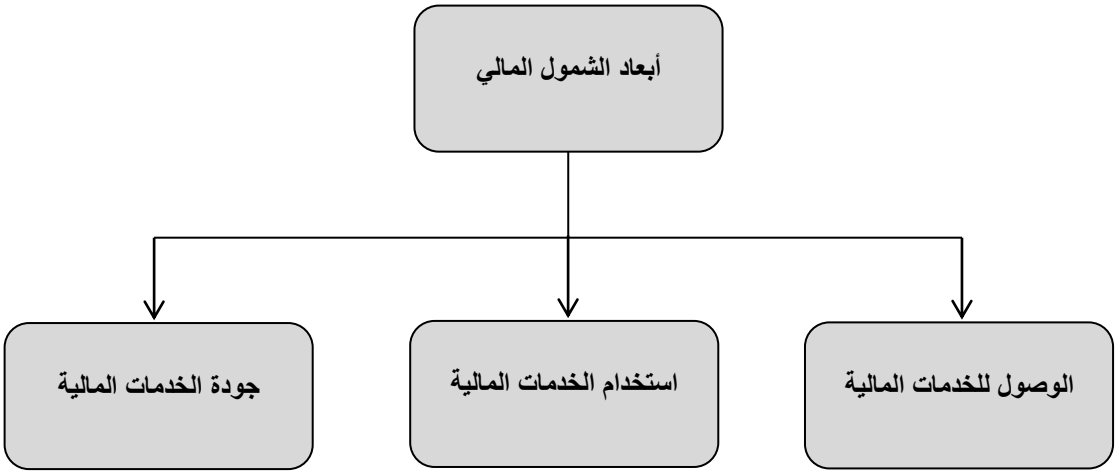

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا.

ثالثا: مؤشرات قياس الشمول المالي:

هناك مجموعة من المؤشرات وأدوات القياس المعتمدة التي تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي ومن أهمها نرى ما يلي:

1) مؤشرات التي تشخص الحالة العامة للقطاع المالي: يوجد ثلاث مؤشرات رئيسية يتم استخدامها من زاوية الشمول المالي والمصرفي، وتتمثل في الآتي:

أ. **مؤشر العمق المالي:** يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار. ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق M1، كذلك عرض النقود بالمفهوم الواسع M2، إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي

ب. **مؤشر الوصول المالي:** يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين (العملاء)، وذلك من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي، ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته ميسرا لأكبر عدد ممكن السكان.

ت. **مؤشر الاستخدام المالي:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوبا إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

2) المؤشرات التي تشخص حالة القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع: ركز هذه المؤشرات على تشخيص حالة القطاع المالي من خلال معرفة إلى أي مدى تستفيد الفئات المختلفة بالمجتمع من الخدمات المالية المتاحة. وتستند على آلية المسوحات الميدانية، وتستخدم التصنيفات التالية:

- حسب النوع: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، مقارنة بنسبة المستفيدين من الفئة العمرية من 25 إلى 64 سنة.
- حسب مستوى الدخل: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من شريحة الأعلى دخلا (60% من السكان البالغين)، مقارنة بنسبة المستفيدين من الأقل دخلا (40% من السكان البالغين)
- حسب موقع أو مكان الإقامة: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف، مقارنة بنسبة المستفيدين من سكان المدن. (غربي، 2020، الصفحات 23-24)

وتمتد سلسلة هذه المجموعة من المؤشرات –متى ما سمح توافر البيانات والمعلومات بإمكانية استخدامها– لتشمل العديد من التصنيفات الأخرى، مثل الحالة التعليمية، والانتماء المهني أو الوظيفي أو الانتماء لمجموعات إثنية أو عرفية معينة، أو الحالة الصحية (كالإعاقة البدنية أو الإعاقة الذهنية) وغيرها من التصنيفات. (غربي، 2020، صفحة 24)

3) **المؤشرات الأساسية لمجموعة العشرين G–20**: وهي مؤشرات لقياس الشمول المالي من ثلاثة أبعاد هي:

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

تمثل إتاحة الخدمات المالية جانب العرض، ويمثل استخدام تلك الخدمات وجودتها جانب الطلب، وهذا ما يدمج جانب العرض وجانب الطلب لرؤية شاملة حول الشمول المالي. وفي الجدول الآتي نعرض مؤشرات قياس الشمول المالي لمجموعة العشرين. (GPFI, 2016, p. 2)(G20)

جدول رقم (1): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي و مؤشرات قياسها.

الأبعـــاد	المؤشـــرات
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول إلى الخدمات • حسابات النقود الالكترونية • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات المالية	• البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي • البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم • البالغين حملة وثائق التأمين • عدد معاملات الدفع غير النقدية • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف • ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية • المحتفظين بحساب مصرفي • التحويلات • الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية • الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية
جودة الخدمات المالية	• المعرفة المالية • السلوك المالي • متطلبات الشفافية • حل النزاعات • تكاليف استخدام الخدمات المالية • العوائق الائتمانية

Source: GPFI,2016, G20 Basic Set of financial inclusion indicators.

4) **مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية الرسمية**: وضع تحالف الشمول المالي (AFI) مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة نوجزها فيما يلي: (لخضر، 2019، صفحة 110)

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- الشفافية: الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء.
- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- التثقيف المالي: ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- لمديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

***المطلب الثاني:* ركائز وتحديات الشمول المالي**

من أجل توسيع نطاق الشمول المالي على كل دول العالم وجب توفر شروط وضوابط ولكن هناك دراسات أظهرت أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة تعوق انتشار رقعة الشمول المالي في العديد من الدول ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على ضوابط الشمول المالي ومختلف معوقاته.

الفرع الأول: ركائز ومبادئ الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على العديد من الركائز والمبادئ الأساسية، التي تهدف إلى توفير الوصول المتساوي للخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع.

أولا: ركائز الشمول المالي

تتضمن ركائز الشمول المالي مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب التركيز عليها، وتتمثل فيما يلي:

1) **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:) رشيد(95 .p ,2018 ,
   - ✓ بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
   - ✓ الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها.
   - ✓ تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
   - ✓ الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
   - ✓ توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
2) **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على خدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.
3) **تطوير خدمات منتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** لتيسير لوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية غي تحقيق هذه الركيزة من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.
4) **التثقيف المالي:** ويكون من خلال الإعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

وضعت مجموعة العشرين (G20) تسعة (9) مبادئ داعمة الشمول المالي تهدف من خلالها إلى تعزيز فرص وصول نحو ملياري نسمة للخدمات المالية المصرفية بالإضافة إلى الحرص على توفير بيئة تنظيمية ملائمة تعزز الهدف الأول من جهة وتنمي قاعدة الشمول المالي القائمة على الإبداع والابتكار، وتتمثل هذه المبادئ في: (وداد، 2023، الصفحات 118-119)

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
- **التنوع:** تطبيق السياسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإبداع، الائتمان، الدفع والتحويلات والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفوذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشركة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وتعكس هذه المبادئ الظروف التي تساعد على حفز الابتكار في مجال الاشتمال المالي، مع حماية الاستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، هي أيضا مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات القطرية المختلفة.

شكل رقم (6): مبادئ الشمول المالي.

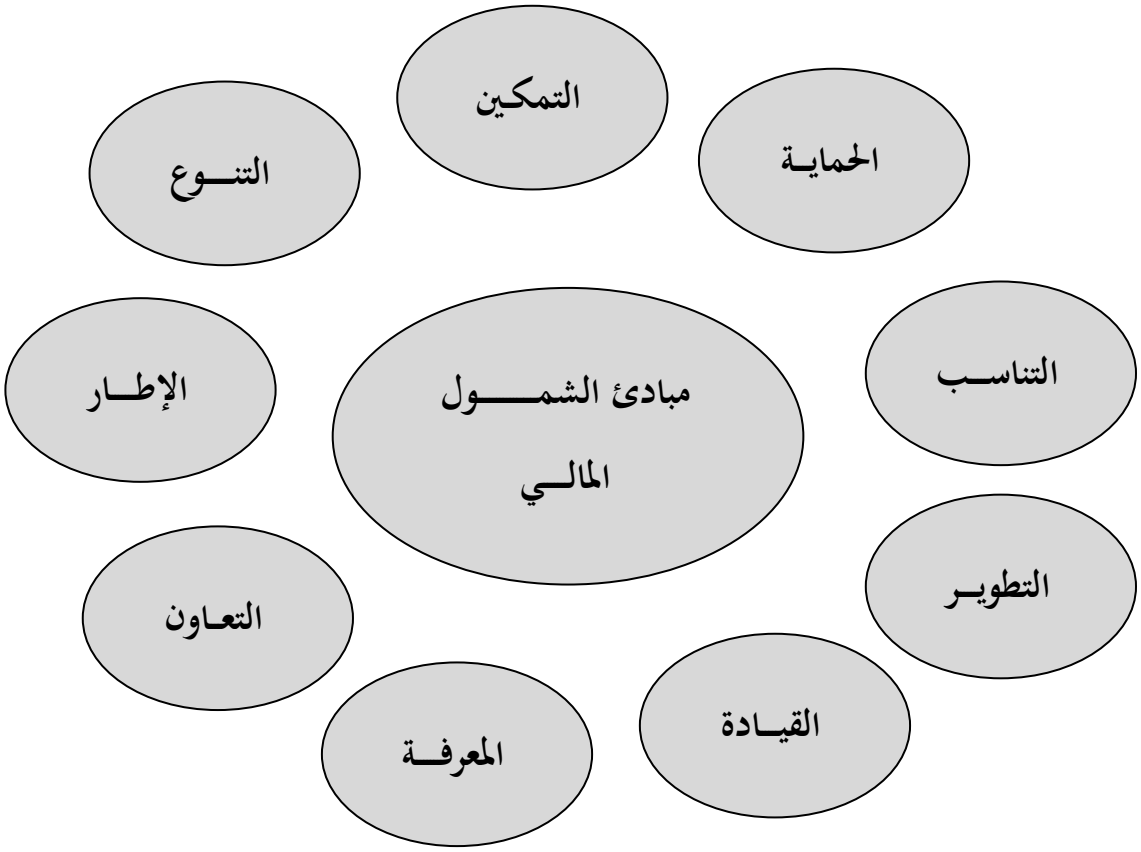

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا .

الفرع الثاني: تحديات الشمول المالي

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الشمول المالي نذكر منها:

1) معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:

سنقوم باستعراض أهم العوائق التي تمنع اتساع رقعة الشمول المالي: (نعمة و مطر، 2018، الصفحات 33-34)

أ. **عدم امتلاك المال الكافي:** أن عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب هو أحد أهم أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية، إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر دخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة على هذه الحسابات (التكلفة)، إن دراسة حاجة الشرائح المختلفة من السكان يجاد والخدمات وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المتدنية.

ب. **عدم الحاجة لوجود حساب:** يرى العديد من شرائح المجتمع وخاص ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية أن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المصرفية أو المالية وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة إلى حساب حاليا.

ت. **أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات:** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب بعد المصارف والمؤسسات المالية، وعدم امتلاكهم للوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية، إن أحد أهم الطرق للتغلب على هذه المعوقات مجتمعة قد يكمن في تتمة الخدمات المالية، بحيث تقل التكلفة وتقصر الدورة المستندية ويتم تذليل العوائق الجغرافية المرتبطة بالبعد، كما أن للجهات التنظيمية دورا في تذليل العديد من هذه العقبات من خلال إعادة النظر في الرسوم والعمولات في بعض الدول ذات مستويات الدخل المتدنية، ودراسة سبب عدم توافر الوثائق المطلوبة، كما يقع على عاتق المؤسسات المالية محاولة توسيع رقعة تواجدها حيثما كان ذلك ممكنا ومجديا في آن واحد.

ث. **اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة:** يؤدي عامل الثقة دورا أساسي في تعزيز الشمول المالي وذلك فان ضعف الثقة بتعامل بمعاملات المالي والمصرفي كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم تعامل مع بعض الخدمات المصرفية، والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية، إن جانب التثقيف يؤدي دورا أساسيا هنا، حيث يجب على البنوك المركزية والمصارف والمؤسسات المالية زيادة وعي السكان حول أهمية الخدمات المالية، وزيادة مستويات الشفافية والحوكمة لزيادة مستويات الثقة، كما يقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية زيادة حملات التوعية بأهمية وفوائد امتلاك الحسابات المالية، مع الاستمرار بتذكير وتوعية المستخدمين بتوافقها مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

2) مخاطر الشمول المالي:

وتشير مخاطر الشمول المالي إلى المخاطر والتأثيرات السلبية التي قد تنشأ عن تطبيق برامج الشمول المالي والحلول الرقمية في البنوك المصرية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: (محروس، 2020، الصفحات 297-298)

أ. مخاطر التشغيل والمرتبطة استخدام تكنولوجيا المعلومات:

- ☜ عدم وجود قواعد بيانات متكاملة للتعامل مع الحلول الرقمية.
- ☜ عدم التأمين الكافي للمعاملات الالكترونية.
- ☜ عدم ملائمة تصميم النظم، وعدم الصيانة المستمرة لها.
- ☜ التوقف المفاجئ للنظم.
- ☜ فشل النظم في إنجاز الأعمال.
- ☜ إساءة استخدام النظم من جانب العملاء.
- ☜ إساءة استخدام النظم من جانب العاملين.
- ☜ حدوث اختراق مؤثر لأنظمة البنك.

ب. مخاطر السمعة والتي تنشأ عن النظرة السلبية تجاه البنوك:

- ☜ إخفاق البنوك في تأسيس شبكات خدمات موثقة وآمنة.
- ☜ عدم قدرة البنوك على إدارة النظم بكفاءة.

ت. مخاطر قانونية والتي تنشأ عن انتهاك القواعد والضوابط والقوانين:

- ☜ انتهاك سرية المعلومات الشخصية للعملاء.
- ☜ الاحتيال المالي والاختلاس.
- ☜ تزوير البيانات.
- ☜ غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالشمول المالي

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق الشمول المالي أثناء تقديمها للخدمات المالية المصرفية مبتكرة ومتنوعة مبنية على أحكام الشريعة الإسلامية حيث تقوم الصيرفة الإسلامية بتوفير مختلف أدوات التمويل التي تتناسب مع احتياجات العملاء بما يتماشى مع متطلباتهم وقيمهم الدينية.

***المطلب الأول*: دور الخدمات المالية المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي**

تحاول الخدمات المالية المصرفية الإسلامية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي وهذا من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما أنها تقوم بتوفير فرصًا لجميع شرائح وفئات المجتمع.

أولا: صيغة المشاركة

تعتبر نموذج تمويلي يشمل مشاركة الأرباح والخسائر بين المستثمر والمقترض، وتؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تكمن صيغة المشاركة للأفراد والشركات بالحصول على تمويل لمشاريعهم بشكل مشترك بين الطرفين، دون الحاجة إلى الربا التقليدي؛
2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛
3) تساعد صيغة المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي، مما يعزز الريادة ويساهم في تحفيز الابتكار وتطوير القطاعات الجديدة؛
4) يشارك المستثمرون في صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يساعد في تخفيض المخاطر المالية وتحفيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز الشمول المالي؛
5) تساهم صيغة المشاركة في زيادة الوعي المالي وتعليم الأفراد حول كيفية إدارة أموالهم واستثمارها بشكل أفضل.

ثانيا: صيغة المضاربة

تعتبر نموذج تمويلي يتضمن المضاربة في الأصول والأعمال بهدف تحقيق الأرباح ، وتؤدي دورًا مهماً في تعزيز الشمول المالي في بعض الحالات على النحو التالي:

1) تقدم صيغة المضاربة للأفراد والشركات غير المصرفية الوصول إلى التمويل، حيث يمكن للمشاركين في الصفقة أن يكونوا من الأفراد أو المؤسسات؛
2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛
3) يمكن لصيغة المضاربة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة التي قد تكون مهمشة من التمويل التقليدي، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة؛
4) من خلال صيغة المضاربة في الأصول الحقيقية مثل العقارات أو السلع، يمكن تحفيز الاستثمار في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثا: صيغة المزارعة

تعتبر دورًا حيويًا ومهمًا في تعزيز الشمول المالي في قطاع الزراعي من خلال عدة طرق:

1) يمكن لصيغة المزارعة توفير فرص تمويل للمزارعين الصغار الذين ليس لديهم الوصول إلى التمويل التقليدي، مما يساعدهم على تحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم؛
2) تمكين المزارعين الصغار من الحصول على وظائف؛
3) تشمل صيغة المزارعة الأفراد الذين لا يمتلكون أراضي؛
4) يمكن لصيغة المزارعة أن تشجع على الاستثمار في قطاع الزراعة من خلال مشاركة المستثمرين في الزراعة وتحقيق الأرباح مع المزارعين، مما يساهم في تحسين البنية التحتية الزراعية وتطوير القطاع الفلاحي؛
5) يمكن استخدام صيغة المزارعة لتمويل المشاريع الزراعية المبتكرة والمستدامة، مما يساعد على تطوير تقنيات الزراعة وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل؛
6) من خلال مشاركة المستثمرين في الأرباح والخسائر، يمكن لصيغة المزارعة تقليل المخاطر المالية على المزارعين، خاصة في ظل التقلبات المناخية والأسواق.

رابعا: صيغة المرابحة

تعتبر نموذج تمويلي مبتكر يتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتم توفير التمويل دون فوائد بل بمشاركة الأرباح والخسائر بين المقترض والممول، تؤدي صيغة المرابحة دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تمكن صيغة المرابحة للأفراد والشركات من الوصول إلى خيارات تمويلية بديلة للحصول على التمويل، مما يزيد من شمولية النظام المالي ويساهم في توفير فرص التمويل للجميع ؛
2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛
3) تشمل صيغة المرابحة الأفراد الذين دخلهم محدود؛
4) تمكن لصيغة المرابحة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في نمو الاقتصاد؛
5) تساهم صيغة المرابحة التي تتماشى مع المبادئ الشريعة الإسلامية، في نشر الثقافة المالية الإسلامية وزيادة وعي الناس بها؛
6) الحصول على السلعة من الخارج عن طريق الاستيراد.

خامسا: صيغة الاستصناع

تعتبر أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تتيح صيغة الاستصناع للأفراد والشركات الوصول إلى التمويل من خلال تعاقد مع مصنع أو مورد لإنتاج سلعة معينة، هذا يسمح للأفراد والشركات الصغيرة بالتوسع والنمو؛
2) يمكن لصيغة الاستصناع دعم الأفراد والشركات ذوي الدخل المحدود والفئات الاقتصادية ، حيث يتيح لهم شراء السلع والأصول التي يحتاجون إليها بسهولة وبتكلفة معقولة؛
3) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛

4) تعزز صيغة الاستصناع حصول على التمويل من خلال تعاقد الشركات مع مصانع وموردين محليين لإنتاج منتجاتها، مما يساعد في توفير منتجات بأسعار مناسبة للأفراد مما يجعلها متاحة لشرائح واسعة من المجتمع؛

5) من خلال تقديم خدمات التمويل بصيغة الاستصناع، يمكن للمؤسسات المالية التعاون مع القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف المالية وتعزيز الشمول المالي على المستوى الوطني والمحلي.

سادسا: صيغة السلم

يعتبر أسلوب مالي إسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تساهم صيغة السلم في توسيع قاعدة الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية؛

2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛

3) يمكن أن تعزز صيغة السلم الثقة بين البائع والمشتري، حيث يتم التعامل بطريقة تتيح للمشتري تحمل المسؤولية عن السلعة أو الأصل بمرور الوقت، مما يزيد من استعداد البائع لتقديم تسهيلات في عملية البيع؛

4) يمكن لصيغة السلم أن تساهم في تعزيز الثقافة المالية والوعي المالي للأفراد، حيث يتعلمون كيفية إدارة ديونهم والتعامل مع التزاماتهم المالية بشكل أكثر فعالية؛

5) تمكين الأفراد من شراء السلع والخدمات الضرورية، وذلك يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الاقتصادية المنخفضة والمتوسطة، كما تساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين طبقات المختلفة من المجتمع.

سابعا: صيغة الإجارة

تعتبر نموذج مالي يتبع مبادئ الشريعة الإسلامية ويعتمد على مفهوم التأجير بدلاً من الاقتراض بفوائد، لذا تؤدي صيغة الإجارة دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تسمح صيغة الإجارة للأفراد بالحصول على السكن مناسب دون الحاجة إلى دفع مبلغ كبير كوديعة أولية أو الاضطرار إلى القروض التقليدية، مما يزيد من فرص الوصول إلى الإسكان ويعزز الشمول المالي؛

2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛

3) تتيح صيغة الإجارة للمستأجرين فرصة تأجير العقار مع إمكانية شرائه في وقت لاحق، مما يتيح لهم القدرة على الاستفادة من سكن مناسب في الوقت الحالي مع إمكانية تملك العقار في المستقبل؛

4) يمكن لصيغة الإجارة أن توفر خيارات مرنة للأفراد الذين قد يكونون في حاجة للتنقل آو تغيير مكان إقامتهم بشكل متكرر، مما تسمح لهم بتكييف حالتهم السكنية وفقًا لاحتياجاتهم وظروفهم المالية؛

5) يمكن لصيغة الإجارة أن تشجع على الاستثمار في العقارات، حيث يوفر للمستثمرين فرصة لتأجير العقارات بأسعار تنافسية وبشروط مرنة، مما يعزز النشاط العقاري.

ثامنا: صكوك الإسلامية

تعتبر وسيلة تمويلية مبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي عبر عدة طرق:

1) تتيح الصكوك الإسلامية للمستثمرين فرصة استثمار في أسواق رأس المال وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛
3) يمكن لصكوك الإسلامية جذب فئات جديدة من المستثمرين، بما في ذلك أولئك الذين يفضلون الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبالتالي يساهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الشمول المالي
4) تشجع الصكوك الإسلامية على الابتكار في تصميم المنتجات المالية وتطويرها وفقا لمبادئ الشريعة، مما يعزز التنوع والتطور في السوق المالية الإسلامية
5) تتميز الصكوك الإسلامية بمستوى عالٍ من الشفافية، حيث يتعين على المصدرين الامتثال لمبادئ الشريعة وتقديم تقارير شفافة عن استخدامات عائدات الصكوك، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويعزز الشمول المالي

تاسعا: الحولات المصرفية

تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تمكن الحولات المصرفية الأفراد والشركات من نقل الأموال بسرعة وسهولة من حساب لآخر، مما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل الأعمال التجارية؛
2) تشمل فئة من المجتمع الذين لا يتقدمون للمصارف الأخرى بسبب سعر الفائدة؛
3) من خلال استخدام حولات المصرفية، يمكن للأفراد والشركات تقليل التكاليف والوقت المترتب على النقل النقدي والتعاملات النقدية، مما يجعل الخدمات المالية أكثر فعالية وميسرة؛
4) حولات المصرفية تقدم بيئة أكثر أمناً للتعاملات المالية، حيث يتم تنفيذ التحويلات والمعاملات بشكل إلكتروني محمي، مما يقلل من مخاطر السرقة والفساد؛
5) توفر حولات المصرفية الخدمات المالية للشرائح غير المصرفية من المجتمع مثل الشباب والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمزارعين، مما يساهم في توسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية وزيادة الشمول المالي في البلدان النامية والمتطورة.

عاشرًا: بطاقات الائتمانية

تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة طرق:

1) تمنح البطاقات الائتمانية الأفراد قدرة على الشراء والدفع بسهولة ومرونة، سواء عبر الانترنت أو في المتاجر الفعلية، مما يسهل عليهم الوصول إلى السلع والخدمات بشكل أسرع وأسهل؛
2) باستخدام بطاقات الائتمانية يمكن للأفراد تقليل مخاطر فقدان النقود أو سرقتها، حيث يتم تخزين الأموال بشكل آمن في الحساب المصرفي، ويتم توفير ميزات الحماية وإجراءات الأمان؛
3) بطاقات الائتمانية تسمح للأفراد بإجراء التعاملات المالية بسرعة وبسهولة، دون الحاجة إلى زيارة المصارف أو استخدام النقود النقدية، مما يوفر الوقت ويزيد من راحة المستخدمين؛
4) بطاقات الائتمانية تساهم في إنشاء بيئة مالية شاملة تشمل جميع فئات المجتمع، مما يعزز الشمول المالي، ويقلل من الفجوات الاقتصادية.

المطلب الثاني **: تحديات وفرص الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي**

تواجه الصيرفة الإسلامية تحديات في تحقيق الشمول المالي، إلا أن هناك فرصًا تساعدها على في التغلب على هذه التحديات.

أولا: تحديات الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تتمثل التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية الإسلامية، وتعوق فرص وصول العملاء إلى التمويل والخدمات المالية فيما يلي: (بوعوينة و قاسي، 2022، صفحة 205)

- ✓ عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية الإسلامية بالقدر الذي يُمكِّن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثل أهمها في ضرورة وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وضمان حقوق الدائنين؛
- ✓ ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية؛
- ✓ ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛
- ✓ انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية رسمية؛
- ✓ سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية؛
- ✓ ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء فتح حساب مصرفي أو التعامل مع جهاز الصرف الآلي؛
- ✓ تدني مستوى الدخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- ✓ انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

ثانيا: فرص الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بدور مهم في تحسين مستويات الشمول المالي، وذلك من خلال الآتي:

- ✓ هنالك فئة من المواطنين تتجنب التعامل مع المصارف التقليدية لان نشاطها قائم على الفوائد الربوية والذي يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، هذا ما يعطي للمصارف الإسلامية فرصة لاستقطاب هذه الشريحة بتقديم صيغ تمويل تتماشى مع أحكام ديننا مما يعزز وصول الخدمات المالية لأكبر فئة ممكنة؛
- ✓ يمكن للصيرفة الإسلامية أن تعزز الشمول المالي عن طريق صيغ التمويل الموجهة للفئات الهشة في المجتمع عن طريق (المرابحة، المشاركة، المضاربة.....) والتي لا تتوفر في المصارف الإسلامية،
- ✓ يقوم التمويل في الصيرفة الإسلامية على أساس المشاركة وتقاسم المخاطر والذي يعتبر بديلا للتمويل التقليدي القائم على الديون؛
- ✓ استثمار الأموال من خلال الصكوك التي تعتبر بديل على السندات للفئات التي لا تتعامل بالربا. (حدباوي، 2021، صفحة 818)
- ✓ صناعة التمويل الإسلامي أصبحت قناة محتملة لتوسيع نطاق الشمول المالي، حيث يلبي احتياجات الشركات والأفراد الذين يفضلون عدم استخدام الخدمات المالية التقليدية بسبب الاعتبارات الدينية أو الأخلاقية.
- ✓ أصبحت الخدمات المالية الإسلامية بديلاً مقبولاً للتمويل التقليدي بغض النظر عن الديانة، ولم تعد تقتصر على الدول الإسلامية فقط.

- ✓ التطور الرقمي يعد أهم ركائز القطاع المالي والمصرفي حيث يتجه العملاء نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الالكترونية والحلول الذكية.
- ✓ الشمول المالي الرقمي يشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية المصرفية التي يمكن الوصول إليها وتسليمها من خلال قنوات الرقمية مثل الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية.
- ✓ التمويل الرقمي يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي حيث يمكنه الوصول إلى حجم كبير من السكان المستهدفين الذين يعانون من الحرمان المالي. (خميلي، 2023، الصفحات 19-20)

خلاصة الفصل:

بناء على ما تقدم يمكن القول أن المصارف الإسلامية عملت على تقديم منتجات مصرفية تنفرد بها عن غيرها من المصارف من أساليب التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية، والتي لاقت إقبالا كبيرا من جميع فئات المجتمع الإسلامي، ونظرا لنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وللاختلاف الذي بينها وبين المصارف التقليدية ولعل ابرز ذلك هو ابتعاد عن الربا، أدى كل ذلك إلى رغبت بعض المصارف تقليدية التوجه إلى الصيرفة الإسلامية وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من اجل استقطاب العملاء و تلبية احتياجاتهم.

كما يعتبر الشمول المالي إيصال الخدمات والمنتجات المالية المصرفية لجميع شرائح المجتمع دون استثناء لتلبية مختلف احتياجاتهم واستخدامهم لها في الوقت المناسب، والتي تحتاج إلى تعاون العديد من أطراف والجهود لتحقيقه، وهذا باعتمادها على مجموعة من المبادئ والركائز مجمعة معًا والتي تمكنها بشكل كبير في الوصول إلى غايتها.

رغم وجود بعض التحديات والصعوبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وهذا يعتبر عائق أمامها، إلا انه هناك فرصًا متاحة لتشجيع وتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

–وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي

تمهيد:

إن المصرف الجزائري ككل المصارف العالمية، يقوم بعرض وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المالية الممتازة التي يقدمها للعملاء .

ونظرا لتطلعات العملاء وتوقعاتهم تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم أفضل المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تساهم في تدعيم الشمول المالي وتعزيزه، وهذا من خلال تؤديتها للصيغ التمويل الإسلامي التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي لها دور فعال في استقطاب العملاء الذين يرغبون في التعامل مع المصارف الإسلامية بدلاً للمصارف الربوية، وذلك عن طريق تنويع خدماتها ومنتجاتها وتقديمها بأفضل صورة ممكنة.

وهذا ما سنتناوله في دراستنا التطبيقية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة –، لنرى ما مدى مساهمة المصارف الإسلامية في وصول الخدمات والمنتجات الإسلامية لكافة فئات وشرائح المجتمع.

و عليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين :

المبحث الأول: و الذي سيكون بعنوان **تقديم بنك البركة الجزائري– وكالة بسكرة–** والذي سنتطرق فيه إلى نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري وأهداف ومبادئ بنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي الخاص به.

المبحث الثاني : و الذي سيكون بعنوان **استخدام أدوات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري في تعزيز الشمول المالي** والذي سنتطرق فيه إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– والحسابات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري– وكالة بسكرة–

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يحمل في طيات فكره العمل المصرفي الإسلامي بفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل، ونجد أن القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري ينص على صراحة وشفافية و أن العمل يكون على أساس مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل المصرف على محاولة الإدماج لاقتصادي للطبقات المحرومة في المجتمع.

المطلب الأول: ماهية بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري من بين الأسماء الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث سيتم التطرق إلى نشأة و تعريف ببنك البركة الجزائري واهم الأهداف ومبادئ التي يسعى إلى تحقيقها كذا هيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي تأسس على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990، ويعتبر أول مؤسسة مالية يساهم في رأسمالها شركاء من القطاع العام، وشركاء خواص وأجانب من نفس الوقت تأسس بنك البركة الجزائري في سنة 1990، وتم افتتاحه بشكل رسمي في 20ماي 1991، ومارس نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس السنة، ويجمع بنك البركة الجزائري بين المصرف التجاري ومصرف الاستثمار، حيث يعتبر وفق المادة 114 وفق القانون 10/90 مصرفا تجاريا، في حين تنظم الفقرة 8 من المادة 03 من قانونه الأساسي أعماله بصفته مصرفا للاستثمار؛ مقره المركزي في الجزائر العاصمة وله ما يزيد من 30 وكالة في مختلف أنحاء الوطن أبرزها وكالتي وهران، وكالتي سطيف، وكالتي بسكرة، وكالة قسنطينة، ووكالتي غرداية يقوم بإدارته مجلس إدارة مكون من 3 إلى 7 أعضاء تختارهم الجمعية العامة ولهذه الأخيرة صلاحية إنهاء مهام أي عضو من أعضاء هذه الإدارة وتطور هذا البنك تطورا كبيرا ومحسوما في المجال التمويل الخالي من الربا بمختلف أنواعه.

يهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، تأسس برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 ألف سهم قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، يشترك فيها مناصفة مع كل من شركة دله البركة القابضة الدولية (شركة سعودية مقرها البحرين)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك عمومي جزائري.

قام بنك البركة الجزائري برفع رأس ماله الاجتماعي سنة 2020 عقب النظام 03-18 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ليصل إلى 20 مليار دينار جزائري، مما أنجز عن ذلك تغيير في توزيع الحصص بين المساهمين كالتالي: 55.90% لصالح مجموعة البركة المصرفية، و 44.10% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–).

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ بنك البركة الجزائري

يتميز بنك البركة الجزائري بمجموعة من مبادئ والعديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

أولا: أهداف بنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في المجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية و تتمثل في:

- ✓ تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق الصيغ الإسلامية.
- ✓ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛
- ✓ تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- ✓ القيام بكافة الأعمال الاستشارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- ✓ تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

هناك أهداف إستراتيجية أصلية لمجموعة البركة المصرفية وتتمثل في ما يلي:

- ✓ زيادة الربحية
- ✓ تطوير وابتكار منتجات مصرفية جديدة.
- ✓ تعزيز التكنولوجيا وطرق العمل.
- ✓ تحسين خدمة العملاء زيادة رضا الموظفين.
- ✓ تطوير والبحث عن منتجات مالية إسلامية بما يعود بالمنفعة على عملائها.
- ✓ توزيع منتجاتها وخدماتها وتعزيز الخدمات عبر الحدود.

ثانيا: مبادئ بنك البركة الجزائري

يتبنى بنك البركة الجزائري مجموعة من المبادئ الأساسية والقيم الإسلامية في عملياته المصرفية نذكر منها ما يلي:

* الشفافية والأمانة: يسعى بنك البركة الجزائري لتقديم خدماته بطريقة شفافية وموثوقة، مع التزام بأعلى معايير الأمانة النزاهة في جميع العمليات المصرفية.
* العدالة والمساواة: يؤمن المصرف بأهمية تعزيز المساواة وتقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بشكل عادل ومتساوي، دون تمييز أو تحيز.
* الاحترام والتقدير: يتعامل بنك البركة الجزائري مع عملائه وشركائه بالاحترام، مع تركيز على تلبية احتياجاتهم وتقديم الدعم والمساعدة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

* الالتزام بالأخلاق الإسلامية: يتبنى المصرف قيم العدل والشفافية والتعاون وفقاً للمبادئ الإسلامية، مما يجعله يمارس نشاطه المصرفي وفق معايير محددة تتفق مع التوجيهات الشرعية.
* التميز والابتكار: يسعى بنك البركة الجزائري إلى تحقيق الابتكار في تقديم خدماته المالية، من خلال تطوير منتجات جديدة وتبني احدث التقنيات المالية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين تجربتهم المصرفية.
* التنوع والشمولية: يعمل بنك البركة على توسيع نطاق خدماته تقديمها لشرائح متنوعة من المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وتوفير فرص متساوية للجميع.
* التطور التقني: يولي بنك البركة الجزائري اهتماماً كبيراً للاستفادة من التطورات التقنية في مجال الصيرفة الإسلامية، مثل تقنيات الدفع الرقمي والتطبيقات المصرفية الذكية، لتحسين تجربة العملاء وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بطرق مبتكرة ومرنة.
* التعليم والتوعية: يقوم بنك البركة الجزائري بتقديم برامج تعليمية وتوعوية للمجتمع، وتسليط الضوء على القيم والمبادئ الإسلامية في الصيرفة، كما انه يعزز التواصل و التفاعل مع عملائه والمجتمع المحلي بشكل فعال من خلال تنظيم فعاليات تثقيفية حول الخدمات المالية الإسلامية، واستماعهم وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم بشكل مستمر.
* التحديث المستمر: يعمل بنك البركة الجزائري على تحديث سياساته وإجراءاته بانتظام لضمان تماشيها مع التطورات الاقتصادية والقانونية، وتحقيق أعلى مستويات الجودة وكفاءة في تقديم خدماته المصرفية الإسلامية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة –

تختلف مهام الموظفين داخل الوكالة والتي تساهم في تقديم أحسن الخدمات وتحسين جودتها وتسيير العمل اليومي، حيث تتشكل وكالة بسكرة من:

أولا: المدير: هو المسؤول الأول عن الوكالة وتسييرها وتحقيق الأهداف المسطرة، ويقوم بالمهام التالية:

- إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل الوكالة.
- السهر على تطبيق التعليمات والسير الحسن للوكالة.
- استقبال العملاء في حالة وجود مشكلة لتسويتها.

ثانيا: نائب المدير: ويكون خاضعا في أداء مهامه لسلطة المدير ويقوم بمهام المدير في حال عدم تواجد هذا الأخير، وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تحقيق أهداف الفرع.
- تسيير شؤون العملاء المتعلقة بالمعاملات المالية.
- تسيير العتاد والوسائل البشرية.

ثالثا: مصلحة الصندوق والمحفظة: ويشرف على عمل هذه المصلحة نائب المدير، وتتكون من قسمين:

1) الصندوق: وتتمثل وظائف هذا القسم في:

- استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات من والى حساب العميل.
- ضمان الدفع وسحب الأموال بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- منح الشيكات ودفاتر التوفير.
- تحرير بيانات الصندوق والتأكد من دقة قيود حركة الصندوق ومن صحة المستندات المعنية بحركة القبض والصرف.

2) المحفظة: من مهامها ما يلي:

- الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من اجل تحصيلها.
- مقاصة الأوراق التجارية والشيكات وغيرها.
- القيام بعمليات الاكتتاب والاحتفاظ ورهن الحيازة لسندات الصندوق.

رابعا: مصلحة التمويل: وهي التي تتولى مهمة دراسة ملفات التمويل وتسييرها وتقديم الآراء حول الملفات المعالجة وإرسالها إلى المديرية وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

1) تمويل المؤسسات: وهي مسؤولة عن منح التمويل للمؤسسات وتسييرها سواء كانت هذه التمويلات موجهة للاستغلال أو الاستثمار، حيث يتم دراستها من قبل الموظف المكلف بالدراسات على مستوى القسم.
2) تمويل الأفراد: وهي مسؤولة عن منح التمويل اللازم للأفراد وتسييرها، وذلك من قبل المكلف أو المسؤول بالدراسات على مستوى القسم الذي يقوم بدراسة ملفات طلبات التمويل.

خامسا: مصلحة التجارة الخارجية: تعمل هذه المصلحة تحت إشراف نائب المدير وتقوم بتقديم الخدمات المصرفية الدولية للمصدرين والمستوردين والمتعاملين الدوليين وكذا تمويل التجارة الخارجية عن طريق:

- الاعتماد المستندي: ويجمع فيه كل أطراف التعامل (المصدر والمستورد والبنكين الوسيطين الداخلي والخارجي)، تتم المفاوضة على الوثائق عن طريق الممثل المعتمد بما في ذلك البنك من البلد آخر مع الحرص على مراقبة كل الوثائق والتدقيق فيها للتأكد من عدم وجود أي تناقض.
- تحويل العملة: تتم عملية تحويل العملة لاسترداد منتج معين من طرف الصناعيين ورجال الأعمال المعتمدين من طرف الدولة.

سادسا: مصلحة الرقابة: مسؤولية هذه المصلحة ومهمتها تكمن في الرقابة اليومية للسجلات المحاسبية والحسابات والسهر على احترام الأنظمة والضوابط والقوانين التي يصدرها البنك المركزي والتي تتعلق بممارسة النشاط المصرفي.

سابعا: مصلحة الشؤون القانونية: وتقوم هذه المصلحة بالنشاطات المتعلقة بدراسة وتحليل ملفات التمويل وذلك بتقديم الآراء حول الملفات المعالجة وترسلها إلى المديرية المركزية للإقرار فيها، وتقوم بالمصادقة على فتح وغلق الحسابات وكذلك ضمان المتابعة المستمرة للديون وتحصيلها وإعداد تقارير دورية حول الديون المتعثرة والمتنازع فيها

شكل رقم (7 0) : هيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–

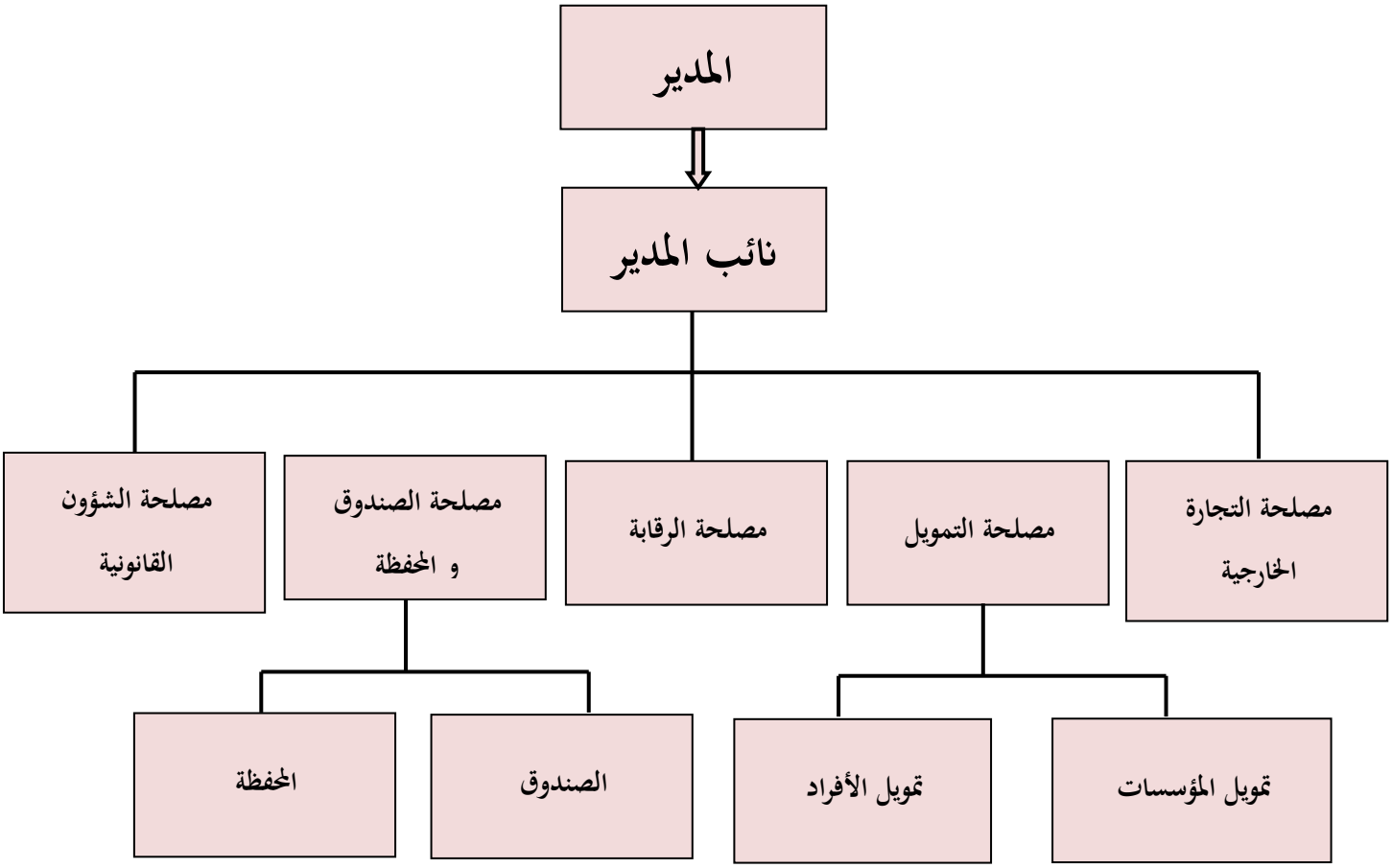

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة –

المطلب الثاني: **صيغ التمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة –**

يحتوي بنك البركة الجزائري على عدة طرق تمويلية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: صيغ التمويل بالمشاركة

وهي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس المال المؤسسة، مشروع أو عملية معينة مع توزيع النتائج في كل الحالات (الخسارة أو ربح) وحسب النسب المتفق عليها من البداية والموجودة في عقد المشاركة.

ويتم العمل بالمشاركة في بنك البركة الجزائري وفق نوعين هما:

⇦ المشاركة النهائية (الثابتة): حيث يشارك المصرف في هذا النوع من المشاركات بتمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع. و يتعلق الأمر هنا بالنسبة للمصرف في استخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة و غير مخصصة...). يمكن أن تكون حصة المصرف في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية).

يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها المصارف إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.

⇦ المشاركة المتناقصة: هنا يساهم المصرف في تمويل مشروع أو عملية بنية التنازل التدريجي من المشروع أو العملية و هذا بعد انسحاب المصرف لصالح صاحب المشروع الذي يسدد للمصرف حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال المصرف. وبعد أن يسترجع هذا الأخير رأسماله و الأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية. هذا النوع يشبه المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية .

أولا: التطبيق العملي للتمويل بالمشاركة

يعمل بنك البركة الجزائري هذا النوع من الصيغ التمويلية وفق الخطوات التالية:

1) يقدم العميل ملف تمويل يتضمن كل الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على البنك.
2) بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة ونظامية العملية، وبعد موافقة الجهات المختصة، يوقع الطرفان عقد المشاركة الذي تحدد فيه الشروط المالية والتجارية التي ستسير العملية، وحقوق والتزامات كل طرف.
3) يُسند تسيير المشروع أو العملية للعميل الذي يقدم دوريا للمصرف تقريرا مفصلا ومبررا.
4) يجب أن توطن مجموع العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك المصرف، بالإضافة إلى العمليات التي تجرى على حصة المشارك، كما يقوم المصرف بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار المشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح تتم التسديدات مباشرة لصالح موارد الخدمات والمستفيدين الآخرين، وتكون هذه التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من النفقات (فواتير، كشوف، وضعية الرواتب، وثائق جبائية شبه جبائية أو جمركية...).

5) بالنسبة لعمليات المشاركة غير الظرفية، يعد الطرفان دوريا (شهريا، كل ثلاثة أشهر، كل ستة أشهر، سنويا)، حساب استغلال للمشاركة، حيث يوضع في الجانب الدائن منه مجموع التكاليف المرتبطة بالعملية سواء سددت من طرف المصرف أو المشاركة، وفي الجانب المدين مجموع الإيرادات المسجلة بصدد المشاركة، ويوزع ناتج الاستغلال (ربح أو خسارة) بين الطرفين حسب الاتفاق الموجود في العقد، أو إعادة إدماجه في المشاركة، أو وضعه في حساب خاص قيد التخصيص بالنسبة للمشاركات الظرفية بعد حساب الاستغلال عند اختتام العملية.

6) في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الاتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة لإهلاك رأس مال المصرف تعود ملكية المشروع أو العملية للعميل عند التسديد الكلي لحصة المصرف والأرباح العائدة له، يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق منها: بيع الأسهم أو الحصص الاجتماعية، تسديد رأس المال المستثمر من طرف المصرف.

7) في حالة المشاركة النهائية يجب أن يخضع تسيير وإدارة المشروع لنفس الإجراءات القانونية والمحاسبية المسيرة للمؤسسات، وبالخصوص تعيين إداري أو أكثر كممثل للمصرف.

ثانيا: شروط التمويل بالمشاركة في بنك البركة الجزائري:

- ✓ يجب أن تكون حصة الطرفين موجودة عند انجاز العملية موضوع العقد .
- ✓ تتمثل حصة المصرف في هذه المشاركة أساسا في إصدار ضمان مصرفي (اعتماد مستندي، خطاب ضمان، كفالة على صفقة عمومية، ضمان).
- ✓ يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح و خسارة المؤسسة الممولة . تعتبر كل اتفاقية يضمن من خلالها أحد الطرفين استرجاع أمواله بغض النظر عن نتائج العملية باطلة و عديمة الأثر. وعليه فانه لا يحق للمصرف المطالبة بتسديد حصته إلا في حالة خرق مشاركه أحد بنود عقد المشاركة ، اللامبالاة في تسيير العملية و في حالات سوء النية، الإخفاء ، خيانة الثقة و كل المخالفات المشابهة .
- ✓ يمكن للمصرف مطالبة شريكه بتقديم ضمانات، و لكن لا يمكن التنفيذ عليها لا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة أعلاه
- ✓ يجب تحديد معيار توزيع الأرباح مسبقا عند التوقيع على العقد لتفادي كل نزاع. إذا كانت حصة كل طرف في الأرباح قابلة للتفاوض الحر، فان توزيع الخسارة المحتملة تكون بنفس نسب توزيع الأرباح طبقا لقواعد المشاركة.
- ✓ لا يمكن أن تتم عملية توزيع النتائج إلا بعد الإنجاز الفعلي للأرباح ، ويمكن اقتطاع تسبيقات باتفاق الطرفين شريطة تسويتها عند اختتام المشاركة أو السنة المالية حسب الحالة.

الفرع الثاني: صيغ التمويل بالمرابحة

وهي صيغة تمويلية يعتمدها بنك البركة الجزائري لتمويل احتياجات زبائنه سواء كانت هذه الاحتياجات استغلالية (مخزونات، مواد أولية...) أو عبارة عن استثمارات، والمرابحة عبارة عن عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم)، والتي يمكن أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري.
- عملية تجارية ثلاثية مابين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء)، وبائع أول (المورد)، وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

أولا: التطبيق العملي للتمويل بالمرابحة

وتتم تنفيذ هذه الصيغة وفقا للخطوات التالية:

1) تتقدم المؤسسة بطلب إلى بنك البركة الجزائري– وكالة بسكرة – فتح خط تمويلي أو عملية مرابحة منتظمة.
2) يقوم بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– بدراسة الطلب المقدم إليه من قبل المؤسسة، وفي حالة موافقة الوكالة، يتم شراء هذه السلع (مواد أولية ، مواد مصنعة ، نصف مصنعة) ، بحيث يوضح للمؤسسة ثمن الشراء ، وكل التفاصيل المتعلق بالبيع ، ثم بعد ذلك يتم الاتفاق على السعر النهائي متضمنا الربح.
3) يقوم بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – بشراء السلعة لنفسه ويمتلكها بعد استلامها من المورد الذي تم التعامل معه.
4) ترسل المؤسسة إلى الوكالة أمراً بشراء السلع مرفقا بفاتورة شكلية.
5) يقوم بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– بعد ذلك بإبرام عقد البيع بينه وبين المؤسسة بعد فحصها للسلعة، وبمجرد إبرام العقد تنتقل ملكية السلعة إلى المؤسسة.
6) يقوم بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – بتحصيل قيمة السلعة حسب العقد المتفق عليه وتمنح المؤسسة فترة للسداد تصل إلى أربعة أشهر.

ثانيا: شروط التمويل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري:

- ✓ يجب أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).
- ✓ الشراء الأولي للسلع من طرف المصرف، حيث أن الأساس القاعدي للمرابحة هو أن هامش الربح العائد للمصرف لا يفسر بالطابع التجاري و ليس المالي للعملية التجارية (يجب أن تكون عملية الشراء و إعادة البيع حقيقية و ليس وهمية)
- ✓ المبلغ العائد و هامش ربح المصرف و آجال التسديد، يجب أن تكون معروفة و متفق عليها بين الطرفين مسبقا.
- ✓ في حالة التأخر في التسديد ، يمكن للمصرف أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص "إيرادات قيد التصفية " . و لا يمكن للمصرف إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد. غير أنه وفي حالة ثبوت النية السيئة للعميل، و إضافة إلى غرامات التأخير، يحق للمصرف مطالبة تعويض الضرر عن

الاستحقاقات غير المسددة، والتي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالمصرف وتجنب كل مرجع لنسب الفائدة.

✓ بعد إنجاز عقد المرابحة ، تصبح ملكية السلع فعلية للمشتري النهائي و يصبح مسؤولا عنها ، غير انه يمكن للبنك أن يأخذ السلع المباعة كضمان لتسديد مبلغ البيع و التنفيذ على الرهن الحيازي في حالة عدم التسديد. كما أنه يمكن أن يأخذ في الحسبان تعسر العميل و منحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه و هذا دون أخذ هامش ربح إضافي على المبلغ .

الفرع الثالث: صيغ التمويل الاستصناع

هو عقد مقاولة من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل . ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

يمكن أن يدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف المصارف الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك: صاحب المشروع والمقاول في إطار استصناع مزدوج.

أولا: التطبيق العملي للاستصناع

يعمل بنك البركة الجزائري بصيغة التمويل بالاستصناع عن طريق صيغتين :

1- **تمويل مشروع بطلب من العميل:** ونجد حالتين في هذه الصيغة:

➢ المصرف بصفة الصانع والعميل بصفة المستصنع: وتتم وفق المراحل التالية:

1) يتم تكليف المصرف هنا من خلال عقد استصناع أول بانجاز مشروع معين من طرف صاحب المشروع (المستصنع)، فيكلف المصرف بدوره مقاولا محترفا لإنجاز المشروع المطلوب طبقا لعقد استصناع ثاني الذي من خلاله يلعب المصرف دور صاحب المشروع (المستصنع) والمقاول (الصانع).
2) يتم تسديد الخدمات المقدمة من طرف المقاول على أساس الوثائق المبررة (وضعية الأشغال، فواتير، الرواتب..الخ)، كما يمكن أن يكتسي صيغة تسبيقات على الأشغال .
3) يمكن أن يسدد صاحب المشروع الخدمات المقدمة من طرف المصرف في أي وقت من العملية في شكل مؤونات جزئية ومتزايدة في حساب الاستصناع.
4) في هذه العملية تحتسب الأرباح العائدة للمصرف من التمويل، بالإضافة لتكلفة الإنجاز (مجموع المصاريف المسددة للمقاول وكل النفقات المجراة في إطار العقد)، هامش ربح متفق عليه مع صاحب المشروع.

➢ المصرف بصفة المستصنع و العميل بصفة الصانع:تتم وفق المراحل التالية:

1) المصرف هو صاحب ومالك المشروع يكلف العميل لإنجاز لحسابه مشروع موضوع التمويل.
2) يرسل العميل (المقاول) للمصرف فاتورة أولية أو كشف يحدد فيه تعيين المشروع المراد إنجازه والمبالغ الواجب دفعها (مبلغ التمويل)

3) يسدد المصرف للعميل مبلغ الفاتورة أو الكشف، وهذا بوضع تحت تصرفه التمويل المتفق عليه عند التوقيع على العقد وهذا حسب تقدم الأشغال أو عند تسليم المشروع.

4) يستلم المصرف المشروع من العميل بموجب وصل استلام ويوكله لغرض بيع المشروع لحسابه على أساس سعر يشمل مبلغ التمويل الممنوح مضاف إليه هامش ربح المصرف المعتاد، وفي المرحلة الثانية من هذه العملية يتم التوقيع على عقد بيع المصنوعات بالوكالة.

2- **تمويل الصفقات العمومية:** وتتم هذه العملية وفق ما يلي:

1) في حالة طلب التمويل من طرف العميل (المقاول) في إطار إنجاز صفقة، يجب إضافة في عقد الصفقة لصالح المصرف بند خاص يتعلق بالمساهمة المباشرة للمصرف في إنجاز جزء أو كل الأشغال موضوع هذه الصفقة، وبالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع لإنجاز كل أو جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول.

2) يتم توقيع عقد استصناع ثاني مع المقاول، يتدخل هذا الأخير من خلاله كمساهم مع المصرف في إنجاز الأشغال.

3) يمنح المصرف تسبيقات للمقاول تسوى حسب التسديدات المجراة من طرف المحاسب بموجب إجراءات رهن الصفقة العمومية .

4) عند اختتام العملية وتسليم المشروع للعميل توزع الأرباح ما بين المصرف والمقاول على أساس معيار توزيع يضمن للطرف الأول هامشه العادي في الربح مقارنة مع مدة تعبئة تمويله.

ثانيا: شروط التمويل بالاستصناع في بنك البركة الجزائري:

- ✓ يبرر هامش ربح المصرف في إطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن إنجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد ، و يكون هذا التدخل إما مباشرة أو تكليف مقاول آخر .
- ✓ يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل مادة، منتوج نصف مصنعة أو مكونات منتوج صافي قابل للاستعمال .
- ✓ يجب أن يحدد في العقد نوعية و كمية و طبيعة و خصائص الشيء الواجب صنعه.
- ✓ يجب أن تكون المواد ممولة أو قام بجلبها الصانع (المقاول) .
- ✓ يمكن للصانع أن يكلف شخص آخر لإنجاز كل أو جزء من المشروع.
- ✓ في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز ، يمكن للمستصنع أن يرفض الاستلام و يفسخ العقد على حساب الصانع .
- ✓ يجب تحديد مدة و مكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الاستصناع .

الفرع الرابع: صيغ التمويل بالسلم

يعرف السَلَم بأنه عقد يتضمن عملية بيع مع التسليم الآجل للسلعة المتفق عليها (بيع آجل بعاجل)، وخلافا للمرابحة فإن المصرف لا يتدخل بصفته بائعا لأجل للسلعة المشتراة بطلب من العميل، بل يتدخل بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له بعد فتر ة زمنية متفق عليها (آجلا) .

أولا: التطبيق العملي لعقد بيع السَلَم

يتم تطبيق هذه الصيغة التمويلية في بنك البركة الجزائري وفق الخطوات التالية:

1) أولا يقوم المصرف بإجراء طلب لحساب عميله لكمية من السلع بقيمة تطابق حاجياته التمويلية.
2) يسلم العميل (البائع) للمصرف فاتورة تحدد طبيعة وكميات وسعر السلع المطلوبة.
3) عند الاتفاق على شروط الصفقة يوقع الطرفان على عقد السَلَم الذي يحتوي على كل الشروط (طبيعة السلع، كمية السلع، السعر، آجال وطريقة التسليم...الخ)، كما يمكن للمصرف أن يكلف البائع ببيع السلع لشخص آخر وفي هذه الحالة يوقع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح المصرف للبائع ببيع السلع إلى شخص آخر.
4) الأرباح التي يحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة أو في شكل تخفيض أو المساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف المصرف في عملية بيع السلع، كما يمكن احتسابها عند بداية الصفقة وإدراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل السلم)، وفي كل الحالات يجب احتساب مبلغه مقارنة بنسبة الهامش المطبق في السوق على عمليات مشابهة.
5) يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب المصرف (بعد خصم العمولات والمصاريف الأخرى) وأن يكون هذا الربح مساويا على الأقل لنسبة المردودية السنوية الدنيا كما هي محددة في سياسته التمويلية.

ثانيا: شروط التمويل بالسَلَم في بنك البركة الجزائري:

- ✓ يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (طبيعتها ونوعيتها) وكمياتها (الحجم و الوزن) ومحسوبة (بالنقد أو بما يعادله في حالة المقايضة).
- ✓ يجب أن يكون أجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.
- ✓ يجب أن يكون سعر (أو ما يعادله) السلع محددا في العقد و أن يكون معروفا لدى الطرفين و مسدد من قبل المشتري (المصرف) نقدا.
- ✓ يجب أن يكون مكان التسليم محددا ومعروفا لدى الطرفين.
- ✓ يمكن للمشتري أن يطالب البائع بكفالة لضمان تسليم السلع عند الاستحقاق أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.
- ✓ يمكن للمشتري أن يوكل البائع لبيع و / أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها، وعليه يصبح البائع مدينا تجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ.
- ✓ لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع. غير انه يسمح بذلك عن طريق عقد سَلَم موازي.

الفرع الخامس: صيغ التمويل بالإجارة

وهو من بين الأدوات و الصيغ التمويلية حديثة النشأة من حيث تقنية إطارها القانوني رغم سبق التعامل بها، وتعتبر أسلوب حديث نسبيا لتمويل المؤسسات و الاستثمارات بصفة عامة، يقوم بموجبه المصرف أو المؤسسة المالية المختصة في هذا النوع من العمليات (شركة تأجير) بشراء الأصول المنقولة أو غير المنقولة وتأجيرها إلى عميلها بموجب عقد الاعتماد الإيجاري، ويختلف الاعتماد الإيجاري أو الإجارة عن الائتمان المتوسط أو الطويل المدى في كون ملكية العتاد المؤجر تبقى لفائدة المصرف أو المؤسسة

الممولة إلى غاية تسديد جميع أقساط الإيجار في النوع الأول، بينما يكتفي المصرف بتقديم قرض لتمويل الاستثمار دون أن يكون مالكا له في النوع الثاني(الائتمان).

وتتم عملية الاعتماد الإيجاري بتدخل ثلاثة أطراف رئيسية هي:

- مورد الأصل (البائع) .
- المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).
- المستأجر الذي يستأجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

أولا: التطبيق العملي لعقد الإجارة

يتيح بنك البركة الجزائري– وكالة بسكرة – للمؤسسات الحصول على مختلف الآلات و التجهيزات، وهذا بإتباع الخطوات التالية:

1) تتقدم المؤسسة بطلب شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المؤسسة لبنك البركة –وكالة بسكرة– مصحوبا بجميع البيانات المتعلقة بذلك الأصل (المواصفات، السعر، المصدر).
2) بعد دراسة الطلب وفي حالة موافقة الوكالة على الملف تقوم بشراء الأصل للمؤسسة من المورد الذي تختاره هي وتأجره لها بعقد إيجار فقط غير مقترن بالبيع في نهاية المدة .
3) وعند انتهاء مدة العقد يتيح بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة – للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:
   - التزام المؤسسة باقتناء الأصل (عقد إيجار تمليكي)
   - إعادة الأصل للمصرف وإنهاء العقد
   - تستأجر المؤسسة مرة أخرى الأصل المؤجر(تجديد عقد الاعتماد الإيجاري).

ثانيا: شروط التمويل عن طريق الإجارة :

- ✓ يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا و مقبولا من الطرفين.
- ✓ يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- ✓ الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلم لمستخدمه على الحالة الذي أجر من أجله.
- ✓ كل من مدة التأجير، آجال التسديد ومبلغ الإيجارات يجب أن تحدد وتعرف عند التوقيع على عقد التأجير.
- ✓ يمكن تسديد الإيجارات مسبقا، لأجل أو بأجزاء و هذا حسب اتفاق الطرفين.
- ✓ باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات ، مدة التأجير و كل البنود الأخرى للعقد .
- ✓ إن تحطيم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل ، فان هذا لا يقحم مسؤولية هذا الأخير، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل.
- ✓ ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك ، يقع على عاتق المصرف إجراء كل أشغال الصيانة و الإصلاح اللازمة لإبقاء الأصل المؤجر على حالة تأدية الخدمة التي استؤجر من اجلها ، كما يتحمل كل التكاليف الإيجارية الواردة في عقد التأجير .
- ✓ يضمن المستعمل صيانة الأصل المؤجر ، مع تحمل كل التكاليف الإيجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير .

المبحث الثاني: استخدام أدوات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري في تعزيز الشمول المالي

إن بنك البركة الجزائري مثله مثل المصارف التجارية التي تقوم بتقديم العديد من المنتجات والخدمات الإسلامية والالكترونية ويسعى دائما إلى إرضاء عملائه بعرضه لهم أفضل الخدمات حسب متطلباتهم واحتياجاتهم، لهذا يقوم بوضع أساليب تسويقية تتماشى مع وضعيته ووضعية عملائه لوصول الخدمات لكافة شرائح وفئات المجتمع.

***المطلب الأول*: الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–**

إن الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك البركة الجزائري تتكون من مجموعة الخدمات المالية التقليدية والخدمات المالية الالكترونية والتي سيتم التطرق إليها.

الفرع الأول: خدمات تتعلق بالتمويلات

هناك مجموعة من الخدمات التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري للأفراد والمؤسسات والمهنيين التي تتمثل فيما يلي:

- **أولا: المرابحة**

يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الذين لا يرغبون في تعامل مع المصارف الربوية.

يوجد للمرابحة نوعان: المرابحة المحلية والتي تكون على المستوى المحلي، والمرابحة الدولية التي تكون على مستوى الدولي.

1/ الوثائق المطلوبة:

- طلب تمويل مع تحديد المبلغ المطلوب؛
- الميزانية العمومية الضريبية لآخر ثلاثة سنوات المالية؛
- الوضع المحاسبي للسنة المالية الحالية؛
- خطة التحميل المتوقعة؛
- توقعات خطة التدفق النقدي؛
- نسخة من السجل التجاري،
- الوضع القانوني للإنشاء والتعديلات الممكنة (مصدق من كاتب العدل)؛
- الموافقة على الأنشطة المنظمة؛
- استخراج دور CNAS وتحديثات CABTH وASNOS ؛
- تقارير شهادة الحساب من قبل مدقق الحسابات للكيانات القانونية؛
- شهادات تثبت القدرات المهنية والفكرية؛
- سندات ملكية العقارات التي سيتم تقديمها كضمان وكذلك الشهادة السلبية+ الخبرة.

2/ مدة التمويل:

- قصير الأجل.

3/ تمديد الأجل:

- لا يوجد.

4/ الشروط المالية :

- تتوافق مع متطلبات السوق والعميل بعد دراسة المشروع.

5/ غرامات التأخير:

- 2.5% من مبلغ القسط؛

يتم إيداعها في حساب الخيرات .

6/ مدة الاستحقاق:

- ثلاثي؛
- سداسي؛
- سنوي.

7/ نوع التسديد:

- ثابت.

8/ مراجعة فترة التمويل:

- حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المرابحة الأصلي) .

9/ الدفع المسبق (كلي أو جزئي) :

- كلي.

دور المرابحة في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم في الفترة الأخيرة لحد تاريخ 08 ماي 2024 التمويل لـ (05) عملاء بنوع المرابحة الدولية وهذا الرقم صغير مقارنة بالعمليات التجارية الدولية المنجزة في هذه الفترة، وعلى العموم استطاع بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– تمويل 05 عمليات مرابحة دولية، وهذا رقم ضئيل مقارنة بالكثافة السكانية. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–).

➢ **ثانيا: الإجارة**

يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الذين لا يرغبون في تعامل مع المصارف الربوية.

يوجد للإجارة نوعان: إجارة على الأصول غير منقولة مثل عقارات، و الأصول المنقولة مثل الآلات .

1/ الوثائق المطلوبة:

- طلب التمويل موقع ومختوم من قبل المدير مع توضيح المبلغ المطلوب وتحديد الأصول المراد تمويلها؛
- نسخة من وثيقة الهوية وشهادة إقامة المدير؛
- نسخة من سند ملكية أو عقد الإيجار للمكان الذي يضم المقر الرئيسي للشركة أو ممارستها من النشاط ؛
- نسخة من السجل التجاري البطاقة الحرفي، بطاقة التسجيل، شهادة وجود النشاط، الوضع القانوني للشركة؛
- تقارير شهادة مدقق الحسابات للسنوات المالية المغلقة (الكيانات القانونية)؛

الممولين:

- مسح مستخلص الدور تحديث CNASAT (أقل من ثلاثة أشهر)،
- كشف حساب مصرفي لآخر 12 شهرًا؛
- بيان التزامات المصرف (جدول السداد)؛
- دراسة فنية واقتصادية تسلط الضوء على ربحية المتوقعة للاستثمار الخاضع للتأجير المطلوب (الميزانية العمومية وتوقعات TCR)
- الميزانيات الضريبية 2022و2023.

المستندات التجارية:

- فاتورة مبدئية للبضائع المراد تمويلها، مؤسسة باسم بنك البركة الجزائر؛
- المعدات الدراجة مع نسخة من وثائق التسجيل؛
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- خطة التحميل،
- الضمانات العقارية.

2/ مدة التمويل:

- 05 سنوات.

3/ تمديد الأجل:

- كل ما زادت المدة زاد المبلغ.

4/ الشروط المالية :

- تتوافق مع متطلبات السوق والعميل بعد دراسة المشروع.

5/ غرامات التأخير:

- 2.5% من مبلغ القسط؛

يتم إيداعها في حساب الخيرات .

6/ مدة الاستحقاق:

- ثلاثي؛
- سداسي؛
- سنوي.

7/ نوع التسديد :

- ثابت .

8/ مراجعة فترة التمويل:

- حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المرابحة الأصلي) .

9/ الدفع المسبق (كلي أو جزئي) :

- كلي.

دور الإجارة في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي : تم في الفترة الأخيرة لحد تاريخ 08 ماي 2024 التمويل لـ (06) عملاء مقسمة بين نوعين للإجارة وهذا الرقم صغير مقارنة بالعمليات التجارية المنجزة في هذه الفترة، وعلى العموم استطاع بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– تمويل 06 عمليات للإجارة بنوعيها، عدد التمويلات القائمة على صيغة الإجارة صغيرة جدا لا يعكس متطلبات الشمول المالي (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–).

➢ **ثالثا: السلم**

برغم انه غير مطلوب لدى الكثير من الأفراد إلا انه يوجد فئة من المجتمع بحاجة للتمويل به.

1/ الوثائق المطلوبة:

- طلب تمويل مع تحديد المبلغ المطلوب؛
- الميزانية العمومية الضريبية لآخر ثلاثة سنوات المالية؛
- الوضع المحاسبي للسنة المالية الحالية؛
- خطة التحميل المتوقعة؛
- توقعات خطة التدفق النقدي؛
- نسخة من السجل التجاري،
- الوضع القانوني للإنشاء والتعديلات الممكنة (مصدق من كاتب العدل)؛
- الموافقة على الأنشطة المنظمة؛
- استخراج دور CNAS وتحديثات CABTH وASNOS ؛
- تقارير شهادة الحساب من قبل مدقق الحسابات للكيانات القانونية؛
- شهادات تثبت القدرات المهنية والفكرية؛
- سندات ملكية العقارات التي سيتم تقديمها كضمان وكذلك الشهادة السلبية+ الخبرة.

2/ مدة التمويل:

- دورة استغلالية أقل من سنة.

3/ تمديد الأجل:

- كل ما زادت المدة زاد المبلغ.

4/ الشروط المالية :

- تتوافق مع متطلبات السوق والعميل بعد دراسة المشروع.

5/ غرامات التأخير:

- 2.5% من مبلغ القسط؛

يتم إيداعها في حساب الخيرات .

6/ مدة الاستحقاق:

- ثلاثي؛
- سداسي؛
- سنوي.

7/ نوع التسديد :

- ثابت .

8/ مراجعة فترة التمويل:

- حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المرابحة الأصلي) .

9/ الدفع المسبق (كلي أو جزئي):

- كلي.

دور السلم في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم في الفترة الأخيرة لحد تاريخ 08 ماي 2024 التمويل لعميل واحد رغم انه غير مطلوب بصفة كبيرة، وعلى العموم استطاع بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– تمويل عميل واحد لعملية السلم. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–).

الفرع الثاني: خدمات تتعلق بالصندوق

هناك مجموعة من الخدمات خاصة بعمليات الصندوق التي يقدمها بنك البركة الجزائري للأفراد والمؤسسات والمهنيين التي تتمثل فيما يلي:

أولا: عمليات الإيداع

تتضمن إيداع الأموال والوثائق المالية في حسابات العملاء، وتشمل عمليات إيداع ما يلي:

1/ الإيداع النقدي: إيداع الأموال مباشرة في حسابك المصرفي من خلال الزيارة الشخصية إلى الفرع المصرفي.

2/ الإيداع بالشيكات: إيداع شيكات في حسابك المصرفي عن طريق تحريك الشيكات لحسابك المصرفي.

3/ الإيداع الالكتروني: إيداع الأموال في حسابك المصرفي عبر التحويل الالكتروني من حساب آخر، سواء داخل المصرف نفسه أو من مصرف آخر.

4/ الإيداع بواسطة الشيكات المصرفية: استلام شيكات مصرفية وإيداعها في حسابك المصرفي.

➢ **ثانيا: عمليات السحب**

تشمل سحب الأموال من حساب العميل عن طريق:

1/ السحب النقدي: سحب الأموال مباشرة من حسابك المصرفي عن طريق الزيارة الشخصية إلى الفرع المصرفي أو استخدام أجهزة الصراف الآلي.

2/ السحب بواسطة الشيكات: سحب الأموال من حسابك المصرفي عن طريق كتابة شيك أو صرفه للشخص أو المؤسسة المستفيدة.

3/ التحويلات المصرفية: نقل الأموال من حسابك المصرفي إلى حساب آخر داخل نفس المصرف أو مصرف مختلف.

4/ السحب الالكتروني: استخدام بطاقة الصراف الآلي لسحب الأموال من حسابك المصرفي عبر أجهزة الصراف الآلي المتاحة في الفروع المصرفية أو الأماكن العامة.

➢ **ثالثا: تحويلات المالية**

يمكن للعملاء إجراء عمليات التحويلات المالية عبر المصرف بعدة طرق منها:

1/ تحويلات داخل البنك: يمكن للعملاء نقل الأموال بين حساباتهم داخل المصرف بسهولة من خلال الفروع المصرفية أو منصات الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

2/ تحويلات خارج البنك: يتيح المصرف لعملائه إجراء تحويلات مالية الى حسابات في مصارف أخرى داخل الجزائر وخارجها سواء كانت تحويلات داخل البلاد أو تحويلات دولية.

3/ التحويلات عبر الانترنت: يمكن للعملاء إجراء التحويلات المالية عبر منصات المصرف الالكترونية بسهولة ويسر من أي مكان وفي أي وقت.

الفرع الثالث: خدمات تتعلق بالتجارة الخارجية

هناك مجموعة من الخدمات خاصة بالتجارة الخارجية التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه، حيث تتم عملية التصدير بفاتورة المنتج المراد تصديره مع طلب توطين هذه الفاتورة، وتتم عملية الإستراد بطلب توطين مع ملف المنتجات المستوردة.

خدمات التجارة الخارجية تتم وفق ثلاثة طرق حسب طلب العميل: اعتماد مستندي، تحصيل مستندي، نقل حر.

➢ **أولا : اعتماد المستندي**

يعمل عن طريق الدفع أو القبول أو التفاوض على المستندات التي تثبت شحن البضائع وفقًا للشروط التي حددها المستورد في طلبه لفتح الاعتماد المستندي.

يرتبط الدفع بمطابقة المستندات وليس مطابقة البضائع نفسها، والتي لا تؤخذ في الاعتبار في مظهرها المادي،

1/ مزايا الاعتماد المستندي:

- هذا المنتج متوافق لإبرام عقود استراد تتوافق مع الموردين الأكثر طلبا؛
- في حالة تصدير هذا النوع يضمن للعميل تحصيل المبيعات بصفة سريعة؛
- إمكانية ربط العملية بتمويل عند تحصيل المستندات.

2/ شروط الاستفادة:

أن تكون العملية موافقة للمتطلبات القانونية

- أن لا يكون المورد معاقب بحظر الاستراد؛
- أن لا تكون البضاعة ممنوعة من الاستراد / التصدير؛
- أن لا تكون البضاعة المستوردة أو المصدرة غير مقيدة برخصة استراد/ تصدير.

أن يتمتع المورد بوضع مالي سليم يسمح له

- بإتمام العملية بأمواله الخاصة؛
- بإتمام العملية عن طريق تمويل مفتوح.

- **ثانيا: تحصيل المستندي**

تسمح هذه الخدمة بالقيام بعمليات الاستراد بطريقة سهلة وبأقل التكاليف (تحصيل مستندي استراد)، وتقوم بعمليات التصدير ببساطة وبكلفة صغيرة (تحصيل مستندي تصدير).

1/ مزايا التحصيل المستندي:

- تسمح الخدمة باستلام البضاعة مقابل الدفع (تحصيل مستندي استراد)
- تسمح الخدمة في حالة التصدير بتحصيل الفواتير مقابل الدفع (تحصيل مستندي تصدير)

2/ شروط الاستفادة:

أن تكون العملية موافقة للمتطلبات القانونية

- أن لا يكون المورد معاقب بحظر الاستراد؛
- أن لا تكون البضاعة ممنوعة من الاستراد / التصدير؛
- أن لا تكون البضاعة المستوردة أو المصدرة غير مقيدة برخصة استراد/ تصدير.

أن يتمتع المورد بوضع مالي سليم يسمح له

- بإتمام العملية بأمواله الخاصة؛
- بإتمام العملية عن طريق تمويل مفتوح.

➢ **ثالثا: نقل الحر**

تسمح هذه الخدمة بتسديد فواتير الموردين عبر العالم بكل سهولة وأقل تكلفة.

1/ مزايا النقل الحر:

- إجراء سهل وسريع للتحويل باتجاه الخارج؛
- حل مميز وبأقل تكلفة لتسديد عمليات الاستراد

2/ شروط الاستفادة:

أن تكون العملية موافقة للمتطلبات القانونية

- أن لا يكون المورد معاقب بحظر الاستراد؛
- أن لا تكون البضاعة ممنوعة من الاستراد / التصدير؛
- أن لا تكون البضاعة المستوردة أو المصدرة غير مقيدة برخصة استراد/ تصدير.

أن يتمتع المورد بوضع مالي سليم يسمح له

- بإتمام العملية بأمواله الخاصة؛
- بإتمام العملية عن طريق تمويل مفتوح.

دور تمويل التجارة الخارجية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم في الفترة الأخيرة لحد تاريخ 13 ماي 2024 استطاع بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة- أن يشمل (40) تاجر من خلال عملية التجارة الخارجية والمتمثلة في الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي و النقل الحر وذلك من خلال (40) عميل، يعتبر العدد مقبول جدا فبنك البركة الجزائري يقدم خدمات تمويل التجارة الخارجية تستقطب التجار وتقربهم من الوكالة. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة-).

الفرع الرابع: خدمات إلكترونية

هناك مجموعة من الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه، تشمل بطاقات الدفع الالكترونية المحلية والدولية.

➢ **أولا: بطاقات الدفع الالكترونية المحلية**

بطاقات الدفع التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه مقسمة على الأفراد والمؤسسات والمهنيين.

⇦ **بطاقات الدفع الالكترونية المحلية خاصة بالأفراد**

1/ التعريف: تسهل هذه بطاقة للأفراد عملية السحب الأموال وعمليات الدفع المشتريات ويمكن العمل بها على مدار الساعة.

2/ الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول ؛
- وثيقة رسمية تثبت العنوان حديثة الإصدار (أقل من03 أشهر)؛
- شهادة ميلاد؛
- صورتين شمسيتين؛
- طابعين ضريبيين (20 دج).

3/ الشروط المالية :

- فتح الحساب مجانا؛
- إعادة إصدار الرقم السري (700 دج)،
- عمليات السحب على صرافات الآلية في بنك البركة (23.8 دج)؛
- عمليات السحب على صرافات الآلية في المصارف الأخرى (35 دج)؛
- الاطلاع على الرصيد (10 دج)؛
- تسوية المنازعات: أقل من 03 أشهر (1000 دج)، أكثر من 03 أشهر (2000 دج)؛
- معارضة (200 دج).

4/ شروط الاستفادة:

- أن يكون سن المستفيد 18 سنة فما فوق؛
- أن يكون صاحب حساب جاري ببنك البركة الجزائري.

5/ العمليات المرخصة:

- السحب ، التحويلات.

6/ الصيغة الشرعية:

- بطاقة الدفع والسحب ليست بطاقة ائتمان وبالتالي لا تسمح بأي عملية تمويل.

7/ تغيير البطاقة:

- في حالة نسيان الرقم السري الخاص ؛
- في حالة ضياع أو سرقة البطاقة.

أي عميل يملك حساب جاري ببنك البركة الجزائري لديه بطاقة دفع الكترونية.

⇦ بطاقات الدفع الالكترونية المحلية خاصة بالمؤسسات والمهنيين

1/ التعريف: تمكن هذه بطاقة المهنيين والمؤسسات بإدارة نفقاتهم المهنية بسهولة وأمان.

2/ الوثائق المطلوبة:

- طلب فتح الحساب؛
- نسخة من السجل التجاري (مصدق عليه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري)؛
- نسخة من البطاقة الضريبية أو بطاقة NIF؛
- نسخة من بطاقة NIS (الديوان الوطني للإحصاء)؛
- نسخة من النظام الأساسي و BOAL (للشخص المعنوي)؛
- نسخة من عقد الإيجار أو سند ملكية المحل؛
- 02 طوابع ضريبية (20 دج).

المسير:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول .
- وثيقة رسمية تثبت العنوان (شهادة إقامة أقل من 03 أشهر، شهادة إقامة، عقد الإيجار، فاتورة استهلاك المياه/ الكهرباء والغاز أو إيصال الإيجار).
- شهادة ميلاد.
- صورتين شمسيتين.

3/ الشروط المالية :

- إعادة إصدار الرقم السري (700 دج)،
- عمليات السحب على صرافات الآلية في بنك البركة (23.8 دج)؛
- عمليات السحب على صرافات الآلية في المصارف الأخرى (35 دج)؛
- تسوية المنازعات: أقل من 03 أشهر (1000 دج)، أكثر من 03 أشهر (2000 دج)؛
- معارضة (200 دج).

4/ شروط الاستفادة:

- أن تكون صاحب حساب جاري ببنك البركة الجزائري.

5/ العمليات المرخصة:

- السحب ، التحويلات.

6/ الصيغة الشرعية:

- بطاقة الدفع والسحب ليست بطاقة ائتمان وبالتالي لا تسمح بأي عملية تمويل.

7/ مدة صلاحية البطاقة:

- سنتين قابلة للتجديد تلقائيا.

8/ تغيير البطاقة:

- في حالة نسيان الرقم السري الخاص ؛
- في حالة ضياع أو سرقة البطاقة.

يمتلك البطاقة الدفع الالكتروني المحلية خاصة بالمؤسسات والمهنيين ممثل القانوني للمؤسسة.

➢ **ثانيا: بطاقات الدفع الالكترونية الدولية**

1/ التعريف: تسهل بطاقة الدفع عمليات الشراء بالعملة الصعبة بطريقة سهلة وآمنة.

2/ الشروط المالية :

- إعادة إصدار الرقم السري (1000 دج)؛
- الاشتراك السنوي (1800 دج)؛
- شحن الحساب (700 دج)؛

- التجميد المؤقت للبطاقة (300 دج)؛
- المعارضة (800 دج).

4/ شروط الاستفادة:

- فتح حساب بالدينار الجزائري وحساب بالعملة الصعبة؛
- ألا يقل سن عن 19 سنة؛
- أن يكون الحد الأدنى لرصيد الحساب بالدينار الجزائري (10000 دج)؛
- أن يكون الحد الأدنى لرصيد الحساب بالعملة الصعبة (100 يورو).

5/ رسوم السحب والدفع:

السحب النقدي:

- داخل منطقة اليورو (1 يورو + 2 % / السحب)؛
- خارج منطقة اليورو (1 يورو + 2% / لكل معاملة يتم تحويلها الى اليورو بواسطة visa)؛
- تحويل المبلغ مع visa يتضمن عمولة إضافية بنسبة (2.5 %).

دفع عبر جهاز الدفع الالكتروني:

- داخل منطقة اليورو (1 % من مبلغ المشتريات)؛
- خارج منطقة اليورو (1% لكل معاملة يتم تحويلها إلى اليورو بواسطة visa)؛
- تحويل المبلغ مع visa يتضمن عمولة إضافية بنسبة (2.5 %).

الدفع المسبق:

- داخل منطقة اليورو (1 يورو + 2 % من مبلغ الدفع المسبق)؛
- خارج منطقة اليورو (1 يورو + 2% / لكل معاملة يتم تحويلها إلى اليورو بواسطة visa)؛
- تحويل المبلغ مع visa يتضمن عمولة إضافية بنسبة (2.5 %).

6/ **العمليات المرخصة:**

- السحب، الدفع والدفع المسبق (1000 يورو/ أسبوعيا.

7/ مدة صلاحية البطاقة:

- سنين قابلة للتجديد تلقائيا.

8/ تغيير البطاقة:

- في حالة نسيان الرقم السري الخاص ؛
- في حالة ضياع أو سرقة البطاقة.

دور استخدام البطاقات في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: إن بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– لا زال متأخر في تقديم هذا النوع من الخدمات الذي مازال قائما على عمولات مرتفعة مقارنة على ما هو موجود في السوق.

شكل رقم (8 0) : الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–

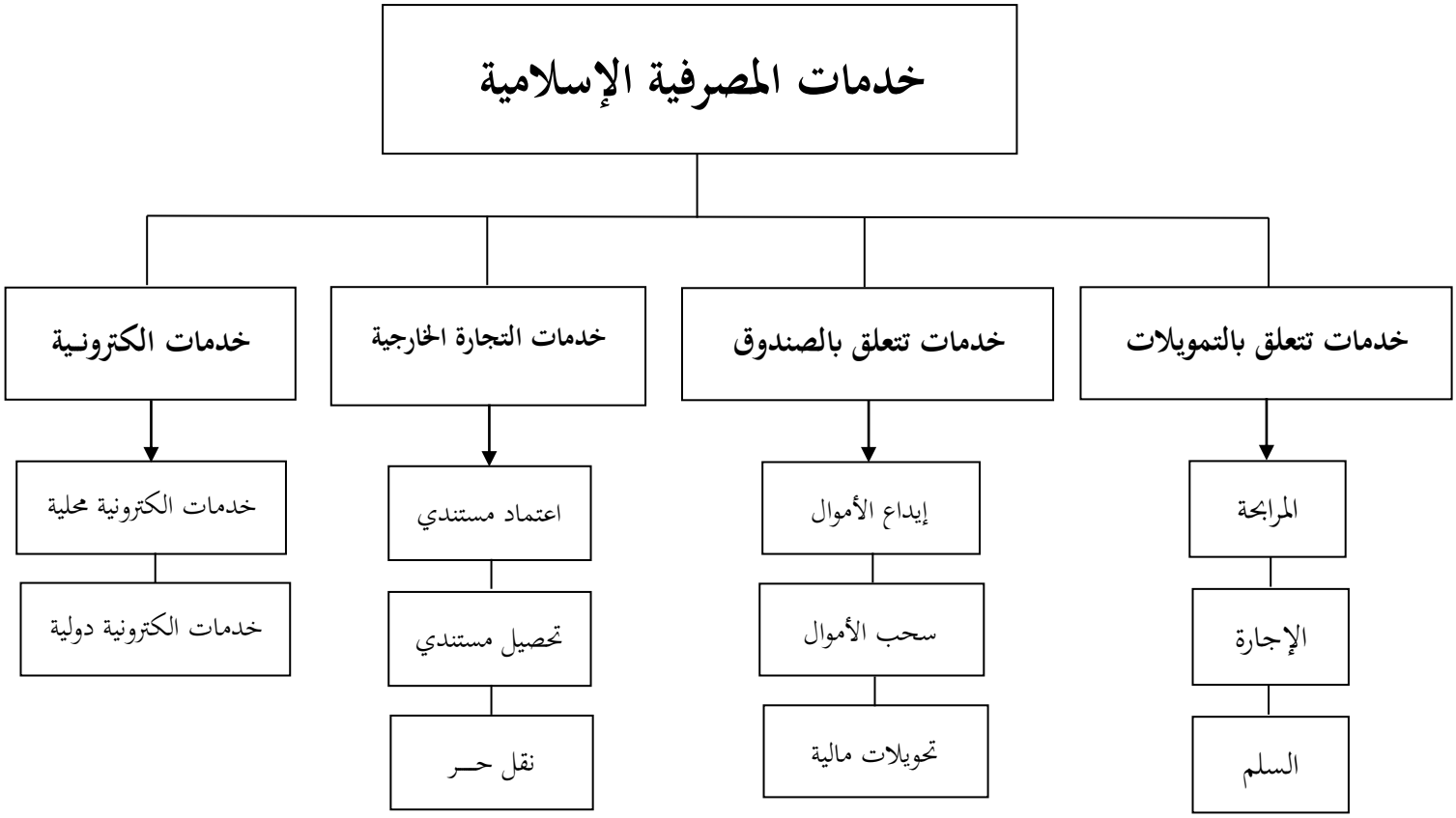

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا.

* **من أجل تعزيز الشمول المالي يمكن لبنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– أن يقوم بـ:**

– تنظيم دورات تدريبية لتعريف العملاء بالخدمات المصرفية؛

– توفير التمويلات صغيرة وبرامج تمويل مخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين.

– تقديم برامج خاصة بالنساء لدعم المشاريع النسائية وتوفير تمويلات بشروط ميسرة.

– تطوير منتجات مالية تستهدف الشباب لتمكينهم من بدء مشروعاتهم وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

– تقديم ضمانات واضحة وشفافة بشأن سلامة الأموال والخدمات المصرفية المقدمة.

– افتتاح فروع جديدة في المناطق التي تفتقر إلى وجود المصارف لتسهيل وصول السكان إلى الخدمات المالية.

– تقويم أدوات استثمارية متنوعة تلائم مختلف الفئات العمرية لتعزيز ثقافة الاستثمار.

***المطلب الثاني*: الحسابات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة–**

هناك مجموعة من الحسابات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه المقسمة على الأفراد والمؤسسات والتي سيتم التطرق إليها.

الفرع الأول: حسابات خاصة بالأفراد

من بين الحسابات المالية الإسلامية مقدمة للأفراد تتمثل في: حساب الجاري، حساب الادخار، حساب العملة الصعبة.

➢ **أولا : حساب الجاري**

1/ التعريف: هو حساب تحت الطلب يمكن للعميل استخدامه لإيداع أمواله وسحبها بشكل متكرر ودون قيود زمنية محددة ويتيح هذا الحساب للعميل الوصول الفوري إلى أمواله، ويمكن استخدامه لإجراء المعاملات المالية اليومية مثل: دفع الفواتير والتحويلات الداخلية والدفعات الدورية.

2/ الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول ؛
- وثيقة رسمية تثبت العنوان حديثة الإصدار (أقل من03 أشهر)؛
- شهادة ميلاد؛
- صورتين شمسيتين؛
- طابعين ضريبيين (20 دج)؛
- شهادة العمل (الحالية).

3/ الشروط المالية :

- المبلغ: أدنى 2.000 دج – أقصى غير محدد ؛
- العائد: لا شيء؛
- تكلفة العمولة: 250 دج/لشهر
- مصاريف مسك الحساب: 1500دج/السنة.

4/ شروط الاستفادة:

- أن يكون سن المستفيد 18 سنة فما فوق؛
- أن يبرر المستفيد دخلا مستقرا (راتب، معاش، ريع....الخ).

5/ العمليات المرخصة:

- السحب ، الإيداع ، التحويلات و عمليات الصراف الآلي .

6/ الصيغة الشرعية:

- لا يوجد.

7/ توزيع الأرباح:

- لا يوجد.

8/ تغيير الدفتر الشيك:

- عند انتهاء الدفتر الأول ؛
- عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر...

9/ غلق الحساب :

- عند طلب صاحب الحساب ؛
- من طرف المصرف في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب؛
- لا يتوفر في الحساب رصيد لمدة سنتين؛
- عند وفاة العميل .

دور حساب الجاري في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم لحد لآن بتاريخ 13 ماي2024 فتح (**150**) حساب في حساب الجاري، وهذا عدد ضعيف نظرا لقلة الخدمات المرتبطة بهذا الحساب التي يقدمها بنك البركة وكذا التكاليف المرتفعة. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–).

➤ **ثانيا: حساب الادخار**

1/ التعريف هو حساب مفتوح بالعملة الوطنية و الغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الأجل، يحتوي حساب الادخار على الأموال المودعة من قبل العميل ، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت.

2/ الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول؛
- وثيقة رسمية تثبت العنوان حديثة الإصدار (أقل من03 أشهر)؛
- شهادة ميلاد؛
- صورتين شمسيتين؛
- طابعين ضريبيين (20 دج).

3/ الشروط المالية :

- المبلغ: أدنى 10.000 دج – أقصى غير محدد؛
- مصاريف مسك الحساب: لاشيء.

4/ شروط الاستفادة:

- لا يوجد.

5/ العمليات المرخصة:

- السحب والإيداع.

6/ الصيغة الشرعية:

- المضاربة

7/ توزيع الأرباح:

- حصة صاحب المال 53.27%
- حصة المضارب (البنك) 46.73%

8/تغيير الدفتر:

- عند انتهاء الدفتر الأول ؛
- عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر...

9/ غلق الحساب :

- عند طلب صاحب الحساب .
- من طرف المصرف في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.
- لا يتوفر في الحساب رصيد لمدة سنتين؛
- عند وفاة العميل .

دور حساب الادخار في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم لحد لآن بتاريخ 13 ماي2024 فتح (**200**) حساب في حساب الادخار، وهذا عدد قليل مقارنة مع الكثافة السكانية وذلك لقلة تسويق بمنتجاته المالية. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–)

ثالثا: حساب العملة الصعبة

1/ التعريف: هو حساب مصرفي يتيح للعملاء إدارة الأموال بعملة أجنبية، يتميز هذا الحساب بتوفير الوسائل اللازمة للتعامل بالعملات الأجنبية وتحويل الأموال بين الحسابات بسهولة، مما يتيح للعملاء فرصة حماية قيمة أموالهم من تقلبات سوق الصرف الأجنبي والحفاظ على قيمتها.

2/ الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول؛
- وثيقة رسمية تثبت العنوان حديثة الإصدار (أقل من03 أشهر)؛
- شهادة ميلاد؛
- صورتين شمسيتين؛
- طابعين ضريبيين (20 دج)؛
- شهادة العمل (الحالية).

3/ الشروط المالية :

- المبلغ: ليس محدد؛
- مصاريف مسك الحساب: لا شيء.

4/ شروط الاستفادة:

- أن يكون سن المستفيد 18 سنة فما فوق.

5/ العمليات المرخصة:

- السحب والإيداع؛
- تحويلات من والى الخارج.

6/ الصيغة الشرعية:

- لا يوجد.

7/ **توزيع الأرباح:**

- لا يوجد.

8/ غلق الحساب :

- عند طلب صاحب الحساب ؛
- لا يتوفر في الحساب رصيد لمدة سنتين؛
- عند وفاة العميل .

دور حساب العملة الصعبة في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم لحد لآن بتاريخ 13 ماي 2024 فتح (130) حساب في حساب العملة الصعبة، ويعتبر عدد فتح الحسابات ضئيل جدا مقارنة بعدد سكان المنطقة. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–).

الفرع الثاني: حسابات خاصة بالمؤسسات والمهنيين

من بين الحسابات المالية الإسلامية مقدمة للمؤسسات والمهنيين هما: حساب الجاري التجاري وحساب العملة الصعبة.

➢ **أولا : حساب الجاري التجاري**

1/ التعريف : هو حساب مصرفي يسمح بإدارة الأموال الجارية للشركات والأعمال التجارية، وكما أنه يتيح إجراء المعاملات التجارية وعمليات الدفع والاستثمار حيث تكون إدارة الحساب على أساس الودائع الخاصة بالعميل.

2/ الوثائق المطلوبة:

- طلب فتح الحساب؛
- نسخة من السجل التجاري (مصدق عليه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري)؛
- نسخة من البطاقة الضريبية أو بطاقة NIF؛
- نسخة من بطاقة NIS (الديوان الوطني للإحصاء)؛

- نسخة من النظام الأساسي و BOAL (للشخص المعنوي)؛
- نسخة من عقد الإيجار أو سند ملكية المحل؛
- 02 طوابع ضريبية (20 دج).

المسير:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول .
- وثيقة رسمية تثبت العنوان (شهادة إقامة أقل من 03 أشهر، شهادة إقامة، عقد الإيجار، فاتورة استهلاك المياه/ الكهرباء والغاز أو إيصال الإيجار).
- شهادة ميلاد.
- صورتين شمسيتين.

3/ الشروط المالية :

- المبلغ: أدنى 10.000 دج – أقصى غير محدد ؛
- كشف حساب إضافي: 30 دج/صفحة؛
- التحويل بين حسابات الأشخاص المعنوية داخل البنك: 200 دج؛
- مصاريف مسك الحساب: 1200دج/لكل ثلاثي.

4/ شروط الاستفادة:

- أن يكون سن المستفيد 18 سنة فما فوق

5/ العمليات المرخصة:

- السحب ، الإيداع ، التحويلات و عمليات الصراف الآلي .

6/ الصيغة الشرعية:

- لا يوجد

7/ توزيع الأرباح:

- لا يوجد

8/ تغيير الدفتر الشيك:

- عند انتهاء الدفتر الأول ؛
- عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر...

9/ غلق الحساب :

- عند طلب صاحب الحساب .
- من طرف المصرف في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.
- لا يتوفر في الحساب رصيد لمدة سنتين؛
- عند وفاة العميل .

دور حساب الجاري التجاري في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم لحد لآن بتاريخ 13 ماي2024 فتح (**100**) حساب في حساب الجاري التجاري ، وهذا عدد قليل نظرا لقلة الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك البركة الجزائري. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–).

➤ **ثانيا: حساب العملة الصعبة**

1/ التعريف: يفتح هذا الحساب للمؤسسات والمهنيين الذين لديهم نشاط تجاري أو صناعي متعلق بالتصدير للخارج، كما انه يقوم بتسديد نفقات أو إستراد مداخيل من الخارج.

2/ الوثائق المطلوبة:

- طلب فتح الحساب؛
- نسخة من السجل التجاري (مصدق عليه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري)؛
- نسخة من البطاقة الضريبية أو بطاقة NIF؛
- نسخة من بطاقة NIS (الديوان الوطني للإحصاء)؛
- نسخة من النظام الأساسي و BOAL (للشخص المعنوي)؛
- نسخة من عقد الإيجار أو سند ملكية المحل؛
- 02 طوابع ضريبية (20 دج).

المسير:

- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة سارية المفعول .
- وثيقة رسمية تثبت العنوان (شهادة إقامة أقل من 03 أشهر، شهادة إقامة، عقد الإيجار، فاتورة استهلاك المياه/ الكهرباء والغاز أو إيصال الإيجار).

- شهادة ميلاد.
- صورتين شمسيتين.

3/ الشروط المالية :

- المبلغ: ليس محدد
- مصاريف مسك الحساب: لا شيء.

4/ شروط الاستفادة:

- أن يكون سن المستفيد 18 سنة فما فوق

5/ العمليات المرخصة:

- التصدير والاستراد للخارج.

6/ الصيغة الشرعية:

- لا يوجد.

7/ توزيع الأرباح:

- لا يوجد.

8/ غلق الحساب :

- عند انتهاء العملية .

دور حساب العملة الصعبة في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– في تعزيز الشمول المالي: تم لحد لآن بتاريخ 13 ماي2024 فتح (**40**) حساب في حساب العملة الصعبة، ويعتبر عدد مقبول جدا نظرا لعدد عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها بنك البركة الجزائري. (مقابلة مع موظف بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–).

جدول (2 0) : الحسابات المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–

الحسابات المالية الإسلامية	عدد فاتحي المالية الإسلامية
الحسابات المالية الإسلامية خاصة بالأفراد	**480**
حساب جاري	**150**
حساب الادخار	**200**
حساب العملة الصعبة	**130**
الحسابات المالية الإسلامية خاصة بالمؤسسات و المهنيين	**140**
حساب الجاري التجاري	**100**
حساب العملة الصعبة	**40**
مجموع الخدمات المالية الإسلامية	**620**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا.

يوضح الجدول طالبي الحسابات المالية الإسلامية فنجد الأكثر كان في فتح الحسابات المالية خاصة بالأفراد و المتمثلة في 480 حساب مالي إسلامي والذي يتضمن 150حساب جاري، 200 حساب الادخار، 130 حساب العملة الصعبة، كما تم فتح 140 حساب مالي إسلامي خاص بالمؤسسات والمهنيين، والمتمثلة في 100 حساب الجاري التجاري، و 40 حساب العملة الصعبة؛ حيث نرى أن بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– لم يستطع أن يجلب عدد كبير من طالبي الحسابات بسبب ارتفاع تكلفة خدمات الحساب الجاري.

* **من أجل تعزيز الشمول المالي يمكن لبنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– أن يقوم بـ:**

– زيادة أجهزة الصراف الآلي في المناطق النائية؛

– توفير خدمات مصرفية متنقلة لتغطية المناطق الريفية التي تفتقر إلى فروع المصارف؛

– تطوير حسابات مصرفية منخفضة التكلفة أو بدون رسوم لخدمة ذوي الدخل المحدود؛

– تفعيل التطبيقات المصرفية على الهواتف المحمولة لتسهيل الوصول إلى الحسابات وإجراء المعاملات؛

– التعاون مع الجمعيات المحلية والمنظمات الغير حكومية لتحديد الاحتياجات المالية للسكان والعمل على تلبيتها؛

– عقد شراكة مع المؤسسات التعليمية لنشر الثقافة المالية بين الطلاب والشباب.

– إطلاق حملات توعية تركز على أمان الخدمات المصرفية وحماية البيانات الشخصية للعملاء؛

– إطلاق برامج ادخار بشروط ميسرة وحوافز تشجيعية للعملاء؛

–استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لنشر محتوى تعليمي مالي مبسط وموجه لجميع فئات العمرية.

خلاصة الفصل :

إن بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – يعتبر من أهم المصارف الإسلامية الناشطة في الجزائر وأولها، وهذا من خلال عرضه وتقديمه الخدمات والعمليات للصيرفة الإسلامية المتنوعة، فهو يقوم بطرح المنتجات المصرفية الإسلامية كالمرابحة والإجارة والسلم.

وما يميز بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – أنه يقوم بتقديم خدمات مصرفية الإسلامية لكل شرائح المجتمع وليس مختص بتمويل فئة معينة أو تقديم خدمة معينة بل خدماته المالية تمس كافة فئات ويقدمها للأفراد والمؤسسات والمهنيين، كما يقوم باستحداثها و تحسينها حسب متطلبات العملاء، حيث يعمل بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – بعملية التسويق لخدماته ومنتجاته المصرفية لإيصالها لجميع الفئات وشرائح المجتمع، وهذا ما لاحظناه في المعلومات المقدمة من طرف وكالة بسكرة.

الخاتمة

شهدت المصارف الإسلامية تقدماً ملحوظاً في السنوات الماضية، مما عزز مكانتها و اثبت قدرتها على فرض نفسها في النظام المالي المصرفي، وقد تم ذلك من تقديم مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية مثل مرابحة والإجارة....وغيرها من الصيغ الأخرى حيث تتميز المصارف الإسلامية عن نظيرتها بأنها تعتمد على أسس عقائدية وتعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

يعتبر الشمول المالي عملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات، كما يهدف إلى ضمان أن يكون للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع إمكانية الوصول الخدمات المصرفية مثل الحسابات المالية والتحويلات المالية ....وغيرها من الخدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع.

كما تم إسقاط الجانب النظري لهذا دراسة حالة بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– و التي من خلالها تبين لنا أن هذا المصرف يقوم في تعاملاته مع عملائه وفق مجموعة من الصيغ التي تتماشى مع مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، إلا أنه يركز بشكل أكبر على صيغتي المرابحة والإجارة نظراً لأنهما أقل مخاطرة وأكثرهما ضماناً عند تسديد المستحقات من الصيغ الأخرى، كما أن وتيرة التقدم بطيئة جدا في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– لتعزيز الشمول المالي نظراً لعديد الأسباب.

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى : الخاصية التي تتميز بها المصارف الإسلامية هي عدم تعاملها بالربا، ومن بين الأساليب تمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية هي المرابحة والمشاركة؛ تأكيد صحة الفرضية، من أبرز خصائص المصارف الإسلامية هو عدم تعاملها بالفائدة مطلقا باعتبارها ربًا وهو محرم في الدين الإسلامي، وهناك العديد من الصيغ والأساليب التمويلية الإسلامية التي تستخدمها المصارف الإسلامية المتمثلة في: (المشاركة ، المرابحة، الإجارة .....وغيرها من الصيغ الأخرى) .

الفرضية الثانية: تساهم المرابحة في جذب المتعاملين الذين لا يحبذون التعامل بالربا؛ تأكيد صحة الفرضية، نظرًا لأن المرابحة توفر تمويلات قصيرة الأجل بديلاً للقروض القصيرة الأجل فإنها تشجع الأفراد على تفادي اللجوء إلى هذه القروض.

الفرضية الثالثة : يعتمد بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– في آلياته على تنويع الصيغ الإسلامية.نفي صحة الفرضية، لا يقوم بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – بتنويع الصيغ الإسلامية بل يعتمد فقط على المرابحة والإجارة .

ثانيا : نتائج الدراسة

من خلال ما تم دراسته و اختبار الفرضيات توصلت إلى النتائج التالية:

– تعتبر المصارف الإسلامية ملاذا للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع المصارف الربوية؛

– صيغ التمويل الإسلامي كثيرة ومتنوعة حيث تتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف متطلبات التمويلية؛

– من أهم أساليب التمويل الإسلامي المضاربة ، المشاركة ، الإجارة ، الاستصناع ، المرابحة، السلم، المزارعة والمساقاة؛

– يعمل الشمول المالي على إيصال مختلف الخدمات المالية المصرفية لكافة شرائح المجتمع بأفضل جودة وما يتناسب مع احتياجاتهم؛

– تعد صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمدها المصارف الإسلامية من أكثر الوسائل فعالية في القطاع المصرفي لجذب أكبر عدد من العملاء، خاصة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود؛

– تؤثر المصارف الإسلامية تأثير فعال على تعزيز الشمول المالي من خلال استقطاب الفئات غير راغبة في التعامل مع المصارف الأخرى، وذلك بفضل منتجاتها التي تلبي رغبات متطلبات الأفراد؛

– هناك العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية، و لكن ما لاحظناه في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة – أنه يستخدم ثلاثة صيغ تمويلية والمتمثلة في المرابحة والإجارة والسلم، حيث لا يوجد إقبال على باقي الصيغ الأخرى؛

– لا يقدم بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– نفس الخدمات والمنتجات المعروضة في الموقع بنك البركة الجزائري؛

– تعتبر صيغة المشاركة من بين الصيغ التي لا يتم التعامل بها في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة–؛

– لا يوجد في بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– قسم خاص بالإشهار والترويج بالمنتجات المصرفية؛

– بنك البركة الجزائري – وكالة بسكرة– لا يقوم بحملات ترويجية لا من خلال الحملات الخاصة بالرجال الأعمال ولا بالموظفين ولا حتى بالطلبة في الجامعات؛

– تقتصر صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– على الصيغ الإسلامية التقليدية ولا نجد فيها ابتكار يتناسب والمجتمع المحلي؛

– نرى أن بنك البركة الجزائري –وكالة بسكرة– لا يقوم بتعزيز الشمول المالي وهذا لصغر حجم المعاملات المصرفية و إقبال العملاء الضعيف للمصرف؛

– ارتفاع تكاليف المعاملات في البنك يقلل من طالبي الخدمة لديه.

ثالثا: المقترحات

من خلال دراستنا نقدم مجموعة من المقترحات التالية :

– الاستفادة من تجارب الدول الرائدة والناجحة في تعزيز الشمول المالي خاصة من خلال المصارف الإسلامية؛

– ضرورة ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع، لاسيما فئة الدخل المحدود والشباب الذين يساهمون في تحقيق الشمول المالي؛

– تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية واستخدامها خاصة في مناطق الريفية والمعزولة؛

– العمل على رفع الوعي المالي لمختلف فئات وشرائح أفراد المجتمع؛

– على المصرف تقديم دورات تكوينية للموظفين وذلك لتحسين أدائهم في طريقة تعاملهم مع العملاء؛

– للعملاء رغبات و متطلبات مختلفة لذا يجب على المصرف بتنويع منتجاته و خدماته المصرفية الإسلامية؛

– ينبغي مواصلة تحديث أنظمة الدفع، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي في الخدمات المصرفية؛

– مراجعة جدول عمولة الخدمات المطبق في المصرف؛

– ضرورة الترويج المستمر للخدمات عند كل مستويات المجتمع،

– ضرورة دراسة الحاجات التمويلية للمجتمع من اجل الوصول إلى تحقيق متطلبات كل الفئات وهو ما يعزز الشمول المالي.

رابعا : آفاق الدراسة

من خلال تناولنا لهذه المذكرة تبين لنا عدة مواضيع يمكن عرضها كآفاق مستقبلية نذكر منها:

– دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي؛

– تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية؛

– تقييم أداء المصارف الإسلامية خلال الأزمات المالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: المعاجم

1/ ابن منظور، (1981)، **لسان العرب**، دار المعارف، بيروت.

2/ أحمد بن محمد الفيومي المقري، (1987)، **المصباح المنير**، تحقيق خضر الجواد، مكتبة لبنان، لبنان.

3/ فيروز آبادي، (2005)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت.

4/ مجمع اللغة العربية، (2004)، **المعجم الوسيط**، مكتب الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر.

ثانيا: الكتب

1/ أحمد صبحي العيادي، (2009)، **أدوات الاستثمار الإسلامية (البيوع–القروض والخدمات المصرفية)**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان– الأردن.

2/جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، قادري محمد الطاهر، (2014)، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية، بيروت– لبنان.

3/ حسين محمد سمحان، و أحمد عارف العساف، (2015)، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن.

4/ حيدر يونس الموسوي،(2018)، **المصارف الإسلامية (أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية)**، مجموعة يازوري للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر.

5/ رشاد نعمان شايع العامري، (2013)، **الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية – مصر.

6/ شوقي بورقبة، (2013)، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد – عمان.

7/ صبرينة عتروس، (2021)، الصناديق الاستثمارية الإسلامية (ودورها في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية التابعة لها)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

8/ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، (2004)، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة – المملكة العربية السعودية.

9/ عصام عمر أحمد مندور، (2013)، البنوك **الوضعية والشرعية (النظام المصرفي–نظرية التمويل الإسلامي–البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر.

10/ فليح حسن خلف، (2006)، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث، الأردن.

11/ قتيحة عبد الرحمان العاني، (2012)، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية (دراسة مقارنة)**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

12/ محمد محمود العلجوني، (2008)، **البنوك الإسلامية (أحكامها–مبادئها–تطبيقاتها المصرفية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

13/ محمد محمود مكاوي، (2015)، **الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي**، دار الفكر و القانون للنشر والتوزيع، الإسكندرية .

14/ مصطفى كمال السيد طايل، (2012)، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع**، عمان– الأردن.

15/ موسى نوري شقيري،(2019)، **المصارف الإسلامية (الاستثمار والتمويل في الإسلام)**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

16/ نمر داوود،(2011)، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي**، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان–الأردن.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات

1/ حنين محمد بدر عجور، (2017)، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

2/ سمية كرم، (2023)، **إدارة المحفظة الاستثمارية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، شعبة علوم التسيير، تخصص إدراة بنكية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج – الجزائر.

3/ عبد العزيز بن محمد السلامة، (بدون ذكر سنة النشر)، **الحوالة المصرفية (دراسة فقهية)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه، كلية الشريعة الرياض ، قسم الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

4/ مكرم محمد صلاح الدين مبيض، (2010)، **الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،كلية الإقتصاد، جامعة حلب .

5/ وهيبة يسعد، (بدون ذكر سنة النشر)، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك الإسلامية (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التسيير، تخصص مناجمت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج – الجزائر.

ثالثا: المقالات والمجلات

1/ افتخار محمد مناحي الرفيعي، (2020)، **دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي**، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية بغداد، المجلد02، العدد (02).

2/ أسماء حدباوي، (2021)، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة دراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة– الجزائر، المجلد17، العدد (01).

3/ أشرف إبراهيم عطية، (2021)، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات (عرض لتجربة الشمول المالي في مصر)**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مصر، المجلد 02، العدد (02).

4/ أية عادل محمود، (2021)، **أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث.

5/ إيمان الشحات مصطفى محمد، (بدون ذكر سنة النشر)، **المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية بين الواقع العملي والفقه الإسلامي**، مجلة الدراسات العربية، قسم الدراسات الإسلامية ، كلية العلوم والآداب بشرورة، جامعة نجران.

6/ جازية حسيني، (2020)، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 23، العدد (16).

7/حلموس الأمين، كزيز نسرين، (2017)، **بيع المرابحة للآمر بالشراء –دراسة في(المفهوم–الإجراءات–الضوابط الشرعية)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد (01).

8/ حمزة فيشوش، (2020)، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة–الجزائر، المجلد 05، العدد (01)

9/ حنان الطيب، (2020)، **الشمول المالي موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي**، سلسة كتيبات تعريفية، العدد (01).

10/ رائد نصري مؤنس، مجدي علي غيث، (2020)، **ماهية الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية (أبعادها–عناصرها– خصائصها– دراسة تحليلية)**، المجلة الأردنية في دراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد (01).

11/ رشيد خميلي، (2023)، **واقع وأفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد (02).

12/ سعاد بن ساعد، سعيدة بوفاس، (2021)، **صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي (المزارعة والمغارسة والمساقاة نموذجا)**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة–الجزائر، المجلد 35، العدد (01).

13/ سلوى حسين رشدي إسماعيل حسين، (2022)، **دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام 2016–2020)**، جامعة الملك خالد، السعودية المجلد 02، العدد (13).

14/ سليمة بوعوينة، قاسي يسمينة، (2022)، **فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد (02).

15/ سمير عبد الله، (2016)، **الشمول المالي في فلسطين**، مكتبة معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس– القدس.

16/ سيد علي بادر، (2021)، **واقع الخدمات المصرفية الإسلامية بالجزائر وآليات تطويرها (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف بولاية مستغانم الجزائرية)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد (25).

17/ صادق أحمد عبد الله سبئي، (2021)، **التمويل بصيغة المشاركة ، واقع و آليات التطوير**، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد (129).

18/ صليحة عشي، و سامية مقعاش، (2017)، **أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي و البديل للوقاية من أزمته**، مجلة المالية و الأسواق، العدد (6).

19/ صورية شنبي، السعيد بن لخضر، (2019)، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد (01).

20/ عارف رمضان، محروس رمضان، (2020)، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرفية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 01، العدد (21).

21/ عبد الحليم عمار غربي، (2020)، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته)**، مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 01، العدد (10).

22/ عبد القادر لنصاري، محمد فودوا، عدنان محيريق، (2021)، **تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة (2013–2019)**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد (02).

23/ عدنان محمد يوسف ربابعية، (بدون ذكر سنة النشر)، **صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث العلمية ودراسات الإسلامية، العدد التاسع.

24/ عديلة خنوسة، (29 أكتوبر , 2018)، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية –عرض تجارب دولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

25/ عزيزة علي ندا، (2019)، **معايير الجودة في عقد الإستصناع (دراسة فقهية)**، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا مجلة فصلية علمية محكمة ، المجلد 34، العدد (04).

26/عمارة لخضر، يونسي مصطفى،(2021)، **أثر تنويع الخدمات المصرفية الإسلامية في تحقيق رضا الزبون (دراسة ميدانية بنك البركة الجزائري)**، مجلة إستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد (02).

27/ فاروق بن بلاط، عبد المجيد مباركية، (2022)، **أدوات معالجة مخاطر التمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية (التمويل بصيغة السلم أنموذجا)**، مجلة الأحياء، المجلد 22، العدد (30).

28/ فضيل البشير ضيف، (2020)، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية الجلفة–الجزائر، المجلد 01، العدد (06).

29/ فايزة بودربالة، (2021)، **الإجارة المنتهية بالتمليك (أنموذج مستحدث للتمويل البديل في المصارف الإسلامية عرض وتحليل للصيغة المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائري)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجزائر، المجلد 12، العدد (02).

30/ قاسي يسمينة، مزيان توفيق، (2022)، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة (دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية)**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد (01).

31/ لبنى معطي، (بدون ذكر سنة النشر)، **أساليب و صيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية و التطبيق** مجلة المالية و الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم.

32/ لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، (2023)، **مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي (حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014–2020)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد (01).

33/ محمد زايد، (2021)، **البطاقات كأداة لتفعيل التجارة الخارجية الالكترونية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد (02).

34/ محمد عمر الخلف، (2017)، **خصم الأوراق التجارية وإمكانية تطبيقه في المصارف الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد (02).

35/ محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، (2018)، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور،الجلفة–الجزائر، العدد (01).

36/ محمد محروس سعدوني، (2021)، **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لواقع الدول العربية)**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد (04).

37/ مروان بن قيدة، بوعافية رشيد، (2018)، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد (01).

38/ مسلم الطاهر، (2022)، **عقد المزارعة لتنمية واستثمار الأراضي الزراعية الوقفية في الجزائر**، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد (07)

39/ منير خطوي، بن موسى أعمر، (2021)، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات الاقتصادية، المجلد 05، العدد (02).

40/ يونس بتري، (2015)، **الصكوك الإسلامية – مخاطرها وآليات معالجتها–**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد (13).

رابعا : المداخلات والمؤتمرات

1/ محمد أحمد حسين، (2014)، **المضاربة في المصارف الإسلامية**، مؤتمر بيت القدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان : (التمويل الإسلامي _ماهيته،صيغه ،مستقبله) وزارة الأوقاف والشؤون الدينية رام الله، دار الافتاء الفلسطينية.

2/ نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، (28-2018/11/29)، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، بحث مقدم خلال مؤتمر العلمي التخصص الرابع، حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال.

المراجع باللغة الإنجليزية

1/ Arab Monetary fund, January 2017, **Financial Inclusion Measurement in the Arab World**, CGAP WORKING PAPER.

2/ GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT RAPORT, 2014, **Financial Inclusion** , THE WORLD BANK.

3/ GPFI, 2016, **G20 Financial Inclousion Indicators**, GLOBAL Partnership for Financial Inclusion, CHINA.

الملاحـــق

الملحق رقم (1): طلب مساعدة لاستكمال مذكرة تخرج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

الرقم : 00432/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: بنك البركة - وكالة بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- فرجاوي رميصاء
2- حساني شريفة
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:
"" دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-04-17

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والكفالين بالدراسات المرتبطة بالطلبة
محمـــــدي رشيـــــد

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

BANQUE DE L'ALGERIE
AGENCE DE BISKRA 305
BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE